جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

دور صانع القرار في تحقيق الأمن الغذائي الجزائري

دراسة تقييمية استشرافية 2019-2029

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالب:
عبد الباسط بوزيدة

إشراف الدكتور:
أحمد الحمزة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
سمير كيم	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
أحمد الحمزة	أستاذ محاضر -ب-	مشرفا ومقررا
محمود دريدي	أستاذ محاضر -أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2025/2024

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Echahid Cheikh Larbi Tebessi

Faculty of Law and Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

إذن بالإيداع

السنة الجامعية: 2024 / 2025

الكلية: كلية الحقوق والعلوم السياسية القسم: العلوم السياسية

1/بيانات التعريف بالمشرف:

الاسم: أحمد اللقب: الحمزة الرتبة العلمية: أستاذ محاضر-ب-

العنوان الالكتروني المهني: ahmed.elhamza@univ-tebessa.dz

2/معلومات خاصة بطالب / الطالبين

الاسم: عبد الباسط اللقب: بوزيدة تاريخ ومكان الازدياد: 1997/06/20 المزرعة

البريد الالكتروني: haserbouzida7@gmail.com

الاسم: / اللقب: / تاريخ ومكان الازدياد: /

البريد الالكتروني: /

3/معلومات حول مذكرة الماستر

عنوان المذكرة: دور صانع القرار في تحقيق الأمن الغذائي الجزائري دراسة تقييمية استشرافية 2019-2029

القسم: العلوم السياسية التخصص: دراسات أمنية وإستراتيجية

بعد الاطلاع على المذكرة والتأكد من استيفائها لكل الشروط الشكلية والموضوعية أرخص للطالب/ الطلبة، المذكور/ المذكورون أعلاه استكمال إجراءات الإدارية لإيداع المذكرة.

التاريخ:

توقيع المشرف

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Echahid Cheikh Larbi Tebessi
Faculty of Law and Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

التزام بقواعد النزاهة والأمانة العلمية

(ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 2016/07/28 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

أنا الموقع أدناه / نحن الموقعين أدناه

الطالب ..نور بيرة عبد الباسط.....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم :.10213549 والصادرة بتاريخ :.2016-11-30.....

المسجّل(ة) بكلية :.الحقوق والعلوم السياسية قسم :.العلوم السياسية.....

الطالب .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم :..... والصادرة بتاريخ :.....

المسجّل(ة) بكلية :..... قسم :.....

والمكلف بإنجاز أعمال مشروع مذكرة الماستر

عنوانها :.دور صانع القرار في تحقيق الامن الغذائي الجزائري
دراسة تقييمية استراتيجية - 2019/2029.....

أصرح / نصرح بشرفي/ بشرفنا الالتزام بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

حرر بتبسة التاريخ 2025/05/27

إمضاء الطالب

إمضاء الطالب

شوهد و صودق
على امضاء السيد (ة):
المعني
المزركة في: 27 ماي 2025

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

دور صانع القرار في تحقيق الأمن الغذائي الجزائري

دراسة تقييمية استشرافية 2019-2029

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالب:

عبد الباسط بوزيدة

إشراف الدكتور:

أحمد الحمزة

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
سمير كيم	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
أحمد الحمزة	أستاذ محاضر -ب-	مشرفا ومقررا
محمود دريدي	أستاذ محاضر -أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2025/2024

شكر وعرفان

ربي لك الحمد ولك الثناء الحسن كما يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك

لتوفيقك لي في إتمام هذا العمل

إن الحروف لتتهادى بكلماتها لتجسد لكم أجمل عبارات الشكر والثناء.

إن الكلمات لتقف عاجزة، والعبارات تائهة، بل والأفكار قاصرة حينما أريد أن أشكركم

جزيل الشكر والعرفان إلى:

الدكتور: أحمد الحمزة الذي تفضل بالإشراف على هذا العمل وكان لي السند والعون والموجه في كل

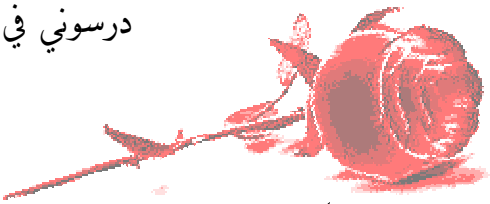
خطوات وأطوار إعداد هذه المذكرة.

الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب العلم إلى كل أساتذتي الكرام

بقسم العلوم السياسية بجامعة تبسة

وإلى من وقف على المنابر وأعطى حصيلة فكره لينير دربنا إلى كل المعلمين والأساتذة الذي

درسوني في مختلف الأطوار التعليمية



عبد الباسط

الإهداء

إلى من غاب جسدُه وبقي أثرُه، إلى روح أبي الطاهرة، يا من زرعت في الإصرار، وغرست القيم في أعماقي، أهديك هذا العمل عرفانًا لجميلك، ووفاءً لذكراك الخالدة.وإلى من كانت لي بعد الله ملاذًا وسندًا، إلى أمي الحبيبة، يا نبع الحب والصبر، ومصدر العزم والثبات، لكِ كل الامتنان لما قدمتِه من تضحيات ودعوات لا تنقطع.وإلى أخي العزيز، رفيق الدرب وسند الأيام، وإلى أختي الغاليتين، شكرًا لوقوفكم بجانبي، ولكل لحظة دعم وتشجيع، كنتم ولا زلتم جزءًا من كل إنجاز أحققه.لكم جميعًا، أهدي هذه المذكرة، محبةً، وامتنانًا، ووفاءً لا يزول.

إلى من كل من يذكره قلبي ونسيه قلمي



عبد الباسط

الملخص

تبحث هذه الدراسة في الدور المحوري لصانع القرار في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة (2019-2029)، مع التركيز على الاستراتيجيات الوطنية والتحديات التي تواجه تنفيذها. كما تركز هذه الدراسة على دور السياسات الحكومية والتدخلات الاستيباقية الأساسية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الواردات، خاصة في ظل التغيرات المناخية والضغوط الاقتصادية، وذلك عبر استراتيجيات شاملة مثل تطوير الزراعة بتقنيات حديثة، وتعزيز البحث العلمي لإنتاج محاصيل متكيفة مع المناخ، وتحسين إدارة الموارد المائية عبر إنشاء السدود، تحلية مياه البحر وتقنيات الري الذكية، إلى جانب تطوير سلاسل القيمة الزراعية ودعم التعاونيات رغم التحديات الكبيرة كشح المياه والمناخ والتمويل، كما ركزت الدراسة بشكل أساسي على عدم ربط المصالح الإستراتيجية للدولة بصانع القرار لضمان الاستدامة اللازمة.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، صانع القرار، إدارة الموارد المائية، المحاصيل الإستراتيجية، التغير المناخي، التنمية المستدامة.

Abstract

This study examines the pivotal role of decision-makers in enhancing food security in Algeria during the period from 2019 to 2029, focusing on national strategies and the challenges faced in their implementation. It also emphasizes the role of government policies and proactive interventions needed to achieve self-sufficiency and reduce reliance on imports, particularly in light of climate change and economic pressures. This is pursued through comprehensive strategies such as modernizing agriculture with advanced technologies, enhancing scientific research to produce climate-adapted crops, and improving water resource management through dam construction, seawater desalination, and smart irrigation techniques. Additionally, it involves developing agricultural value chains and supporting cooperatives despite significant challenges such as water scarcity, climate issues, and financing. The study primarily highlights the disconnect between the state's strategic interests and decision-makers to ensure the necessary sustainability.

***Keywords**: food security, decision-makers, water resource management, strategic crops, climate change, sustainable development.*

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	-
الإهداء	-
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	IV
فهرس الأشكال	V
فهرس الخرائط	VI
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	
مقدمة الفصل الأول	02
المبحث الأول: مقاربة معرفية حول صناعة القرار و الأمن الغذائي	03
المطلب الأول: مفهوم صناعة القرار	03
المطلب الثاني : مفهوم الأمن الغذائي	09
المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة	17
المطلب الأول: النظريات المفسرة لصناعة القرار	18
المطلب الثاني: النظريات المفسرة لمفهوم الأمن الغذائي	22
المبحث الثالث: صنع القرار في قضايا الأمن الغذائي	27
المطلب الأول: الركائز الأساسية لصنع القرار في الأمن الغذائي	27
المطلب الثاني التحديات المحلية والإقليمية لصانع القرار في توفير الغذاء	31
خلاصة الفصل الأول	33
الفصل الثاني: واقع صناعة القرار في نظام الأمن الغذائي الجزائري	
مقدمة الفصل الأول	35
المبحث الأول: آليات صناعة القرار في الجزائر	36
المطلب الأول: مصادر صنع القرار في الجزائر	36
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على صناعة القرار في الجزائر	38
المطلب الثالث: تأثير العوامل الخارجية على صناعة القرار في الجزائر	40
المبحث الثاني: واقع الأمن الغذائي في الجزائر	41
المطلب الأول: معطيات القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني	41
المطلب الثاني: السياسات الزراعية ورهان النهوض بالقطاع الزراعي في الجزائر	46

المطلب الرابع: المنتجات الزراعية في التجارة الخارجية	61
المبحث الثالث: تحديات صانع القرار في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر	65
المطلب الأول: تحديات الموارد المائية والتكنولوجية	65
المطلب الثاني: آليات ضمان أمن غذائي مستدام في الجزائر	67
خلاصة الفصل الثاني	69
الفصل الثالث: مستقبل الأمن الغذائي في الجزائر في ظل توجهات صانع القرار2025-2029	
المبحث الأول: توقعات المؤسسات العالمية لمستقبل الأمن الغذائي الجزائري	71
المطلب الأول: الوضع الغذائي والتغذية في الجزائر من وجهة نظر المؤسسات الدولية	72
المطلب الثاني: مساندة البنك وصندوق النقد الدوليين لسياسة الجزائر الغذائي	72
المبحث الثاني: مستقبل الأمن الغذائي الجزائري وفقا لتقنيات الدراسات المستقبلية	74
المطلب الأول: أسلوب دلفي في التنبؤ بمستقبل الأمن الغذائي الجزائري	77
المطلب الثاني: أدوات جمع المعلومات	77
المطلب الثالث : تحليل توقعات عينة الدراسة (الخبراء)	84
المطلب الرابع: تحليل التوجه العام لعينة الدراسة ونتائج السيناريوهات الثلاثة	85
المبحث الثالث: نتائج و توصيات الدراسة	87
المطلب الأول: مناقشة النتائج في ضوء الإطار النظري للدراسة	87
المطلب الثاني: تحليل النتائج على ضوء الدراسات السابقة	89
المطلب الثالث: توصيات الدراسة	91
خلاصة الفصل الثالث	94
خاتمة	96
قائمة المراجع	98
الملاحق	102

فهرس الجداول والأشكال والخرائط

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تطور الأراضي الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2011-2016)	42
02	توزيع عبارات الاستبيان على محاور الدراسة	43
03	تطور الأراضي الزراعية خلال الفترة (1987-1999)	55
04	يمثل انتشار نقص التغذية (بالنسبة المئوية)	73
05	نسبة استجابة أفراد العينة وعدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة	79
06	القيمة المضافة في قطاع الزراعة 2002-2021	81

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	نسبة القيمة المضافة للقطاع الزراعي من إجمالي الناتج المحلي (200-2021)	44
02	تطور أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر (2002-2016)	45
03	تطور نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية للفترة (2000-2018)	62
04	تطور الاستهلاك ومؤشري الاكتفاء الذاتي لواردات مجموعة الحبوب (2002-2016)	63
05	عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية (بالملايين) متوسط 3 سنوات 2000-2018	64
06	فاتورة الجزائر الغذائية (2000-2022)	74
07	مراحل استخدام تقنية دلفي في بناء السيناريو والتوصيات	78

فهرس الخرائط

رقم الخريطة	العنوان	الصفحة
01	الخريطة الزراعية للجزائر	42

مقدمة

مقدمة

يشكل الأمن الغذائي أحد أهم الركائز الإستراتيجية لاستقرار الدول وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في ظل التحديات العالمية المتزايدة مثل الأزمات الاقتصادية، والاضطرابات الجيوسياسية التي تؤثر على سلاسل التوريد العالمية. ومنه يعد الأمن الغذائي أحد ن القضايا الرئيسية التي تثير اهتمام الأكاديميين وصانعي السياسات على حد سواء، نظرا لتأثيره المباشر على صحة المجتمعات واستقرارها. وتتداخل عوامل عديدة في تحقيق الأمن الغذائي، منها الإنتاج الزراعي، التوزيع، والاستهلاك، بالإضافة إلى السياسات التي تتبناها الحكومات لضمان استدامة الموارد الغذائية. في ظل التغيرات المناخية، تزايد الكثافة السكانية، حيث تواجه العديد من الدول تحديات كبيرة تؤثر سلبا على قدرة المجتمعات على تحقيق أمنها الغذائي، وعليه تسعى الدول إلى تطوير استراتيجيات فعالة لمواجهة هذه التحديات، من خلال تعزيز الإنتاج المحلي وتحسين أنظمة الإمداد، وتعزيز التعاون الدولي في مجال الأمن الغذائي. ومنه فهذا الموضوع ليس مقتصرا على الجوانب الاقتصادية فحسب، بل يتطلب أيضا رؤية شاملة تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والبيئية، مما يجعل الأمن الغذائي قضية حيوية لكل فرد ومجتمع. وتتطلب معالجة قضايا الأمن الغذائي فهما عميقا للعوامل المؤثرة فيه، مما يستدعي دراسة متكاملة تعكس الأبعاد المختلفة لهذه القضية.

ومنه يبرز دور صانع القرار كعامل حاسم في صياغة السياسات الفعالة لتعزيز الإنتاج المحلي وتنويع مصادر التموين، وضمان استدامة الموارد الغذائية، حيث يتعين على صانع القرار مسؤولية وضع السياسات والتوجهات الإستراتيجية التي تؤثر على جميع جوانب الإنتاج الزراعي، التوزيع، والاستهلاك.

وعليه يستوجب على صانع القرار فهما عميقا للتحديات المحلية والعالمية، بالإضافة إلى القدرة على التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة، خاصة الخبراء في مجال تطوير السياسات الزراعية من خلال العمل على تدعم الإنتاج المحلي، من خلال توفير الدعم للمزارعين، وتنفيذ برامج لتحسين تقنيات الزراعة، وتعزيز البحوث الزراعية. كما يجب أن تشمل هذه السياسات تشجيع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. ومنه الحفاظ على نظم الإمداد والتوزيع، حيث يجب على صناع القرار العمل على تقليل الفاقد في سلسلة الإمداد وتسهيل الوصول إلى الأسواق ويمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير البنية التحتية للنقل والتخزين. أيضا يجب على صانع القرار العمل على تعزيز التعاون الدولي في مجال تبادل المعرفة والتقنيات الزراعية وهو ما يسهم في توفير الدعم الفني والمالي. ومن بين أبرز العوامل التي يجب التركيز عليها هو عامل التوعية والمشاركة المجتمعية من خلال تعزيز الوعي العام

بأهمية الأمن الغذائي، وتشجيع المشاركة المجتمعية في تطوير السياسات ويمكن تحقيق ذلك عن طريق بناء شراكات مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. أيضا يجب على صناع القرار اعمل على تعزيز أجهزة وأنظمة الإنذار المبكر في مواجهة الأزمات مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات الاقتصادية، حيث يكون لصانع القرار دور حاسم في اتخاذ إجراءات سريعة وفعالة لضمان استدامة الأمن الغذائي وهو ما يساعد على تقييم الوضع بسرعة وتطبيق استراتيجيات طوارئ مناسبة.ومنه يمكن القول أن دور صانع القرار في تحقيق الأمن الغذائي يتجاوز مجرد وضع السياسات، فهو يتطلب رؤية شاملة واستجابة فورية للتحديات المتغيرة. من خلال العمل والتعاون مع مختلف الأطراف المعنية.

وقد راهنت الحكومات الجزائرية المتتالية منذ الاستقلال على تطوير القطاع الزراعي وتكريس القدرات والإمكانيات لتحقيق الاكتفاء الغذائي ذاتيا، وعمل صانع القرار الجزائري في ظل النهج الاشتراكي على تشجيع الزراعة والفلاحة وإحداث ثورة في القطاع باستغلال الأراضي الزراعية واستصلاح القابلة للزراعة وتدعيم الفلاحين بالمعدات اللازمة للنهوض بالقطاع، وهو النهج الذي يستمر صانع القرار الجزائري في تأكيده والإهتمام به، حيث يصعد الأمن الغذائي والإكتفاء الغذائي ذاتيا إلى الواجهة بفعل الأزمات التي تمس الأسواق العالمية وتهز سلاسل التوريد الغذائية، فالرؤية الاستشرافية للواقع الأمني للجزائر في سياقها الإقليمي غير المستقر والسياق الدولي المشحون بالمنافسة والصراع يلح على صناع القرار النظر في رؤية وطنية لضمان الإكتفاء الغذائي ذاتيا، والوقوف على استمراريته أو ضمان مخزون استراتيجي للأجيال القادمة تحقيقا لاستدامة غذائية تنأى بالجزائر عن تجاذبات السياسة الدولية، والابتعاد التبعية الغذائية التي تقيد سلوك البلاد في بعديها المحلي والدولي، والتحول من زبون على طوابير الأسواق العالمية إلى بائع يساهم في صياغة منطق الأسواق الدولية والتحكم في اتجاهاته، إن بقدراتها الذاتية أو بالنزعة التعاونية المتعددة الأطراف.

- إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية الدراسة أساسا حول كيفية توجيه السياسات والقرارات لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، وهو مما يتطلب تحليلا شاملا يراعي التحديات الحالية والمستقبلية، ويعزز من دور صانعي القرار في هذا المجال الحيوي. ومنه يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي

كيف يمكن لصانع القرار في الجزائر تطوير استراتيجيات فعالة لضمان تحقيق الأمن الغذائي في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتزايدة ؟

فروض الدراسة

لمعالجة الإشكالية والإلمام بمختلق متغيرات الدراسة يمكن وضع جملة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية

كلما اعتمد صانع القرار على سياسات واستراتيجيات مدروسة أدى ذلك للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي الجزائري؛

ويمكن أن تندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية مجموع الفرضيات الفرعية التالية:

- يعتبر اعتماد برامج السياسات الحالية غير كافي لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، ما يستدعي إعادة تقييمها وتطوير استراتيجيات جديدة؛

- تؤثر التغيرات المناخية بشكل كبير على الإنتاج الزراعي، مما يتطلب من صانعي القرار وضع استراتيجيات تكيف فعالة.؛

- يمكن تعزيز الأمن الغذائي بشكل كبير من خلال تعزيز التعاون بين الحكومة، القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني.؛

- يساهم استخدام التكنولوجيا الزراعية والابتكارات في تحسين الإنتاجية وضمان استدامة الأمن الغذائي؛

- يمكن أن يؤدي رفع الوعي العام حول قضايا الأمن الغذائي إلى زيادة المشاركة المجتمعية ودعم السياسات المعنية؛

- تكون قدرة صانعي القرار على الاستجابة للأزمات الغذائية مرتبطة بمدى استعدادهم ووضع استراتيجيات طوارئ فعالة.

أهمية الدراسة

تكتسب دراسة هذا الموضوع أهمية خاصة نظرا للتحديات التي تواجهها الجزائر في ما يخص أمنها الغذائي، بالإضافة إلى السياقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعقدة. وفيما يلي بعض الجوانب التي تبرز أهمية هذه الدراسة:

يمكن أن تساهم هذه الدراسة في تقييم فعالية السياسات الزراعية والغذائية الحالية، مما يساعد على تحديد نقاط القوة والضعف، وبالتالي إمكانية تحسين استراتيجيات تدعيم الأمن الغذائي.

أيضا ومن خلال تحليل الاتجاهات الحالية والتحديات المتوقعة بين عامي 2019 و2029، يمكن أن تساهم هذه الدراسة في مساعدة صانعي القرار على اتخاذ خطوات استباقية لمعالجة القضايا المحتملة، مما يعزز القدرة على التكيف مع مختلف التغيرات.ومنه العمل على وضع استراتيجيات تهدف إلى تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات، مما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي المستدام ويعزز الاقتصاد الوطني. ومنه البحث عن حلول مبتكرة من خلال استكشاف حلول

مبتكرة وتكنولوجيات جديدة في الزراعة والإنتاج الغذائي، مما يمكن من تحسين كفاءة الإنتاج وجودة الغذاء. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تسلط الضوء على أهمية التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة، مثل الحكومة، القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني. هذا التعاون الذي يعد ضروري لضمان تحقيق أهداف الأمن الغذائي. وبالتالي رفع الوعي العام حول أهمية الأمن الغذائي والتحديات المرتبطة به، مما يعزز من المشاركة المجتمعية ويشجع على دعم السياسات المعنية.

أهداف الدراسة

إن دراسة هذا الموضوع يمكن أن تخدم عدة أهداف بحثية وعملية، سواء على المستوى الأكاديمي أو السياسي أو التنموي. فيما يلي أبرز الأهداف التي يمكن أن تتضمنها مثل هذه الدراسة:

- تحليل الإطار النظري للأمن الغذائي وعلاقته بالسياسات العامة وصنع القرار.
- فهم العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي في الجزائر (اقتصادية، سياسية، مناخية، اجتماعية).
- سد الفجوة البحثية في الدراسات السابقة حول دور السياسات الحكومية في تحقيق الأمن الغذائي في السياق الجزائري.
- تقييم سياسات الأمن الغذائي الجزائرية خلال الفترة (2019-2024) ومدى فعاليتها.
- تحليل نجاح أو فشل الاستراتيجيات الحكومية مثل: - برامج دعم الزراعة المحلية، سياسات تخفيض الواردات الغذائية و خطط تنمية القطاع الزراعي والري.
- قياس مدى تحقيق الجزائر لمؤشرات الأمن الغذائي (مثل الاكتفاء الذاتي، استقرار الأسعار، جودة الغذاء).
- رسم سيناريوهات مستقبلية للأمن الغذائي في الجزائر حتى 2029 بناء على الاتجاهات الحالية.
- توقع التحديات المحتملة (مثل التغير المناخي، النمو السكاني، التقلبات الاقتصادية العالمية).
- تحليل الفرص المتاحة لتعزيز الأمن الغذائي (مثل الاستثمار في التكنولوجيا الزراعية، تنويع مصادر الاستيراد).
- تقديم توصيات لصانعي القرار لتحسين السياسات الغذائية والزراعية.
- اقتراح آليات لتعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات.
- تحفيز الاستثمار في القطاع الزراعي عبر حوافز ضريبية وتمويلية.
- تعزيز التكامل بين الجهات الفاعلة (الحكومة، القطاع الخاص، المزارعون، المنظمات الدولية).
- ضمان استقرار الأسعار وحماية الفئات الهشة من تقلبات السوق.
- تحسين جودة التغذية ومكافحة سوء التغذية.

- توفير فرص عمل في القطاع الزراعي والصناعات الغذائية.
- تعزيز التنمية الريفية وتقليل الهجرة من الريف إلى المدن.
- تقليل مخاطر التبعية الغذائية الخارجية في ظل الأزمات العالمية.
- تعزيز السيادة الغذائية وربط الأمن الغذائي بالأمن الوطني.
- الاستعداد للأزمات المفاجئة (مثل الجفاف، الأوبئة، الصراعات الدولية التي تؤثر على سلاسل الإمداد).

إجمالا يمكن القول أن هذه الدراسة تهدف إلى تقديم رؤى معمقة حول كيفية تأثير السياسات العامة على استدامة الأمن الغذائي، مع تقييم فعالية الإجراءات المتخذة ومدى استجابتها للتغيرات المتسارعة في المشهدين الإقليمي والدولي. ومنه العمل على استشراف الاتجاهات المستقبلية والتوصية بالاستراتيجيات المناسبة لدعم الأمن الغذائي في الجزائر.

- دوافع اختيار الموضوع

لاختيار أي موضوع بحث هناك تبريرات ذاتية وأخرى موضوعية، بالنسبة للدوافع الذاتية تتضح أساسا من خلال الرغبة في تحسين الفهم الأكاديمي من خلال السعي إلى تعزيز معرفة وفهم آليات صنع القرار وتأثيرها على الأمن الغذائي، مما يسهم في تطوير الأطر النظرية والممارسات العملية في هذا المجال. أيضا الشغف بقضايا التنمية المستدامة حيث يعتبر الأمن الغذائي جزءا أساسيا من التنمية المستدامة، مما يحفز الباحثين على دراسة كيفية تأثير السياسات الغذائية على رفاهية المجتمعات. حيث نطلع من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير التحولات السياسية والاقتصادية على صنع القرار في مجال الأمن الغذائي

أما بالنسبة الدوافع الموضوعية فهي تتضح في أهمية الموضوع في حد ذاته، حيث تواجه الجزائر تحديات متعددة في مجال الأمن الغذائي، بما في ذلك التغيرات المناخية، فقدان التنوع البيولوجي، والاعتماد على الواردات، مما يستدعي دراسة متعمقة لهذا الموضوع الذي يبرز أهمية الأمن الغذائي في تحقيق الأمن الوطني حيث يرتبط مباشرة بالاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، مما يجعل دراسته ذات أهمية قصوى.أيضا من خلال الحاجة إلى استراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات الغذائية، يعتبر فهم دور صانع القرار أمرا حيويا لوضع السياسات المناسبة. حيث يرتبط الأمن الغذائي بقضايا عالمية مثل تغير المناخ، الهجرة، والأمن الاقتصادي، مما يستدعي فحص كيفية تأثير السياسات المحلية على هذه القضايا العالمية.

- أدبيات الدراسة

من خلال عرض مجموعة من الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية ومحاولة معالجة الاختلالات وتقديم الإضافة المناسبة وكذا اقتراح مواضيع لدراسات مستقبلية.

- الدراسة الأولى: أحمد بن عيسى، الأمن الغذائي في الجزائر: التحديات والفرص، دار النشر الجامعية، الجزائر، 2020.

- أهداف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى:

- تحليل الوضع الحالي للأمن الغذائي في الجزائر.
- تحديد التحديات التي تواجه صانعي القرار في هذا المجال.
- اقتراح استراتيجيات لتحسين الأمن الغذائي.

نتائج الدراسة: تم التوصل في هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تم تحديد عدة عوامل تؤثر على الأمن الغذائي، بما في ذلك التغيرات المناخية والاعتماد على الواردات.
- أوصى الباحث بضرورة تعزيز الإنتاج المحلي وزيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي.

الدراسة الثانية: فاطمة الزهراء، دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2019

- أهداف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى:

- دراسة تأثير السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في الدول العربية.
- تحليل التجارب الناجحة في بعض الدول العربية.

- نتائج الدراسة: تم التوصل في هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- أظهرت الدراسة أن السياسات الزراعية الفعالة يمكن أن تسهم في تحسين الأمن الغذائي.
- تم تسليط الضوء على أهمية التعاون الإقليمي في مجال الأمن الغذائي.

- الدراسة الثالثة:

"John Smith. Food Security and Decision-Making: A Global Perspective Springer, New York.2021

- أهداف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى:

- تحليل دور صانعي القرار في تحقيق الأمن الغذائي على مستوى عالمي.
- دراسة تأثير السياسات الغذائية على الأمن الغذائي في مختلف البلدان.

- نتائج الدراسة: تم التوصل في هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- توصلت الدراسة إلى أن صانعي القرار الذين يعتمدون على البيانات والتحليل العلمي يمكنهم اتخاذ قرارات أكثر فعالية.

- تم التأكيد على أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تعزيز الأمن الغذائي.

- منهجية البحث

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لرصد السياسات الغذائية في الجزائر، مع استخدام المنهج الإحصائي لبناء سيناريوهات مستقبلية. كما تستند إلى:

- البيانات الثانوية: من تقارير حكومية، منظمات دولية (مثل FAO، البنك الدولي)، وأبحاث سابقة. أيضا يمكن اعتماد تقنيات للتنبؤ بمستقبل الدراسة مثل تقنية دلفي والسيناريو وتقنية تحليل المحتوى يمكن أيضا الاستفادة من عدة برامج مثل تحليل SWOT لتقييم نقاط القوة والضعف في السياسات الغذائية الجزائرية.

- الاقترابات

يمكن لـ اقتراب النخبة تفسير دور صانع القرار في تحقيق الأمن الغذائي الجزائري من خلال السياسات الفوقية التي تحددها النخبة الحاكمة، كمنع استيراد القمح الصلب واستصلاح الأراضي الزراعية، بينما يركز يمكن دور صانع القرار في تحقيق الأمن الغذائي الجزائري 2019-2029 من خلال الاقتراب النسقي عبر التركيز على التفاعلات المعقدة بين مكونات النظام الغذائي، حيث يتضمن ذلك دراسة تأثير السياسات الزراعية والاقتصادية والاجتماعية على الأمن الغذائي، وتحليل قدرة النظام على التكيف مع التغيرات المناخية، وأهمية التنسيق بين الجهات المعنية. كما يسهم هذا الاقتراب في تقييم السياسات السابقة وتوقع التحديات المستقبلية، مما يوفر إطارا شاملا لفهم كيفية تأثير صانع القرار على الأمن الغذائي من خلال الأنظمة المعقدة.

- هيكل الدراسة: تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول أساسية، حيث سيتم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، وفي الفصل الثاني سيتم التعرف والتفصيل في واقع صناعة القرار وعلاقتها بنظام الأمن الغذائي الجزائري وسيتم تخصيص الفصل الثالث لدراسة مستقبل الأمن الغذائي في الجزائر في ظل توجهات صانع القرار2025-2029.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي والنظري

للدراسة

مقدمة الفصل الأول

يعتبر الأمن الغذائي من القضايا الحيوية التي تؤثر على استقرار المجتمعات ورفاهية الأفراد في عالم سريع التغير، حيث يواجه صناع القرار تحديات متعددة تتعلق بتأمين الإمدادات الغذائية، وضمان جودة المنتجات، وتحقيق الاستدامة البيئية. ويتطلب هذا الأمر فهما عميقا للإطار المفاهيمي والنظري الذي يحكم الأمن الغذائي، والذي يشمل تحليل السياسات واستراتيجيات التحسين. حيث تتداخل عدة مفاهيم رئيسية في هذا الإطار، مثل الأمن الغذائي، السيادة الغذائية، واستخدام الموارد الطبيعية. كما يتطلب تقييم فعالية السياسات الغذائية فهما شاملا للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

فمن خلال هذا الفصل سيتم تقديم تحليل شامل للمفاهيم والنظريات الأساسية المتعلقة بصنع القرار في مجال الأمن الغذائي. ومنه استكشاف الأطر النظرية التي توجه السياسات الغذائية، وكيف يمكن لصانعي القرار استخدام هذه الأطر لتحقيق أهداف الأمن الغذائي في سياقاتهم المحلية والعالمية. ومنه الاتجاه إلى فهم التحديات المعقدة، وتطوير استراتيجيات فعالة، وتعزيز التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام.

المبحث الأول: مقاربة معرفية حول صناعة القرار و الأمن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي أحد أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، حيث يشمل القدرة على توفير كميات كافية من الغذاء الصحي والمغذي لجميع الأفراد. إذ يتجاوز مفهوم الأمن الغذائي مجرد تأمين الإمدادات الغذائية؛ فهو يرتبط أيضا بالصحة العامة، والتنمية الاقتصادية، والاستقرار الاجتماعي والسياسي. وتتداخل قضايا الأمن الغذائي مع صناعة القرار على مستويات متعددة، بدءا من السياسات الزراعية ووصولا إلى استراتيجيات التنمية المستدامة. مما يتطلب فهما عميقا للتوجهات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومنه يمكن تحليل العلاقة بين الأمن الغذائي وصناعة القرار، من خلال استعراض الأطر النظرية والعملية التي تساعد على فهم هذه الديناميكيات. حيث سيتم استكشاف العوامل المؤثرة في صنع القرار، مثل التحديات المناخية، والموارد الطبيعية، والتغيرات الديموغرافية، وكيفية تأثيرها على تحقيق الأمن الغذائي.

المطلب الأول: مفهوم صناعة القرار

صناعة القرار هي عملية اختيار الخيار الأنسب من بين مجموعة من البدائل المتاحة. تعتبر هذه العملية ضرورية في مختلف المجالات، سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، أو سياسية. وتتكون صناعة القرار من العوامل الحاسمة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، حيث تؤثر القرارات المتخذة على الأداء العام والنجاح المستدام. وهو ما سيتم التفصيل فيه وفق ما يلي:

1- تعريف صناعة القرار

للتعرض لتعريف صناعة القرار لا بد للتطرق إلى ما يلي:

1-1- تعريف القرار

يعرف القرار: "بأنه عملية اختيار بين بدائل متاحة بناء على تحليل المعلومات والمخاطر والفوائد المرتبطة بكل خيار، بهدف تحقيق هدف معين أو حل مشكلة محددة. تعتبر هذه العملية نتاج تفاعل معقد بين العوامل العقلانية والذاتية، مثل القيم الشخصية والخبرات السابقة والضغوط البيئية، وغالبا ما تدرس في إطار نظريات صنع القرار التي تبحث في آليات التفكير الفردي والجماعي.[1]

1-2- تعريف صناعة القرار

صناعة القرار هي العملية المنهجية التي يتم من خلالها تحديد خيارات متعددة، وتحليلها، واختيار الحل الأمثل بناء على المعلومات المتاحة والأهداف المرجوة. تشمل هذه العملية عدة مراحل

[1]- أحمد محمد عبد الخالق، "صنع القرار: مدخل تكاملي" (القاهرة: دار الفكر العربي، 2008)، ص ص: 56-57

رئيسية :**تحديد المشكلة**، وجمع البيانات، وتقييم البدائل، واتخاذ القرار النهائي، وتنفيذه، ثم مراقبة النتائج. وفقا لهربرت سايمون، فإن صناعة القرار لا تقتصر على الاختيار العقلاني المثالي، بل تتأثر ب"العقلانية المحدودة (*Bounded Rationality*) "بسبب القيود المعرفية والزمنية والمعلوماتية التي تواجه الأفراد والمنظمات.[1]

أيضا تعد صناعة القرار إحدى العمليات الحيوية في حياة الأفراد والدول، إذ تحدد مسارات النجاح أو الفشل بناء على الخيارات المتخذة. حيث تشمل هذه العملية مراحل متعددة تبدأ بتحديد المشكلة وتنتهي بالتنفيذ والمتابعة، مع مراعاة العوامل النفسية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية المؤثرة .

ومنه يمكن القول أن صناعة القرار : هي " عملية ديناميكية تشمل جمع البيانات، وتحليلها، وطرح البدائل، وتقييمها قبل اختيار الحل الأمثل. تعتبر مرحلة تحضيرية تسبق التنفيذ"

2- النماذج الأساسية لصناعة القرار

تعتبر صناعة القرار عملية منهجية تهدف إلى تحديد البدائل الأمثل لمواجهة التحديات أو تحقيق الأهداف، سواء على المستوى الفردي أو المؤسسي. تعتمد هذه العملية على نماذج نظرية وعملية توجه صانعي القرار نحو اتخاذ خيارات مدروسة. تتنوع هذه النماذج بناء على طبيعة المشكلة والبيئة المحيطة، وتشمل نماذج عقلانية وكمية ومؤسسية وتفاعلية. حيث يمكن ذكر أهمها وفقا لما يلي:

1- النموذج العقلاني (Rational Model)

يركز هذا النموذج على التحليل المنهجي للمعلومات والبدائل، ويشمل خطوات محددة مثل تحديد المشكلة، وجمع البيانات، وتقييم البدائل بناء على التكاليف والفوائد، واختيار الحل الأمثل. يستخدم في القرارات الاستراتيجية طويلة المدى، مثل سياسات التنمية الاقتصادية، لكنه ينتقد لافتراضه توافر معلومات كاملة ووقت غير محدود. كما يفترض هذا النموذج أن صانع القرار يمتلك معلومات كاملة ويختار البديل الأمثل لتحقيق أقصى فائدة.[2]

[1] - Simon, Herbert A. *Administrative Behavior: A Study of Decision-Making Processes in Administrative Organizations*. 4th ed. New York: Free Press, 1997, p77

[2] - Stephen P. Robbins and Timothy A. Judge, *Organizational Behavior*, 19th ed. (Hoboken, NJ: Pearson, 2021), 165-170 .

2-النموذج الكمي

يعتمد على الأساليب الرياضية والإحصائية لتحليل البيانات، مثل نموذج نقطة التعادل والبرمجة الخطية. يستخدم في القطاعات الاقتصادية لإدارة الموارد، لكنه يواجه تحديات مثل صعوبة الحصول على بيانات دقيقة. [1]

3- النموذج المؤسسي (Institutional Model)

يربط صناعة القرار بالهياكل التنظيمية والسياقات المؤسسية، مثل القواعد الداخلية والثقافة التنظيمية. يبرز في القرارات العامة التي تخضع للمناقشات الديمقراطية داخل المؤسسات التشريعية.[2]

4- النموذج التكنولوجي (Technological Model)

يشمل استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل أنظمة دعم القرار (DSS) والذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الضخمة. يستخدم في التسويق الرقمي، لكنه يحتاج إلى تدخل بشري لتجنب التحيز.

5- النموذج الحدسي (Intuitive Model)

يعتمد على الخبرة الشخصية والحدس، ويستخدم في حالات الطوارئ أو المواقف غير المتوقعة. يعتبر مكملا للنماذج الأخرى، لكنه قد يؤدي إلى قرارات غير موضوعية. [3]

تختلف النماذج الأساسية لصناعة القرار في منهجيتها، لكنها تهدف إلى تحسين جودة القرارات عبر الجمع بين العقلانية والمرونة. يوصى بدمجها وفقا للسياق الثقافي والمؤسسي.

6- نموذج سايمون للعقلانية المحدودة: يؤكد أن القرارات تتخذ في ظل قيود معرفية ومعلوماتية، مما يؤدي إلى "إرضاء" (Satisficing) بدلا من التميز.

3- مراحل صنع القرار السياسي

ليتم صنع القرار السياسي لا بد من المرور بالمراحل التالية:

3-1- تحديد المشكلة (Problem Identification)

تبدأ عملية صنع القرار السياسي بتحديد القضية التي تستدعي تدخلا حكوميا، مثل أزمة اقتصادية أو اجتماعية. تثار هذه المرحلة عادة عبر ضغوط من جماعات المصالح أو الإعلام أو الرأي العام. قد تهمش بعض القضايا، مثل احتياجات الأقليات، بسبب غياب تمثيلها الفعال في النقاش العام. [4]

[1]- جون ديوي، "الفكر والعمل السياسي"، ترجمة ليلى الصباغ (دمشق: دار الطليعة، 2002)، ص 88-91.

[2]- هارولد لاسويل، *السلطة والمجتمع*، ترجمة ناصر الدين الأسد (الكويت: دار البحوث العلمية، 1987) ص 144.

[3]- هربرت سيمون، "الإدارة والسلوك التنظيمي"، ترجمة علي عبد الوهاب (الرياض: دار الملك عبد العزيز، 2005)، ص 204.

[4] John W. Kingdon, Agendas, Alternatives, and Public Policies (Boston: Pearson, 2014), p45-

3-2- وضع الأجندة (Agenda Setting)

تتضمن ترتيب الأولويات واختيار القضايا التي ستناقش رسميا. هنا تستخدم آليات مثل الحملات الإعلامية أو تحالفات النخب لإدراج قضية ما أو استبعادها. غالبا ما تهمش القضايا الهامشية (كحقوق المهاجرين) لصالح قضايا تخدم مصالح النخب الحاكمة.[1]

3-3- صياغة السياسة (Policy Formulation)

يتم تطوير حلول مقترحة عبر لجان خبراء أو جهات استشارية. تستبعد البدائل الراديكالية عادة لصالح حلول متوافقة مع الأيديولوجيا السائدة، مما يهمش مقترحات الجماعات غير المؤثرة (كالحركات البيئية الصغيرة).[2]

3-4- اتخاذ القرار (Decision-Making)

هي المرحلة التي تعتمد فيها السياسة رسميا عبر المؤسسات التشريعية أو التنفيذية. غالبا ما تهيمن المصالح البيروقراطية أو الحزبية، مما يؤدي إلى تهميش أصحاب الرؤى المخالفة.[3]

3-5. تنفيذ السياسة (Implementation)

تترجم القرارات إلى إجراءات ملموسة عبر الجهات التنفيذية. قد تهمش بعض الفئات بسبب سوء التنسيق بين المؤسسات أو التحيز في تطبيق القوانين، كما في حالات التمييز في توزيع الخدمات العامة.[4]

3-6- التقييم والمراجعة (Evaluation)

تقاس فعالية السياسة عبر دراسات أو تقارير رسمية. غالبا ما تهمش آراء المستفيدين المباشرين (كالفقراء) لصالح معايير كمية تعكس أولويات الجهات الممولة.[5]

3. أنواع القرارات

تنقسم القرارات السياسية إلى عدة أنواع بناء على طبيعتها وأهدافها ومداها الزمني. من أبرزها:[6]

---

[1] - Roger W. Cobb and Charles D. Elder, Participation in American Politics: The Dynamics of Agenda-Building (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1972), 78

[2] - Charles E. Lindblom, The Policy-Making Process (Englewood Cliffs: Prentice Hall, 1968), 102

[3] - Graham T. Allison and Philip Zelikow, Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis (New York: Longman, 1999), 156

[4] - Jeffrey L. Pressman and Aaron B. Wildavsky, Implementation (Berkeley: University of California Press, 1984), 89

[5] - Carol H. Weiss, Evaluation Research: Methods for Assessing Program Effectiveness (Englewood Cliffs: Prentice Hall, 1972), 63

[6] - ديفيد إيستون، تحليل النظم السياسية، ترجمة محمد فهيم أبو الخير (بيروت: مركز الدراسات السياسية، 1995)، ص ص 112-115.

3-1- القرارات الإستراتيجية: تتخذ لتحقيق أهداف طويلة المدى، مثل سياسات التنمية أو التحالفات الدولية، وتتطلب تحليلا عميقا للمخاطر والفرص.

3-2- القرارات التكتيكية: تركز على التعامل مع تحديات قصيرة المدى، كإدارة أزمات طارئة أو تخصيص موارد آنية.

3-3- القرارات العامة: تتعلق بمصالح المجتمع ككل، مثل تشريعات الضرائب أو السياسات الصحية، وتخضع عادة للمناقشة الديمقراطية.

3-4- القرارات الفردية: يتخذها مسؤولون بمفردهم في ظل أنظمة مركزية، مثل قرارات الرئيس في حالات الطوارئ.

3-5- القرارات الأيديولوجية: تستمد من قيم حزبية أو عقائدية، مثل سياسات إعادة توزيع الثروة أو التوجهات الخارجية.

4- العوامل المؤثرة في صناعة القرار

تتعدد العوامل المؤثرة في صناعة القرار وتتفاعل هذه العوامل بشكل ديناميكي لتشكيل الخيار النهائي. من أبرزها: [1]

4-1- توافر المعلومات ودقتها: تعد جودة البيانات وتحليلها الأساس لاتخاذ قرارات فعالة، إذ يؤدي نقص المعلومات أو تحيزها إلى قرارات غير محكمة.

4-2- السياق السياسي والمؤسسي: تشمل القوانين والهياكل التنظيمية وموازين القوى داخل المؤسسة أو الدولة، والتي تحدد نطاق الحرية المتاحة لصانع القرار.

4-3- القيم الشخصية والخبرات: تؤثر معتقدات صانع القرار وأخلاقياته وتجاربه السابقة في أولوياته، مما قد يعزز التحيز أو الموضوعية وفقا لطبيعتها.

4-4- الضغوط الزمنية: تجبر الأزمات أو المواعيد النهائية صانعي القرار على تبني خيارات سريعة قد لا تكون مثالية.

4-5- العوامل الثقافية والاجتماعية: تشكل التقاليد والثقافة السائدة توقعات الجمهور وتحدد مدى تقبل القرار أو رفضه.

4-6- الديناميكيات الجماعية: في القرارات المشتركة، تلعب التفاوضات والصراعات داخل المجموعة دورا في صياغة الحلول الوسطى.

[1]- أحمد محمد عبد الخالق، مرجع سابق، ص 75.

4-7- المصالح الاقتصادية: تؤثر الموارد المالية والتكاليف المتوقعة في جدوى الخيارات، خاصة في السياسات العامة.

4-8- التكنولوجيا والابتكار: تسهل الأدوات الرقمية تحليل البيانات المعقدة، لكنها قد تعقد القرار بفعل التدفق المعلوماتي الزائد.

4-9- الرأي العام والإعلام: تشكل الحملات الإعلامية وتوجهات الرأي العام ضغطا مباشرا على القرارات، خاصة في الأنظمة الديمقراطية.

4-10- المحددات الأخلاقية: تفرض المعايير الأخلاقية والدينية قيودا على الخيارات المتاحة، مثل قرارات الحرب أو توزيع الموارد. [1]

إجمالا يمكن لقول أن هيمنة هذه العوامل تختلف باختلاف طبيعة القرار ومركزيته، مما يجعل عملية صناعته عملية تفاعلية بين العقلانية والذاتية.

5. التحديات التي تواجه صناعة القرار

تختلف التحديات التي تواجه صناعة القرار وفق للعديد من العناصر التي يمكن تفصيلها وفقا لما يلي:

5-1- تحديات المعلومات (Information Challenges)

تشمل صعوبة جمع البيانات الدقيقة، وعدم اكتمال المعلومات، أو تضارب المصادر. تؤثر هذه العوامل على جودة القرارات، خاصة في ظل "الواقع المعقد" الذي يفرض سرعة التغيرات.[2]

5-2- الضغوط الزمنية (Time Constraints)

تجبر صانعي القرار على تبني حلول سريعة دون تحليل عميق، مما قد يؤدي إلى نتائج غير مثلى. يشير "هربرت سايمون" إلى أن القرارات غالبا ما تكون "مرضية" (Satisfying) وليست مثالية بسبب محدودية الوقت.

5-3- التحيزات المعرفية (Cognitive Biases)

مثل تحيز التأكيد (Confirmation Bias) أو المغالطة التكلفة الغارقة (Sunk Cost Fallacy)، والتي تشوه عملية التفكير العقلاني.[3]

---

[1] - جون ديوي، الفكر والعمل السياسي، ترجمة ليلى الصباغ (دمشق: دار الطليعة، 2002)، ص93.

[2] - James G. March, A Primer on Decision Making: How Decisions Happen (New York: Free Press, 1994), 45

[3] - Daniel Kahneman, Thinking, Fast and Slow (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2011), 103 .

4-5- التناقض بين المصالح (Conflicting Interests)

تتعارض أهداف الأطراف المشاركة في صنع القرار (كالحكومات والشركات والمجتمعات)، مما يعقد التوافق.

5-5- المخاطر وعدم اليقين (Risk and Uncertainty)

صعوبة التنبؤ بالنتائج طويلة المدى، خاصة في القضايا الاقتصادية أو البيئية. يرى "فرانك نايت" أن عدم اليقين (Uncertainty) يختلف عن المخاطر القابلة للحساب.

6-5- التحديات التكنولوجية (Technological Challenges)

رغم أن التكنولوجيا توفر أدوات تحليلية (مثل الذكاء الاصطناعي)، إلا أن الاعتماد المفرط عليها قد يهمل الجوانب الإنسانية أو الأخلاقية.

7-5- القيود الأخلاقية (Ethical Dilemmas)

موازنة المنفعة العامة مع المكاسب الفردية أو المؤسسية، خاصة في القرارات الطبية أو البيئية.[1]

إجمالا يمكن أن صناعة القرار عملية معقدة تتطلب توازنا بين التحليل المنطقي والمرونة في التكيف مع المتغيرات. نجاحها أيضا يعتمد على فهم العوامل المؤثرة وتبني تقنيات حديثة لمواجهة التحديات. حيث تظهر العديد من الدراسات التطبيقية أن القرارات الاستراتيجية تتأثر بالبيئة الداخلية والخارجية، مما يؤكد أهمية التكيف مع السياقات المتغيرة.

المطلب الثاني : مفهوم الأمن الغذائي

ساهمت عديد الدراسات وأدلى عدد من الباحثين والمختصين في تحديد مضامين الأمن الغذائي، فتم التطرق لمختلف المجالات التي يشتمل عليها والمستويات التي تقتضيها حالة الأمن الغذائي، متفقة في ذلك على مركزية الفرد في مضمون الأمن الغذائي كونه محور الاهتمام الذي يعنى به موضوع الغذاء والتغذية، وإن كانت عديد النماذج المعرفية في مجال بحثنا تنطلق في وحدات التحليل من الدولة كونها ذلك الوعاء الجامع لعدد من الأفراد التي تسهر على حمايتهم وضمان استقرارهم وازدهارهم، ومع ذلك فإن ذلك الكل -الدولة- يقوم على هذا الجزء الذي لا قيام لها إلا به.

1- تعريف الأمن لغذائي

ظهر مفهوم الأمن الغذائي في السبعينيات كرد فعل لأزمة الغذاء العالمية التي حدثت في ذلك الوقت، أين أشار المفكر الاقتصادي توماس مالتوس Thomas Malthus في عام 1798 أن الناتج

[1] - Michael Sandel, Justice: What's the Right Thing to Do? (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2009), 89 .

الزراعي يميل إلى الزيادة بمتتالية عددية(أي 2، 4، 6، 8)، في حين يتزايد السكان بمتتالية هندسية (أي 2، 4، 16، 132)، وهذا ما يؤدي إلى توسيع العرض من الغذاء والطلب عليه عبر الزمن؛[1] كان التركيز الأولي على مشاكل الإمدادات الغذائية، وهو ما طرحه مالتوس عندما طرح بأن "الحاجة إلى الغذاء للحفاظ على الحياة ربما تستدعي قدرا من الجهد أكبر من أي حاجة أخرى للجسم أو العقل. أمر الكائن الأسمى أن الأرض لن تنتج كميات كبيرة من الطعام حتى يتم تكريس الكثير من العناية والبراعة للعمل على سطحها ... " لكنها تطورت على مدى الفترات اللاحقة حتى شملت الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي، فضلا عن مخاوف السلامة الغذائية والكفاية التغذوية، كما تم إضافة التفضيل الغذائي إلى المفهوم بسبب المخاوف المتعلقة بالقبول الثقافي للأغذية في سياقات مختلفة؛ تم استخدام تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمن الغذائي بشكل خاص على المستويين العالمي والوطني،[*] وذلك لتضمنه لمختلف الأبعاد الضرورية لتجنب حالة اللا-أمن الغذائي.

اهتمت المنظمات العالمية المتخصصة إلى جانب الباحثين بالتأسيس لمفاهيم أو تعريفات ثابتة لحالة الأمن الغذائي، كما لم تستثني بعض الديانات السماوية الموضوع وأولت له اهتماما عبر تشريعات تضمن الحفاظ عليها. سنعرض في عنصرنا عددا من المساهمات المعرفية لمضامين الأمن الغذائي.

تبنت منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة الفاو FAO تعريف مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 الذي حدده بـ "يتحقق الأمن الغذائي عندما يكون لدى جميع الناس، في جميع الأوقات، إمكانية الوصول المادي والاقتصادي إلى أغذية كافية مغذية ومأمونة تلبي احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية لحياة نشطة وصحية".[2]

1 Thomas Malthus, An Essay on the Principle of Population, (London: Electronic Scholarly Publishing Project, 1998). pp. 6-7.

[*] أدرجت الفاو مستويات أخرى للأمن الغذائي، كالأمن الأسري الذي حددته بـ "تطبيق هذا المفهوم على مستوى الأسرة، مع التركيز على الأفراد داخل الأسرة"، أو أنه: "التوافر المحدود أو غير المؤكد للأغذية الكافية والمأمونة من الناحية التغذوية أو القدرة المحدودة أو غير المؤكدة للحصول على أغذية مقبولة بطرق مقبولة اجتماعيا. على مستوى متوسط بين الأسر والدول، طرح الباحثون مفهوم الأمن الغذائي المجتمعي الذي يعرف بأنه "حالة يحصل فيها جميع سكان المجتمع على نظام غذائي آمن ومقبول ثقافيا وكاف من الناحية التغذوية من خلال نظام مستدام.(Rachel Engler-Stringer, "Food Security", In Encyclopedia of Quality of Life and Well-Being Research, edited by Alex C. Michalos,Ney York London: Springer Dordrecht, 2014. p. 2326.)

2 Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). The state of food insecurity in the world 2001. (Rome: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), 2002). P.49.

وهو التعريف الذي يتوافق مع التعريف الذي أوردته الجريدة الرسمية الجزائرية للأمن الغذائي، عندما اعتبرته: "حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة على غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشيطة"[1].

2- أهمية الأمن الغذائي

تتجلى أهمية الأمن الغذائي في عدة جوانب رئيسية:

2-1- تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية: يضمن الأمن الغذائي حصول جميع الأفراد على كميات كافية من الغذاء الصحي والمغذي، مما يسهم في تحسين الصحة العامة والرفاهية.[2]

2-2- تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي: الأمن الغذائي يعزز من الاستقرار الاجتماعي من خلال تقليل الفقر والجوع، مما يؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية وزيادة الإنتاجية الاقتصادية.

2-3- الحد من الأزمات الغذائية: من خلال تعزيز الممارسات الزراعية المستدامة وتنويع المحاصيل، يمكن للمجتمعات أن تكون أكثر قدرة على مواجهة الأزمات الغذائية والتقلبات الاقتصادية.

2-4- تحسين الصحة العامة: يرتبط الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بالصحة العامة، حيث أن توفر الغذاء الآمن والمغذي يساعد في الوقاية من الأمراض المرتبطة بالتغذية.

2-5- تعزيز التنمية المستدامة: الأمن الغذائي يسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين الإنتاج الزراعي والحفاظ على الموارد الطبيعية، مما يضمن تلبية احتياجات الأجيال القادمة.

2-6- دعم السياسات العامة: يعتبر الأمن الغذائي مسؤولية مشتركة بين الحكومات والمجتمعات، مما يستدعي وضع سياسات فعالة تدعم حقوق المزارعين وتضمن توزيع الغذاء بشكل عادل .

3- أنواع الأمن الغذائي: للأمن الغذائي العديد من الأنواع يمكن ذكر أهمها كما يلي:

3-1- الامن الغذائي المطلق: ويعني قدرة الدولة على إنتاج غذائها بما يعادل أويفوق الطلب المحلي ، أي تحقيق الإكتفاء الذاتي، بمعنى أن الدولة تستطيع تحقيق الطلب الكلي على الغذاء أي إنتاج غذائها محليا بما يلبي إحتياجاتها الغذائية مع إمكانية تحقيق فائض للتصدير.

3-2- الأمن الغذائي النسبي: ويعني قدرة الدولة على تأمين الغذاء من المواد والسلع الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من متطلبات السكان من الغذاء.

3-3- تعريف الأنماط الغذائية: هي النظم ذات التأثيرات البيئية المنخفضة التي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي وتسهم في حياة صحية لأجيال الحاضر والمستقبل، وهي مستدامة وحمائية

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، مؤرخ في 8 شعبان 1429، الصادر في 10 أوت 2008، ص. 6.

[2] - https://www.drbenamarcheba.com/2024/04/food-security-concept-importance-sources.html

وتحترم النوع البيولوجي والنظم الأيكولوجية وهي مقبولة ثقافيا وسهلة المنال وميسورة إقتصاديا وكافية وآمنة وصحية غذائيا. ومن الناحية العملية يختلف تكوين النظام الغذائي المتنوع والمتوازن والصحي وفقا للإحتياجات الفردية مثل العمر ونوع الجنس ونمط الحياة ودرجة النشاط البدني والسياق الثقافي والأغذية المتاحة والعادات الغذائية وغيرها[1]، ويحدد النمط الإستهلاكي لمجتمع من المجتمعات ضمن منطقة جغرافية معينة بدخل الأسرة المكونة للشريحة الإجتماعية التي تصنف إلى:[2]

أ- **الشريحة الفقيرة:** التي تعتمد في إستهلاكها للغذاء على السلع النشوية والسكريات والبروتينات النباتية وتقل من البروتينات الحيوانية لإرتفاع أسعارها،ويظهر عندهم علامات سوء التغذية خاصة عند الأطفال والنساء الحوامل.

ب- **الشريحة المتوسطة:** تركز على إستهلاك البروتينات والنشويات والدهون النباتية وقليل من الدهون والبروتينات الحيوانية دون المعدلات العالمية.

ج- **الشريحة ذات الدخل الجيد**: يتاح لها ما ترغب من الإستهلاك، وتعاني نسبة عالية من أفرادها من السمنة وداء السكري والأمراض الاخرى الناتجة عن الإفراط في تناول الدهون والمنتجات الحيوانية.

3- **مكونات الأمن الغذائي**

يستند تعريف الأمن الغذائي وفقا لمؤتمر القمة العالمي للأغذية (1996) على أربعة أعمدة رئيسية كما يأتي :

3 -1- توفر الغذاء :Food availability-: توفر كميات كافية من الغذاء تغطي حاجات السكان وبجودة مناسبة، ولا يشترط إنتاج هذه الكميات محليا، إذ يمكن أن يتم توفيرها من خلال الإنتاج المحلي أو عبر الاستيراد أو استقبال المساعدات الغذائية.

3-2- الحصول على الغذاء :Food access-تمكين الأفراد من الوصول إلى كميات كافية من الموارد الغذائية التي يحتاجونها (الاستحقاقات) للحصول على أنظمة غذائية غنية .

3-3- الاستفادة من الغذاء (الاستخدام :Utilization -(استخدام الغذاء لتلبية كل الاحتياجات الفسيولوجية والذي يتطلب توفير البنية التحتية الداعمة مثل أنظمة الغذاء الكافية، والمياه النظيفة، والصرف الصحي، والرعاية الصحية، للوصول إلى حالة من الرفاه الغذائي. هذا البعد يبين بوضوح أهمية المدخلات غير الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي .

[1] - اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة ، الانماط الغذائية المستدامة لشعوب و كوكب بصحة جيدة ،2017 ص15: https://www.unscn.org

[2] - الموسوعة العالمية للتغذية . https://www.rab-ency.com

4-3- استقرار أوضاع الغذاء (الثبات :Stability- (استقرار الإمداد بالغذاء واستمرار تزويد السكان أو الأسر أو الأفراد بالمواد الغذائية الآمنة والكافية في كل الأوقات. وهو ما يتضمن استمرار الإمداد حتى مع الصدمات المفاجئة (مثل الأزمات الاقتصادية أو المناخية) أو الأحداث الدورية (مثل انعدام الأمن الغذائي الموسمي).[1]

4- أبعاد الأمن الغذائي

بناء على تعريف منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة يمكن أن نقسم أبعاد الأمن الغذائي، وفقا لما يلي:

4-1- البعد الإنساني: فتطرق التعريف إلى الناس دون تحديد هوياتهم وانتماءاتهم بل ودون تحديد مكانتهم الاجتماعية، وهو ما يتوافق مع التعريف الذي قدمه تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام 1994 للأمن، الذي تجاوز الاعتبارات الترابية الإقليمية والعسكرية، ليصبح شموليا ومتعدد الأبعاد وأكثر قربا من الحياة الإجتماعية، وجعله يتمحور حول البشر وحياتهم اليومية والمعيشية قياسا بمدى الاستجابة للحاجيات الأساسية للإنسان،[2] وهو ما يجعل من أمن الغذاء وتوفيره للإنسان بعدا محوريا.

4- 2- استقرار الغذاء (جميع الأوقات): يتضمن هذا البعد توفر الغذاء بشكل مستقر، فتوفر الغذاء للأفراد في يومهم لا يجعلهم في حالة من الأمن الغذائي، وإنما ضرورة توفر القدرة على التوصل إلى الغذاء على أساس دوري، فيمكن للأوضاع الطبيعية أو الاجتماعية وحتى عدم الاستقرار السياسي أن يؤثر على الوضع الغذائي للأفراد،[3] أي العمل على الحد من احتمال انخفاض كمية استهلاك الأغذية في السنوات أو المواسم الصعبة إلى ما دون المتطلبات الاستهلاكية.[4]

4-3- الوصول المادي والإقتصادي (مبدأ القدرة): فالتوافر الكافي من الأغذية على المستوى الوطني أو الدولي لا يضمن في حد ذاته الأمن الغذائي على مستوى الأسرة، فحتى في حالة وفرة الإمدادات يظل كثير من السكان جياعا، لأنهم فقراء وغير قادرين على إنتاج أو شراء ما يحتاجونه من غذاء، فالوصول الاقتصادي يستدعي أسعارا في متناول الأفراد. أما الوصول المادي يندرج ضمن توفر البنى الأساسية ونوعيتها من طرق ومواصلات ومرافق التخزين وغيرها من المنشآت التي تسهل عمل الأسواق قصد

---

[1]- هديل القطامين، "الأمن الغذائي" في:

https://bit.ly/3BSuT2c (15/09/2022)

[2] PNUD, Human Development Report 1994, (New York: PNUD,1994). pp.24-25.

[3] عبد القادر شويفات، السياسات الزراعية في الجزائر بين تحقيق الإكتفاء الذاتي وإمكانيات التصدير، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2018/2019). ص. 70.

[4] خير الدين بن تارزي، "الأمن الغذائي في الجزائر"، مجلة الباحث، ع 16. ص. 197.

إيصال الأغذية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك؛[1] أدت المخاوف من الوصول إلى الغذاء غير الدقيق إلى زيادة تركز السياسات على الدخل والنفقات والأسواق والأسعار في تحقيق أهداف الأمن الغذائي.[2]

4-4- توافر الغذاء (أغذية كافية ومأمونة): ويقصد به إتاحة الغذاء وكفاية المعروض منه لكل المواطنين وفي مختلف السلع وفق الكمية والنوعية اللازمتين في بلد ما (مبدأ الوفرة).

4-5- الانتفاع من الغذاء (تلبية التفضيلات الغذائية حياة نشيطة وصحية): أن يتوفر الغذاء المتاح للاستهلاك على القدر المناسب من السعرات الحرارية وباقي العناصر الغذائية الأساسية اللازمة لقيام الفرد بأنشطته اليومية (مبدأ السلامة)، تجنبا لحالات نقص أو سوء التغذية التي تؤثر على مردودية والنشاط اليومي للأفراد، وتتأتى الوفرة الغذائية من مصدرين: الإنتاج المحلي والاستيراد.[3]

إن حالة الأمن الغذائي تتضمن تحقق الأبعاد السابقة معا، وأن أي عجز في أحدها يؤدي إلى حالة من اللا-أمن الغذائي التي تضع الدولة تحت سندان المساعدات الخارجية وما يتبعها من مشروطية تقوض أسس السيادة التي قامت عليها تلك الدولة.

5- مفهوم الفجوة الغذائية: تشير الفجوة الغذائية إلى العديد من العناصر يمكن وصفها كما يلي:

5-1-تعريف الفجوة الغذائية

تعبر الفجوة الغذائية عن مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الإستهلاك على المستوى الوطني، وتقاس الفجوة الغذائية بمقدار الفرق بين إجمالي الإحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة وبين اجمالي المنتج منها.[4] وكلما ازداد الفرق دل ذلك على عدم قدرة الإقتصاد الوطني على الوفاء بإحتياجات مواطنيه من الغذاء، وتلجأ الدول لسد هذه الفجوة عن طريق الإستيراد.

5-2- العجز الغذائي

يحدث العجز الغذائي عندما يتراجع الإنتاج الغذائي المحلي داخل بلد ما، وتقوم الحكومات بتوفير النقص من الغذاء عن طريق إستيراد ما ندر منه لتلبية الطلب المحلي وسد حاجيات المواطنين، وقد حدث

---

[1]- محمد هبول، السياسات الزراعية وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر: دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2016)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2019/2020). ص ص 30-31.

[2]- عبد القادر شويفات، مرجع سابق، ص. 70.

[3]محمد هبول، مرجع سابق، ص. 30.

[4]- صفية زكريا اسماعيل عيد، دراسة اقتصادية لتطور الفجوة الغذائية للسلع الرئيسية في مصر، رسالة ماجستير في العلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، مصر، 1991، ص121

ذلك مرارا وطوال سنوات متتالية خاصة في الأزمنة الأخيرة، كان السبب الأكبر فيها هو تراجع كميات الأمطار المتساقطة.

اذن فالفجوة الغذائية هي تلك الكميات من المواد الغذائية التي يحتاجها البلد الواحد ولا يستطيع توفيرها محليا، بل يسعى ويلجأ إلى إشباعها عن طريق الاستيراد من الخارج، ويتم تقدير هذا العجز بقياس الفرق بين حجم المنتوجات الغذائية القادمة من الخارج (الواردات) والصادر منها، والتمثيل البياني للفجوة الغذائية ممثل في الفرق بين الصادرات الغذائية و الواردات منها.[1]

5-3- المؤشر العالمي لأسعار الغذاء:

يتألف من معدل مؤشرات أسعار خمس مجموعات من السلع (هي مجموعة الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان، والزيوت والسكر)، ويحسب باستخدام معدل نسب تصدير كل مجموعة للفترة 2014-2016؛ ويدخل في المؤشر العام ما مجموعه 95 عرضا للأسعار من قبل المختصين بالسلع لدى منظمة الأغذية والزراعة على أنها تمثل الأسعار الدولية للسلع الغذائية.[2]

ويعتبر كل مؤشر فرعي معدل محسوب للأسعار ذات الصلة بالسلع المدخلة في المجموعة، حيث يتألف سعر الفترة الأساس من معدلات السنوات 2014-.2016

6- أسباب تطور الفجوة الغذائية

إن مشكلة الغذاء بدأت بالاستفحال منذ مطلع السبعينات من القرن العشرين[3]، وأصبحت حاليا واحدة من أخطر القضايا التي تواجه الدول النامية والعربية على وجه خاص، والتي شهدت توسعا كبيرا في حجم الفجوة الغذائية، ويمكن إرجاع ذلك لمجموعة من الأسباب، فمنها ما هو متعلق بجانب العرض من الغذاء (الإنتاج الفلاحي)، ومنها ما هو متعلق بجانب الطلب (الإستهلاك الفعلي).

وبالتالي نستطيع القول إن قيمة الفجوة الغذائية هي معبر واضح عن الإختلال في تركيبة السوق الغذائية في أي بلد، هذا الإختلال الناجم عن زيادة حجم الطلب الغذائي على حجم العرض المحلي منه خلال فترة زمنية معينة، الأمر الذي يدفع هذا البلد إلى الإستيراد من الخارج لتلبية إحتياجات مواطنيه الغذائية، وبالتالي تحويل جزء من مدخرات وقدرات هذا البلد لتمويل إستيراده للغذاء، هذه المدخرات التي كان من الممكن أن توظف في قطاعات إنتاجية أخرى تزيد عملية النمو الاقتصادي لهذا البلد.

[1]-عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص216.

[2]- منظمة الأغذية والزراعة العالمية على الموقع (https://www.fao.org/worldfoodsituation/foodpricesindex/ar/) تاريخ الاطلاع 2025/02/01.

[3]- سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي: مقاربات إلى صناعة الجوع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2009، ص220.

ويمكن تحديد العوامل التي تؤدي الى زيادة الطلب أو تباطؤ الإنتاج فيما يلي:[1]

- إرتفاع معدلات النمو السكاني.
- التحسن في مستويات دخول الأفراد.
- الإعتماد على الزراعة المطرية والظروف المناخية.
- النمط الغذائي المعتمد على الحبوب باعتبارها سلع رئيسية بالنسبة للمستهلك.
- التوزيع غير المتكافئ للموارد الزراعية.
- تدني الإنتاجية الزراعية وفشل سياسات التنمية الفلاحية في الغالب في تحقيق الأهداف المسطرة.

7- آثار الفجوة الغذائية

لاشك أن للفجوة الغذائية إنعكاسات متعددة على إقتصاديات الدول التي تعتمد على الأسواق العالمية لتوفير إحتياجات مواطنيها من الغذاء، سواء كانت هذه الإنعكاسات إقتصادية أو إجتماعية.[2]

7-1- الآثار الإقتصادية:

إن تزايد الواردات الغذائية مقارنة بإجمالي الواردات يلقي عبئا سنويا كبيرا على ميزان المدفوعات، الأمر الذي يعرقل مسار التنمية، فإستخدام حصيلة النقد الأجنبي المحدودة في الإستيراد الغذائي يكون على حساب تمويل الواردات من السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج.

كذلك فإن إخفاق الدولة في توفير القدر المطلوب من الغذاء من الإنتاج المحلي من السلع الغذائية يؤدي بالضرورة الى إرتفاع أسعار السلع الغذائية.

ويترتب على إرتفاع المستوى العام للأسعار مع وجود عجز في العرض من الغذاء والتزايد المستمر في الطلب الناتج أساسا عن النمو المتسارع في عدد السكان، إلى وجود التضخم وما لذلك من آثار سلبية على الإقتصاد الكلي للبلد.

7-2- الآثار الاجتماعية والسياسية:

إن من آثار وجود فجوة غذائية بين الإنتاج المحلي والطلب المحلي من الغذاء هو إرتفاع أسعار المواد الغذائية المتاحة للإستهلاك في البلد، وأن إرتفاع أسعار المواد الغذائية يؤثر على عدالة توزيع الغذاء وكفايته كسلع ضرورية لابد من توافرها لجميع طبقات المجتمع.

---

[1]- فالحة قطاب، اشكالية الأمن الغذائي المغاربي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2012، ص16

[2]- النجفي، مرجع سبق ذكره، ص25.

وهو مشكلة إقتصادية وإجتماعية في آن واحد، فإرتفاع أسعار الغذاء يؤثر على القدرة الشرائية للطبقات الفقيرة والأسر ذات الدخل المنخفض والمحدود، ولا شك أن عدم حصول تلك الفئات والتي تشكل القاعدة العريضة من مكونات المجتمع، على القدر المناسب من الغذاء يؤدي الى عدم استقرار إجتماعي بين الطبقات كما يؤثر على الحالة الصحية والكفاءة الإنتاجية للمواطنين، ومن هنا ينشأ ما يسمى بالفجوة التغذوية وما لهذا من إنعكاسات على القدرة الإنتاجية للفرد.

إجمالا، يتضح أن الأمن الغذائي يمثل أحد التحديات الأساسية التي تواجه المجتمعات العالمية في العصر الحديث. حيث ومن خلال استعراض الأبعاد المختلفة لهذا المفهوم، بدءا من العوامل الاقتصادية والاجتماعية مرورا بالتحديات البيئية والسياسية، وتكمن أهمية هذا المفهوم في فهم كيفية تداخل هذه العوامل وتأثيرها المتبادل. إذ يتطلب تحقيق الأمن الغذائي استراتيجيات شاملة تتضمن تعزيز الزراعة المستدامة، تحسين سلاسل الإمداد، وتعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الغذاء الصحي. علاوة على ذلك، يجب أن نأخذ في اعتبارنا التغيرات المناخية وتأثيرها المتزايد على الإنتاج الغذائي، مما يستدعي استراتيجيات مبتكرة ومرنة لضمان استدامة الإمدادات الغذائية. إن تحقيق الأمن الغذائي ليس مجرد هدف اقتصادي، بل هو ركيزة أساسية للتنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة

تعتبر صناعة القرار في مجال الأمن الغذائي من الموضوعات الحيوية التي تكتسب أهمية متزايدة في ظل التحديات العالمية المتنامية، مثل التغير المناخي، والنمو السكاني، ونقص الموارد الطبيعية. يعرف الأمن الغذائي بأنه الحالة التي يتاح فيها للجميع في جميع الأوقات الحصول على غذاء كاف وآمن ومغذ يلبي احتياجاتهم الغذائية. حيث يتطلب تحقيق الأمن الغذائي اتخاذ قرارات مستنيرة تستند إلى بيانات دقيقة وتحليل شامل للظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. يعتمد الإطار النظري لصناعة القرار في هذا المجال على مجموعة من المفاهيم والنماذج التي تساعد صانعي القرار على فهم العلاقات المعقدة بين العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي. حيث تتضمن هذه العملية عدة مراحل، بدءا من جمع المعلومات وتحليل البيانات، وصولا إلى صياغة السياسات وتقييم النتائج. كما يلعب التعاون بين مختلف الجهات، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، دورا حاسما في تعزيز القدرة على اتخاذ قرارات فعالة. ويمكن عرض أهم النظريات التفسيرية والتحليلية لهذه المتغيرات وفقا لما يلي:

المطلب الأول: النظريات المفسرة لصناعة القرار

تعد صناعة القرار من العمليات الحيوية التي تؤثر في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. تسعى النظريات المفسرة لصناعة القرار إلى فهم كيفية اتخاذ القرارات، والعوامل التي تؤثر في هذه العملية. تتنوع هذه النظريات بين النماذج التقليدية، مثل النظرية العقلانية التي تفترض أن صناع القرار يتخذون قراراتهم بناء على تحليل منطقي وعقلاني، والنماذج السلوكية التي تأخذ بعين الاعتبار تأثير العوامل النفسية والاجتماعية. وسيتم الاعتماد على النظريات التالية:

1- تقنية الألعاب (المباريات)

تعتبر تقنية الألعاب إحدى أهم الطرق الإستراتيجية الهامة لترشيد اتخاذ القرارات في مواقف النزاعات أو الصراعات، من خلال المفاضلة بين مجموعة من البدائل المختلفة التي تفرزها المواقف النزاعية أو الصراعية، ومعالجة كل نزاعات المصالح سواء كان الصراع سياسيا بشكل عام أو النزاعات المتعلقة بحالات السلم والحرب بشكل خاص.

يتلخص مفهوم نظرية المباريات بوجود لعبة محددة أو مباراة لها هدف نهائي يسعى من اجله كل لاعب ومن خلال مراحل خاصة يتم اختيارها حسب قوانين المباراة وأسلوبها، حيث يحاول كل لاعب في هذه المباراة القيام بأفضل أداء ممكن للحصول على أفضل العوائد، وتكمن الصعوبة هنا في أن كلا من المتنافسين يرغب بجعل عوائده أفضل ما يمكن مع مراعاة ردود فعل الأطراف المنافسة الأخرى.[1]

إن النماذج الأكثر بساطة لمسائل المباريات والمنافسة هي الألعاب الرياضية المختلفة وألعاب الشطرنج وورق اللعب والدومينو وغيرها، وهناك شبه كبير بين المشاركين في مثل هذه الألعاب وبين سلوك المتحاربين لاحتلال موقع معين أو سلوك المتنافسين في سوق معينة، وهذا الشبه أدى إلى تعميم لفظ لعبة أو مباراة بحيث يشمل جميع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية وغيرها من الأوضاع التي تتضمن تنافس أو تناقض مصالح، كما أدى هذا الشبه إلى بروز المباريات للتعبير عن مجمل الطرائق الرياضية التي تناقش وتحلل هذه المباريات.[2]

[1]- السيد حسين عدنان، النظريات الإستراتيجية للصراع الدولي، دار أموار للنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص: 36.

[2] -Cédric Dupont, International Relations Theory and Game Theory: Baroque Modeling Choices and Empirical Robustness, International Political Science Review · January 1999, p 24.

2- مفاهيم أساسية متعلقة بنظرية المباريات

وتندرج مختلف المفاهيم فيما يلي:[1]

2-1- اللعبة: هي مجموعة قواعد تحدد ما يجب أو يستطيع أن يفعله اللاعب، هذه القواعد تعرف على أنها المعلومات المتوفرة لدى كل لاعب وعدد الخطوات ونهاية المباراة التي يأخذها أو يعطيها أي لاعب ....الخ

2-2- قواعد اللعبة: هي مجموعة من القواعد الموضوعة مسبقا والتي تحدد جميع التحركات في هذه اللعبة والعوائد المقابلة لها

2-3- المباراة: هي تطبيق خاص لقواعد اللعبة يؤدي في النهاية إلى نتيجة معينة، يتم دفع العوائد أو المدفوعات التي تأخذ صورة تحقيق هدف معين أو كسب عدد من النقاط ...الخ.

2-4- اللاعب: هو وحدة مستقلة لاتخاذ القرار وليس من الضروري أن يكون اللاعب شخصا (فردا) وإنما قد يكون شركة أو مؤسسة أو فريقا أو جيشا أو دولة.

2-5- العائد: لكل لعبة عائد معين يتم التعبير عنه على شكل ربح أو خسارة أو منفعة، وهذا العائد له علاقة بالاستراتيجيات التي يتم اختيارها من كافة اللاعبين.

2-6- الخطوة: هي النقطة التي يتوجب فيها على اللاعب اتخاذ قرار الاختيار (البديل) وللخطوة نوعين هما:

أ- الخطوة الشخصية: هي اختيار مدروس وواع لأحد البدائل المتاحة أمام اللاعب

ب- الخطوة العشوائية: هي اختيار غير واع لأحد البدائل المتاحة أمام اللاعب وذلك لتوزيع احتمالي معين بواسطة قواعد المباراة.

ونقول عن المباراة أنها بمعلومات كاملة إذا كانت الخطوات شخصية مثل لعبة الشطرنج ونقول عن المباراة أنها بمعلومات غير كاملة إذا كانت الخطوات عشوائية مثل لعبة الدومينو.

2-7- الإستراتيجية: هي مجموعة من السياسات والخطط التي تصف تحركات المتنافسين التي سيقومون بها خلال المباراة، تأخذ بالحسبان مجوعة القواعد التي تحدد اختيار اللاعب في كل خطوة يخطوها في المباراة.[2]

[1]- الحمزة، أحمد، مسيح الدين، *et al*. تحليل مآلات الأزمة الليبية وفقا لتقنية الألعاب في ظل أزمة كورونا. *Revue Algérienne des Sciences Juridiques et Politiques*، 2020، vol. 57, no 5, p. 536-547.

[2]- Malvina Tema, basic assumptions in game theory and international relations, international relations quarterly, Vol. 5. No.1, Spring 2014, p03.

3- تصنيفات تقنية الألعاب

يمكن التطرق لأهم تصنيفات تقنية الألعاب وفقا لما يلي:

3-1- حسب عدد اللاعبين: تقسم إلى نوعين:[1]

- مباراة ذات شخصين: أي أن عدد المشاركين (اللاعبين) في المباراة اثنان فقط

- مباراة متعددة الأطراف: أي أن عدد المشاركين (اللاعبين) في المباراة أكثر من اثنين

3-2- **حسب الاستراتيجيات:** تقسم المباريات إلى نوعين أيضا:

- مباراة محددة: وهي المباراة التي يكون فيها عدد الاستراتيجيات المتاحة أمام كل لاعب محدودا.

- مباراة مستمرة (غير محددة): وهي المباراة التي يكون فيها عدد الاستراتجيات المتاحة أما كل لاعب غير محدود أي لا نهائي.

3-3- حسب نتيجة المباراة فتقسم إلى نوعين:

- مباراة ذات مجموع صفري: وهي المباراة التي يكون فيها ربح اللاعب الأول يساوي تماما خسارة اللاعب الآخر أو التي يكون فيها مجموع القيم المتبادلة ثابتا.

- مباراة ذات مجموع غير صفري: وهي المباراة التي يكون فيها ربح أحد اللاعبين لا يساوي خسارة اللاعب الآخر، وإنما يمكن أن يخسرا الطرفان أو يكسبا نتيجة المباراة أو يمكن أن يكسب أحدهما ويخسر الآخر. ويكمن أن تقوم مثل هذه المباريات على أساس التنافس أو التعاون بين اللاعبين.

3-4- حسب طبيعة المباراة: فتقسم إلى نوعين هما:

- مباريات غير تعاونية: حيث لا يوجد أي تنسيق أو تعاون أو تفاوض بين اللاعبين ويسعى كل لاعب عندها لجعل عوائده اكبر ما يمكن.

- مباريات تعاونية: حيث يمكن أن يوجد تنسيق أو تعاون أو تفاوض بين اللاعبين يؤول إلى زيادة العوائد الكلية أو العوائد المتوقعة لكل منهم.[2]

2- نظرية النظم

ظهرت نظرية النظم كإطار تحليلي متعدد التخصصات في منتصف القرن العشرين، بهدف فهم الكيانات المعقدة (الطبيعية أو الاجتماعية) من خلال دراسة التفاعلات بين مكوناتها. يعرف لودفيج فون

[1]- الحمزة، أحمد، مسيح الدين، *et al* مرجع سابق، ص :543.

[2] - Bertrant Munier « expérimenter en économie ou en gestion » Revue d'économie politique Vol (111) page 1, 2001 sur : www.cairn.info/ Revue d'économie politique. (14/04/2020).

بيرتالانفي (Ludwig von Bertalanffy) النظام بأنه: "مجموعة من العناصر المترابطة التي تعمل معا لتحقيق هدف مشترك".[1] تعتبر هذه النظرية أساسا للعلوم الحديثة مثل الإدارة وعلم البيئة والاتصال.

2-1- المبادئ الأساسية لنظرية النظم : وتشمل ما يلي:[1]

أ- التكامل والترابط (Interdependence)

لا يمكن فهم أي جزء من النظام بمعزل عن باقي المكونات. على سبيل المثال، في النظام البيئي، يؤثر انقراض نوع ما على السلسلة الغذائية بأكملها.

ب- الحدود (Boundaries)

لكل نظام حدود تفصله عن البيئة المحيطة، لكنه يتبادل معها المواد والطاقة (مثل شركة تستورد مواد خام وتصدر منتجات).[3]

ج- التغذية الراجعة (Feedback Loops)

تسهم التغذية الراجعة (الإيجابية أو السلبية) في الحفاظ على توازن النظام

د- التكيف (Adaptation)

يجب على النظم التكيف مع التغيرات الخارجية للبقاء. مثلا، تعدل الحكومات سياساتها الاقتصادية استجابة للأزمات العالمية.[2]

2-2- أنواع النظم حسب النظرية

- النظم المفتوحة (Open Systems): تتفاعل مع البيئة (مثل المؤسسات التعليمية).

- النظم المغلقة (Closed Systems): معزولة نسبيا (نادرا ما توجد في الواقع).

- النظم الفرعية (Subsystems): أجزاء أصغر تعمل ضمن نظام أكبر (مثل الإدارات داخل شركة).

تقدم نظرية النظم رؤية شمولية لفهم التعقيد في العالم الطبيعي والاجتماعي، لكن تطبيقها يتطلب مراعاة السياق ودمجها مع نظريات أخرى لتعزيز التحليل.

[1] -Fritjof Capra, The Web of Life: A New Scientific Understanding of Living Systems (New York: Anchor Books, 1996), 35 .

[2] - Niklas Luhmann, Social Systems (Stanford: Stanford University Press, 1995), 64 .

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لمفهوم الأمن الغذائي

يمكن في هذا المطلب التطرق لأهم الأطر النظرية التي تناولت مفهوم الأمن الغذائي وذلك وفقا لما يلي:

1- نظرية الحرمان النسبي

يذهب منطق هذه النظرية إلى أن العنف والميل إلى الاعتداء هو عبارة عن الناتج الحتمي للشعور بالاستياء والإحباط، الذي ينشأ من عدم تحقيق الرغبات والتطلعات.[1]

وفي تقرير قدمه الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي سنة 1994 بعنوان "بناء السلام والتنمية" جاء فيه أن من أهم أسباب العنف قضية التنمية، وأن الأمم المتحدة فيما تبذل من جهود لاحتواء الصراعات القائمة وتسويتها، تركز اهتماماتها على أساس السلام الكامنة في جوهر التنمية بجميع أشكالها.[2]

للحرمان النسبي مكونين: مكون بارد (معرفي) أي إدراك الحرمان، ومكون ساخن (انفعالي) دافعي يتضمن انفعالات الاستياء التي تحفز لظهور اتجاهات وسلوكيات معينة[3]

يمكن حصر مصادر الحرمان في ثلاث مصادر أساسية[4]:

- **الحرمان السياسي**: استبداد النظام الحاكم، التضييق على الحريات والإعلام، عدم السماح بالتعبير عن الرأي الآخر، انعدام مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي، (حيث يلاحظ أن معظم العمليات الإرهابية هدفها أن تحاول مجموعة ما تنبيه الرأي العام العالمي إلى قضية سياسية معينة أو دفع الدولة على تغيير سياسة معينة تنتهجها.)
- **الحرمان الاقتصادي**: تردي الأوضاع الحياتية بشكل عام وفئة الشباب بشكل خاص في كل المجالات تعليم، عمل، صحة، ارتفاع معدلات البطالة، تدني مستوى الأجور.

---

[1] - حسين بوقارة، تحليل النزاعات الدولية (مقاربة نظرية)، (الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2007)، ص ص. 52-53.

[2] - حسين قادري، النزاعات الدولية دراسة وتحليل، (باتنة: منشورات خير جليس، 2007)، ص.ص 52-53.

[3]- بشرى عيناد مبارك، "التعصب وعلاقته بالهوية الاجتماعية والمكانة الاجتماعية لدى العاطلين عن العمل"، مجلة الفتح، ع 53، (أفريل 2013).،ص 88.

[4] - جبران صالح علي حرمل،" ثورات الربيع العربي، رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات الواقع وسيناريوهات المستقبل"، ع4068،مجلة الحوار المتمدن،(20أفريل2013). في

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=355286 (10/04/2025)

- **الحرمان الاجتماعي**: اقتصار النخبة على فئة معينة (كبار السن في العالم العربي) في المؤسسات المدنية والعسكرية، التمييز بين أبناء الوطن على أسس طائفية عرقية أو علاقات ذويهم بالمؤسسات العامة، سوء توزيع الثروة والفرص والإحساس بالدونية والتهميش من قبل الدولة (غياب العدالة الاجتماعية)، مما يخلق حالة من الغضب والنقمة لدى فئة معينة تجاه فئة ورد فعل عنيف (أعمال إرهابية).

ويمكن اعتبار هذه النظرية (الحرمان النسبي) هي الأقرب لتفسير ظاهرتي العنف والإرهاب، ففشل الأنظمة الحاكمة وعجزها في تحقيق التنمية (سياسية، اقتصادية...)، وغياب العدالة الاجتماعية، تمثل البيئة الحاضنة والرئيسة لاستقطاب المهمشين والمحبطين واليائسين، اللذين ينتهجون العنف الدموي كآلية لتغيير الوضع القائم.[1]

2- نظرية التبعية

جاءت هذه النظرية كرد فعل على الانتقادات الموجهة للمدرسة الماركسية، حيث تنادي بضرورة فك الارتباط بين عالم الشمال وعالم الجنوب، وهي تقوم بالتحليل حول تقدم وتخلف النظام الدولي وفقا للتقسيم الدولي الجديد الذي أكد أن الصراع الموجود في النسق الدولي هو صراع بين الشمال الدول المتقدمة والجنوب أي الدول المتخلفة وليست بين الشرق والغرب

وكان هدف هذه النظرية تطوير المنظور الماركسي الذي فقد مكانته في تحليل الظواهر الجديدة في العالم الرأسمالي والعالم النامي من جهة، وكرد فعل على عجز الاقترابات والنظريات السلوكية والتنموية بالتحديد، تأسست هذه المدرسة من قبل الكتاب الماركسيين في أمريكا اللاتينية حيث حاول مفكروها تفسير التخلف في دولهم بإرجاعه إلى طبيعة النظام الرأسمالي الذي فرض قيوده على أنظمة دول العالم الثالث، كما استخدمت هذه النظرية من قبل كتاب غير ماركسيين في تحليلاتهم وأضافوا إليها العديد من تصوراتهم واقتراحاتهم.

وانتشرت نظرية التبعية انتشارا كبيرا وعرفت إلتفافا وتجانسا في الأفكار وذلك لمحاولة فهم أهم أسباب التخلف، ومعرفة الأسباب والآليات التي تقف وراء استمراره، من بين هؤلاء نجد المفكر الإقتصادي الأرجنتيني "راؤول بريبش" الذي سعى إلى تطوير مفهوم المركز والمحيط و"بول باران" في كتابه " الاقتصاد السياسي المتخلف" و"جندر فرانك" الذي صاغ نظريته حول التخلف في مقالته الشهيرة "تنمية التخلف"، إضافة إلى أعمال أخرى مثل نظرية النظام العالمي أو نظرية الأنساق لـ"إمانويل والرستاين" وإسهامات المفكر المصري "سمير أمين" صاحب نظرية التطور اللامتكافئ والباحث

[1]-أحمد الحمزة، **تأثير الظاهرة الإرهابية الجديدة على لاستقرار ا لأمني في إفريقيا** (دار ألفا للوثائق، قسنطينة الجزائر، 2023)، ص 72.

الشيلي "أوسفالدو سنكل" وعالم الاقتصاد البرازيلي "فورتادو" ومواطنيه "كوردوسو" و "دوس سانتوس".[1]

عرفت المنظمات الإفريقية العديد من الإسقاطات النظرية لمنظري مدرسة التبعية، والتي ساهمت في إثراء الإنتاج الفكري على غرار مفهوم "عدم التجانس البنيوي" Structural Heterogenity الذي صاغه Cordova سنة 1973، وذلك لتفسير الظروف الإجتماعية في أفريقيا ما بعد الإستعمار، فهو يطرح مشكلة التنمية المركبة، Combined Development لأنماط الإنتاج المختلفة في أفريقيا،[2] فعدم التجانس والتماثل، يفسر عموديا في إطار التحليل الطبقي في أفريقيا، وأفقيا يفسر الديناميكية الجهوية Regional Dynamism، وهذا ما يسمح بشرح وتفسير التخلف بدقة، ويساعد في تطوير نظرية ثورية تكون أداة عملية يمكنها القضاء على التخلف.[3]

ثانيا: أهم افتراضات نظرية التبعية

ارتبطت الانطلاقة الحقيقية لنظرية بأعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية التي أسستها الأمم المتحدة سنة 1948، وكانت بمقرها مدينة سانتياغو والهدف من إقامة هذه اللجنة هو دراسة أسباب تخلف أمريكا اللاتينية وعين على رأسها المفكر الاقتصادي الأرجنتيني راؤول بريبش وبعد سنوات من الدراسة توصلت هذه اللجنة إلى أن أسباب تخلف أمريكيا اللاتينية هو اعتماد هذه الدول على سياسة تصدير الموارد الأولية، مقابل استيراد المواد المصنعة وهذا، النمط من التبادل أثر سلبا على تقدم دول أمريكا اللاتينية وجعلها دول تابعة للدول الصناعية. ولمعالجة هذا الخلل الاقتصادي والتجاري اقترح راؤول ما أسماه باستراتيجة استبدال أو تغيير الاستيراد وتعتمد هذه الإستراتيجية على الأفكار التالية:

- بدل تصدير المواد الأولية مقابل استيراد مواد مصنعة، دخول أمريكا اللاتينية في عملية تصنيع حتى تستفيد هذه الدول من مواردها الطبيعة من جهة وتناقص من تبعيتها للدول الصناعية من جهة أخرى.
- اتضح أن دخول أمريكا في عملية التصنيع كان اقتراح أو شرط فاشل لأنها لم يكن لديها لا تكنولوجيا كافية ولا اليد العاملة المؤهلة ولا الموارد المادية الكافية لتحقيق؛

[1] - Velasco A., "Dependency theory a generation later," Foreign policy, N°133, November/ December 2002, pp.39-42.

[2] - Matunhu J., "A critique of modernization and dependency theories in Africa: Critical assessment," African Journal of History and Culture, Vol.03, N°.05, June 2011, pp.71-72.

[3] - Franz J.T. Lee, « dependency & revolutionary theory, Relevance to the African Situation", in: Yolamur Barongo, ed, Political Science in Africa : a critical review, London: Zed press, 1983, pp.178.188.

ويمكن تفسير فشل مشروع التصنيع في كل من البرازيل والشيلي أن النظام الدولي ينقسم إلى قسمين أساسيين:

- **القسم الأول:** "دول المركز": وهم الدول المتقدمة أو الدول الصناعية.

- **القسم الثاني :** دول المحيط "الدول التابعة" وهي الدول المتخلفة أو السائرة في طريق النمو ولقد شبه فران العلاقة الموجودة بين هذين القسمين بالقطعة النقدية التي لها جانبين رئيسيين، وجانب ثالث حسبه أن سر تطور الدول الصناعية هو سر تخلف الدول النامية ولا تستطيع الدول النامية أن تتقدم إلا إذا تخلت عن الدول الصناعية وهذا ما يفسر تبعية الجنوب بدول الشمال.

وهنا تبرز العديد من نماذج التبعية يمكن توضيحها وفقا لما يلي:

1- نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة

يعتبر هذا النموذج تطور غير مباشر للتفكير الماركسي في التنمية الاقتصادية فهو يرجع وجود واستمرارية العالم الثالث المتخلف الى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الغنية والفقيرة . من خلال النظام الدولي المسيطر تتم العلاقة عن طريق عدم تكافؤ القوة في العلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة وحسب هذه النظرية توجد مجموعات (حكام عسكريين وبعض النخب) اللذين يتمتعون بدخول مرتفعة ومكانة اجتماعية بالإضافة الى القوة السياسية التابعين للنظام الرأسمالي الدولي القائم على عدم العدالة وتتطابق مصالحهم مع جماعات المصالح الدولية مثل : شركات متعددة الجنسيات أو منظمات المساعدات مثل ؛ البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي التي تمولها الدول الرأسمالية الغنية، وأنشطة هذه النخبة تمنع جهود الإصلاح الحقيقي وتبقي على مستويات معيشة منخفضة واستمرارية التخلف، باختصار: أصحاب هذه النظرية يعزون مشاكل الفقر في دول العالم الثالث الى سياسات الدول الصناعية الرأسمالية وبالتالي التخلف ناتج عن ظاهرة خارجية على عكس نظريات المراحل الخطية والتغيير الهيكلي .[1]

ومنه يمكن القول أن مؤسسات النظام الرأسمالي هي أساس تكريس التبعية من خلال عامل المشروطية التي تضعها هذه المؤسسة في منحها لمختلف القروض والمساعدات للدول النامية والفقيرة، على غرار تكريس الخوصصة والتدخل في إعداد مختلف البرامج التعليمية التي تعمل من خلالها على تجهل هذه الشعوب وضرب أسسها ومرجعيتها.

ب . نموذج المثال الكاذب

[1]- ياسين عبد الله، بلحاج فراجي، "دراسات قياسية لأثر الانفتاح التجاري (الصادرات على معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2015، مجلة مجامعي المعرفية رقم 05، ع 2017، ص18.

يقوم هذا النموذج على ما يعطى للعالم الثالث من نصائح مغلوطة وغير مناسبة فهؤلاء الخبراء يعرضون مفاهيم لا محل لها من الصحة ونماذج الاقتصاد القياسي لا تتماشى مع واقع الدول، أن العوامل المؤسسية للهياكل الاجتماعية التقليدية كثيرا ما تغيب عن نماذجهم المعروضة وبالتالي تفشل نماذجهم في إيجاد الحلول الناجعة لدول العالم الثالث.[1]

ج . فرضية الثنائية التنموية

أظهرت صراحة نظريات التبعية الدولية فكرة ثنائية المجتمعات في كل من الدول الغنية والدول الفقيرة، وفي الدول الفقيرة تتمركز الثروة في أيدي قلة داخل مساحة كبيرة من الفقر ... والثانية مفهوم واسع في التنمية الاقتصادية وهو ما يشير الى وجود استمرار تزايد الفرق بين الدول الغنية والدول الفقيرة ومفهوم الثنائية يشتمل على أربعة عناصر أساسية :

. توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد (الحديث والتقليدي المدينة والريف فئة غنية مع فقراء أكثر) .

. اتساع هذا التعايش واتسامه بالاستمرارية وليست بالمرحلية (أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها) .

. عدم تقارب الثنائية، بل على العكس فإنها تزداد بكثرة مثل إنتاجية العمال في الدول المتقدمة والدول المتخلفة وتتسع من عام لآخر .

. واهم خواص الثنائية يكمن في عدم تأثير القطاع المتخلف بالرواج أو الانتعاش الموجود في القطاع المتقدم، بل على العكس بدلا أن تتقلص الفجوة فإنها تتسع .

[1]- أماني غازي جرار، منظمات الأعمال التنموية، (دار اليازوري العلمية، 2022)، ص 135.

المبحث الثالث: صنع القرار في قضايا الأمن الغذائي

تعتبر قضايا الأمن الغذائي من التحديات العالمية التي تتطلب آليات صنع قرار متعددة الأبعاد، تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. يعرف الأمن الغذائي بأنه "توفر الغذاء الكافي والمغذي لجميع الأفراد في كل الأوقات" ويتطلب تحقيق هذا الهدف سياسات فعالة تعالج إنتاج الغذاء، وتوزيعه، واستقراره. وسيتم في هذا المبحث تحليل آليات صنع القرار في هذا السياق، وفقا لما يلي:

المطلب الأول: الركائز الأساسية لصنع القرار في الأمن الغذائي

تستند آليات صنع القرار إلى أربع ركائز رئيسية حددتها منظمة الفاو:

1. التوافر في صنع القرار

يشير "التوافر إلى ضمان الإنتاج الكافي من الغذاء عبر تحسين الإنتاجية الزراعية واستخدام التكنولوجيا الحديثة لدعم عملية اتخاذ القرارات بشكل فعال، سواء كانت موارد مادية (مثل الغذاء) أو بيانات (مثل الإحصائيات أو الدراسات). المتعلقة بالأمن الغذائي، حيث يعد عامل التوافر أحد الركائز الأساسية لضمان استقرار الإمدادات الغذائية عبر تحسين الإنتاجية الزراعية واستخدام التكنولوجيا الحديثة . [1]

1-1 - سياسات دعم التوافر: وتضم ما يلي: [2]

أ- الاستثمار في البنية التحتية: مثل مشاريع الري الحديثة التي تزيد من إنتاجية المحاصيل.

ب- تعزيز الشفافية المعلوماتية: عبر نشر البيانات الزراعية بشكل دوري لتسهيل اتخاذ القرارات المستنيرة.

1-2- الشراكات الدولية: كالمبادرات التي تدعم نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية .

1-3- التحديات المرتبطة بالتوافر: ويمكن التطرق لأهمها وفقا لما يلي:

أ- نقص البيانات الدقيقة: خاصة في المناطق المتأثرة بالصراعات، مما يعيق صنع قرارات فعالة .

ب- التغيرات المناخية: التي تؤثر على توافر الموارد الطبيعية، مثل المياه والأراضي الصالحة للزراعة .

إجمالا يمكن القول أن دعم "التوافر" يعتمد في صنع القرار على جمع البيانات الموثوقة وتوظيفها في سياسات مستدامة،

[1]- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، *تقرير حالة الأمن الغذائي في العالم* (روما: الفاو، 2023)، ص45 .

[2]- البنك الدولي. "ما العلاقة بين الغذاء والأمن في العالم العربي؟" مدونة البنك الدولي، 2023. في:

https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/food-security-arab-world .

2-الوصول

يقصد بـ "الوصول" في سياق الأمن الغذائي تمكين الأفراد والمجتمعات من الحصول على الغذاء الكافي من خلال توفر الموارد المالية أو اللوجستية أو الاجتماعية. لا يقتصر الأمر على توفر الغذاء في الأسواق، بل يشمل القدرة على شرائه أو إنتاجه محليا، مما يجعله ركيزة حاسمة في صنع القرارات المتعلقة بالسياسات الغذائية .

2-1- أهمية الوصول في تعزيز الأمن الغذائي

لركيزة الوصول أهمية بالغة في تعزيز الحصول على الغذاء خاصة إذا تم الاعتماد على:[1]

أ- العدالة الاجتماعية: ضمان وصول الفئات الضعيفة (كالفقراء والنازحين) إلى الغذاء عبر برامج الدعم النقدي أو القسائم الغذائية .

ب- تنظيم الأسواق: مكافحة الاحتكار وضمان استقرار الأسعار لتمكين المستهلكين من الشراء دون عوائق.

ج- البنية التحتية: تحسين طرق النقل والتخزين لتقليل الفاقد من الغذاء وزيادة وصوله إلى المناطق النائية .

2-2- آليات تعزيز الوصول في السياسات العامة

تبرز أهم آليات الوصول في صنع السياسات العامة وفقا لما يلي:[2]

أ- برامج الحماية الاجتماعية: مثل مشاريع "التكافل" الذي يقدم تحويلات نقدية للأسر الفقيرة لشراء الغذاء .

ب- دعم المزارعين الصغار: عبر توفير القروض الميسرة أو المدخلات الزراعية لزيادة إنتاجهم .

ج- التعاون الإقليمي: كالاتفاقيات التجارية بين الدول لضمان تدفق الغذاء عبر الحدود في أوقات الأزمات .

. التحديات التي تعيق الوصول

د- الفقر وعدم المساواة: حيث يشير تقرير البنك الدولي إلى أن 30% من سكان العالم النامي لا يستطيعون شراء غذاء كاف .

هـ- الاضطرابات السياسية: كالحروب أو العقوبات الاقتصادية التي تعطل سلاسل التوريد .

و- التدهور البيئي: مثل تآكل التربة الذي يقلل من إنتاجية المزارعين المحليين .

[1]- إحسان محمد الحسن، السياسات الزراعية والأمن الغذائي (عمان: دار الفكر، 2018)،ص ص 55–60 .

[2] -World Food Programme. Food Security and Access in Conflict Zones. Rome: WFP, 2023.

2-3- التحديات التي تعيق الوصول: من بين أبرز التحديات نجد ما يلي:[1]

أ- الفقر وعدم المساواة :حيث يشير تقرير البنك الدولي إلى أن 30% من سكان العالم النامي لا يستطيعون شراء غذاء كاف.

ب- الاضطرابات السياسية :كالحروب أو العقوبات الاقتصادية التي تعطل سلاسل التوريد.

ج التدهور البيئي :مثل تآكل التربة الذي يقلل من إنتاجية المزارعين المحليين.

3- الاستخدام:

يشير "الاستخدام" إلى الاستهلاك الأمثل للغذاء من حيث الجودة والتغذية، بما يضمن تلبية الاحتياجات الغذائية للأفراد دون إهدار.[2] لا يقتصر هذا المفهوم على توفر الغذاء، بل يركز على كيفية استفادة الجسم منه، مما يجعله محورا رئيسيا في تصميم السياسات الصحية والزراعية.

3-1- أهمية الاستخدام في تعزيز الأمن الغذائي : تكمن هذه الأهمية فيما يلي:[3]

أ- مكافحة سوء التغذية: عبر برامج توعوية لتحسين العادات الغذائية، خاصة لدى الأطفال والحوامل.

ب- تقليل الهدر الغذائي: عن طريق تحسين طرق التخزين والطبخ لتجنب فقدان القيمة الغذائية.

ج- تعزيز الصحة العامة: ربط السياسات الزراعية بالاحتياجات الغذائية للأمراض المزمنة مثل السكري.

3-2-سياسات تعزيز الاستخدام في الأمن الغذائي

أ- التعليم الغذائي: تدشين حملات إعلامية لتوضيح أهمية التنوع الغذائي، كما في مبادرة "صحتي باختياري" بالسعودية.

ب- تشريعات سلامة الغذاء: فرض معايير صارمة لتجنب التلوث، مثل نظام "هاسب"

ج- دعم الأبحاث الطبية: دراسة تأثير الأغذية المحسنة وراثيا على الصحة العامة.

3-3- التحديات المرتبطة بالاستخدام : تبرز أهم هذه التحديات فيما يلي:[4]

أ- الثقافة الغذائية الخاطئة: انتشار الاعتماد على الوجبات السريعة عالية السعرات.

ب- نقص البنية التحتية: عدم توفر مختبرات فحص جودة الغذاء في المناطق الريفية

ج- التضليل الإعلامي: الإعلانات التجارية التي تروج لأغذية غير صحية.

[1] - United Nations, *Sustainable Development Goals Report* (New York: UN, 2024), p 45.

[2] - منظمة الصحة العالمية، المبادئ التوجيهية للتغذية السليمة (جنيف: منظمة الصحة العالمية، 2021)، 15.

[3] - إدارة الغذاء والدواء الأمريكية، معايير سلامة الأغذية (واشنطن: FDA، 2021)، ص 19.

[4] - الحسن، إحسان محمد. الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. عمان: دار اليازوري، 2019، ص 102.

4-الاستقرار

الاستقرار في سياق الأمن الغذائي يعني ضمان استمرارية توفر الغذاء بكميات كافية رغم التقلبات المناخية أو الاقتصادية أو السياسية.[1] يعد هذا المفهوم حجر الزاوية في تصميم سياسات طويلة الأمد لمواجهة الأزمات المفاجئة، مثل الجفاف أو الصراعات المسلحة.[1]

1-4 أهمية الاستقرار في تعزيز الأمن الغذائي : وتشمل هذه الأهمية ما يلي:[2]

- **التكيف مع التغيرات المناخية:** دعم المزارعين بتقنيات مقاومة للجفاف، مثل أنظمة الري الذكية.

- **إدارة المخزون الاستراتيجي:** تخزين الحبوب الأساسية لمواجهة تقلبات الأسواق الدولية.

- **الاستجابة للأزمات الإنسانية:** توفير شبكات أمان غذائي في المناطق المتضررة من الحروب.

2-4- آليات تعزيز الاستقرار عبر السياسات : يمكن التطرق لأهم الآليات وفقا لما يلي:

أ- نظم الإنذار المبكر: مراقبة المؤشرات المناخية والاقتصادية للتنبؤ بالأزمات، كما في مبادرة "الرصد العالمي" التابعة للأمم المتحدة.

ب- تنويع مصادر الاستيراد: تجنب الاعتماد على دولة واحدة لتقليل مخاطر الانقطاع.

ج- تشجيع الزراعة المستدامة: عبر تمويل مشاريع تعتمد على الطاقة المتجددة.

4. التحديات التي تهدد الاستقرار : من بين أهم التحديات التي يمكن أن تهدد عامل الاستقرار هي:[3]

- **التغيرات المناخية الحادة:** مثل الفيضانات التي تدمر المحاصيل، كما حدث في باكستان 2022.

- **الاضطرابات الجيوسياسية:** كالحروب التي تعطل سلاسل التوريد، مثل الحرب في أوكرانيا.

- **الفساد الإداري:** سوء توزيع الموارد الزراعية في بعض الدول النامية.

5- أدوات السياسات الفعالة

1-5- الدعم النقدي والعيني: تستخدم في حالات الطوارئ لضمان حصول الأسر على الغذاء، كما في برامج الصليب الأحمر الدولي .

2-5- الاستثمار في البحث العلمي: تطوير محاصيل مقاومة للجفاف لتعزيز الإنتاجية .

3-5-تشريعات حماية المزارعين: مثل سياسات الحد من فقدان الأراضي الزراعية بسبب التوسع الحضري .

---

[1]- محمد عبد الكريم، السياسات الغذائية في ظل التحديات العالمية (القاهرة: دار المعرفة، 2021)، ص 45.

[2]- برنامج الأغذية العالمي، التقرير السنوي حول الأزمات الغذائية (روما: WFP، 2023)، ص 27.

[3]- المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI)، "آثار الحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي"، 2023، https://example.com، تم الدخول في 1 أكتوبر 2023.

6- دور القطاع الخاص والمجتمع المدني

6-1- الشراكات العامة-الخاصة: تعمل على تحسين سلاسل التوريد الغذائي، كما في مشاريع الاستثمار في البنية التحتية الريفية .

6-2- منظمات مثل "سكايلاينج نوتريشن" (SUN): تركز على ربط التغذية بالزراعة والصحة العامة .

المطلب الثاني التحديات المحلية والإقليمية لصانع القرار في توفير الغذاء

يواجه صناع القرار السياسي والاقتصادي تحديات جسيمة في توفير الأمن الغذائي، خاصة في ظل التفاوتات المحلية والإقليمية وتهميش بعض المناطق أو الفئات الاجتماعية. تبرز هذه التحديات بشكل حاد في الدول النامية والهشة، حيث تعيق عوامل مثل الفساد الإداري، وندرة الموارد، والصراعات الإقليمية، والتغيرات المناخية، قدرة الحكومات على ضمان توزيع عادل للغذاء. فمن بين أبرز هذه العوامل يمكن التطرق إلى ما يلي:

1- التحديات المحلية

حيث يمكن تفصل أهم التحديات المحلية وفقا لما يلي: [1]

1-1- الفساد وسوء إدارة الموارد

تشير الدراسات إلى أن الفساد في سلسلة التوريد الغذائي يؤدي إلى اختلال توزيع المواد الأساسية، حيث تهدر الموارد بسبب الرشاوى والمحسوبية.

1-2- التهميش الجغرافي والاجتماعي

تعاني المناطق الريفية والمهمشة من نقص في البنية التحتية (طرق، مستودعات، أسواق مركزية)، مما يعيق وصول الغذاء. فعلى سبيل المثال و وفقا لتقرير برنامج الأغذية العالمي (2022)، فإن 60% من النازحين في اليمن يعانون من انعدام الأمن الغذائي بسبب تهميش مناطقهم.

3. التغيرات المناخية والزراعة

أدى التصحر وندرة المياه إلى تراجع الإنتاج الزراعي في دول مثل العراق والسودان، مما زاد الاعتماد على الاستيراد.

[1] - African Development Bank. Food Aid Diversion in Sub-Saharan Africa. Abidjan, 2021 .

2- التحديات الإقليمية : وتبرز أهم هذه التحديات فيما يلي:[1]

2-1- الصراعات السياسية والحروب

تعيق الحروب الأهلية والنزاعات الإقليمية (مثل سوريا وليبيا) وصول المساعدات الغذائية، وتدمر الأراضي الزراعية.

- دراسة المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI) أظهرت أن الصراعات تقلل الإنتاج الزراعي بنسبة 30%.

2-2-الاعتماد على الاستيراد

تعتمد معظم الدول العربية على استيراد أكثر من 50% من احتياجاتها الغذائية، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية. فأزمة القمح الروسي الأوكراني (2022) كشفت هشاشة النظام الغذائي الإقليمي.

3. اختلال السياسات الإقليمية

غياب التكامل بين الدول المجاورة (مثل دول القرن الأفريقي) يفاقم الأزمات، رغم وجود موارد كافية لو تمت إدارتها بشكل تعاوني.

إجمالا يمكن القول أن صنع القرار في قضايا الأمن الغذائي يتطلب تكاملا بين السياسات المحلية والدولية، مع التركيز على الابتكار التكنولوجي وإدارة الموارد. توثيق هذه الآليات وفق نظام شيكاغو يضمن الشفافية والأكاديمية، مما يدعم جهود الباحثين في تطوير حلول مستدامة. الأمن الغذائي بصناعة القرار

[1] - Arab Monetary Fund. Food Import Dependency in the MENA Region. Abu Dhabi, 2022

خلاصة الفصل الأول

في ختام هذا الفصل، يتضح أن الفهم العميق للإطار المفاهيمي والنظري للأمن الغذائي هو أمر بالغ الأهمية لصانعي القرار. لقد استعرضنا مجموعة من المفاهيم الأساسية التي تشكل أساس السياسات الغذائية، مثل الأمن الغذائي، السيادة الغذائية، والتحديات المرتبطة بالموارد الطبيعية. حيث تظهر التحليلات النظرية كيف يمكن لصانعي القرار الاستفادة من النماذج المختلفة لتطوير استراتيجيات فعالة تضمن تأمين الإمدادات الغذائية وتعزيز الاستدامة. كما أن التعاون بين جميع الجهات الفاعلة، سواء كانت حكومية أو غير حكومية، يعد أمرا حيويا لتحقيق الأهداف المرجوة. علاوة على ذلك، يتطلب التعامل مع التحديات المعقدة للأمن الغذائي مرونة واستجابة سريعة للتغيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. لذا، فإن تعزيز المعرفة والوعي من خلال الأطر المفاهيمية والنظرية يساعد صانعي القرار على اتخاذ قرارات مستنيرة ومبنية على أسس علمية.

إجمالا يمكن القول أن فهم هذه المتغيرات بمحاورها وأبعادها يعد دليلا لصانعي القرار لتوجيه السياسات نحو تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مما يسهم في رفاهية المجتمعات واستقرارها على المدى الطويل.

الفصل الثاني

واقع صناعة القرار

في نظام الأمن الغذائي الجزائري

مقدمة الفصل الثاني

يعد الأمن الغذائي أحد الركائز الإستراتيجية لاستقرار الدول وتحقيق تنميتها المستدامة، خاصة في ظل التحديات العالمية المتزايدة مثل التغيرات المناخية، والاضطرابات الاقتصادية، والضغوط الديموغرافية. وفي هذا السياق، تبرز الجزائر كحالة دراسية مثيرة للاهتمام، حيث تعاني من فجوة غذائية ملحوظة رغم امتلاكها موارد زراعية ومالية كبيرة، مما يطرح تساؤلات جوهرية حول فعالية السياسات القائمة وآليات صنع القرار المتبعة لتعزيز الأمن الغذائي.

وسيتم التركيز في هذا الفصل على تحليل "واقع صناعة القرار" في النظام الغذائي الجزائري، بوصفها عملية معقدة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والمؤسسية. إذ تسعى الدراسة إلى كشف الديناميكيات التي تحكم تبني الاستراتيجيات والسياسات الغذائية، بدءا من تحديد الأولويات، مرورا بتصميم البرامج، ووصولا إلى تنفيذها على أرض الواقع. كما يتناول الفصل التحديات التي تواجه صناع القرار، مثل التبعية للواردات الغذائية، وتراجع الإنتاجية الزراعية، وعدم التوازن بين السياسات قصيرة المدى والرؤى الاستراتيجية الطويلة الأمد.

ومنه تسليط الضوء على مدى انسجام القرارات المتخذة مع الاحتياجات الفعلية للمجتمع الجزائري، وكيفية تفاعلها مع المتغيرات الداخلية (كالتضخم ونمو السكان) والخارجية (كأزمات سلاسل الإمداد العالمية). كما يستكشف دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في تشكيل هذه القرارات، مع التركيز على إشكالية التنسيق بين الجهات الفاعلة في القطاع الزراعي والصناعي والتجاري.

حيث يهدف هذا الفصل إلى تقديم رؤية شاملة عن كيفية تأثير آليات صنع القرار على تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، ومنه فهم الثغرات والفرص التي يمكن أن تسهم في تطوير نظام غذائي أكثر مرونة واستدامة.

المبحث الأول: آليات صناعة القرار في الجزائر

تعتبر أهم آليات صناعة القرار في الجزائر عملية معقدة تتأثر بالعديد من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية. تتضمن هذه الآليات مجموعة من الخطوات والإجراءات التي تعتمد عليها الحكومة والمجتمع المدني في اتخاذ القرارات الحاسمة التي تؤثر على مستقبل البلاد.

تبدأ عملية صناعة القرار بتحديد المشكلة أو القضية المطروحة، تليها جمع المعلومات وتحليلها. بعد ذلك، يتم تقييم البدائل المتاحة واختيار الأنسب منها. تلعب المؤسسات الحكومية، مثل الرئاسة والبرلمان، دورا رئيسيا في هذه العملية، بالإضافة إلى تأثير الأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

ومع ذلك، تواجه آليات صناعة القرار في الجزائر تحديات كبيرة، مثل الفساد ونقص الشفافية، مما يؤثر سلبا على فعالية القرارات المتخذة. لذا، فإن تحسين هذه الآليات يعد أمرا ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار. ويمكن تفصيل أهم هذه الآليات وفقا لما يلي:

المطلب الأول: مصادر صنع القرار في الجزائر

تعتبر عملية صنع القرار في الجزائر نتاج تفاعل بين عدة مصادر ومؤسسات رسمية وغير رسمية، تتأثر بالسياق التاريخي والسياسي والاجتماعي للبلاد. وتتنوع هذه المصادر بين الدستور والمؤسسات الحكومية، والنخب السياسية والعسكرية، إضافة إلى العوامل الخارجية. ومنه سيتم التطرق إلى أبرز مصادر صنع القرار في الجزائر، مع التركيز على الأدوار التي تلعبها كل جهة في هذه العملية.

1- المصادر الدستورية والقانونية: وتنقسم إلى

1-1- الدستور الجزائري كإطار مرجعي

يحدد الدستور الجزائري، خاصة في صيغته المعدلة عام 2020، الهيكل العام لصنع القرار من خلال توزيع الصلاحيات بين مؤسسات الدولة. فالفصل الثاني من الدستور ينص على أن رئيس الجمهورية هو "رئيس الدولة" و"القائد الأعلى للقوات المسلحة"، مما يمنحه صلاحيات واسعة في صنع القرارات السيادية.[1]

[1]- الدستور الجزائري (2020)، المادة 87.

2-1- دور البرلمان والحكومة في صناعة القرار في الجزائر

بينما يتمتع البرلمان بصلاحيات تشريعية، فإن دوره في صنع القرار يبقى محدودا مقارنة بسلطات رئيس الجمهورية. فالحكومة، التي يعينها الرئيس، تبقى الجهاز التنفيذي الرئيسي المسؤول عن تنفيذ السياسات العامة.[1]

تعتبر العلاقة بين البرلمان والحكومة في صناعة القرار في الجزائر مرتبطة بالإطار الدستوري الذي يحدد صلاحيات كل منهما، لكنها تخضع في الممارسة العملية لتأثير هيمنة السلطة التنفيذية بقيادة رئيس الجمهورية.

أ. صلاحيات البرلمان التشريعية والرقابية

ينص الدستور الجزائري (المعدل 2020) على أن البرلمان يتكون من غرفتين: المجلس الشعبي الوطني (الغرفة السفلى) ومجلس الأمة (الغرفة العليا). تتمثل مهامهما في:

- **التشريع:** للبرلمان صلاحية مناقشة وإقرار القوانين، لكنه لا يملك المبادرة التشريعية الكاملة، حيث يحتفظ رئيس الجمهورية بحق تقديم مشاريع قوانين ذات أولوية، خاصة في مجالات الأمن القومي والمالية والاقتصاد.

- **الرقابة:** يمكن للبرلمان استجواب الحكومة أو سحب الثقة منها نظريا، لكن هذه الآلية نادرا ما تستخدم بسبب هيمنة الأحزاب الموالية للسلطة التنفيذية.[2]

ب. دور الحكومة كجهاز تنفيذي

تعد الحكومة، برئاسة الوزير الأول، الجهاز التنفيذي المسؤول عن تنفيذ السياسات العامة. تعين الحكومة من قبل رئيس الجمهورية، الذي يمتلك أيضا حق إعفائها، مما يجعلها خاضعة لتوجيهاته المباشرة.[3]

- وفقا للمادة 119 من الدستور، تناط بالحكومة مهمة "تنفيذ البرنامج الذي يقدمه الوزير الأول أمام البرلمان"، لكنها تبقى خاضعة لسلطة الرئيس في تحديد الأولويات.

[1]- محمد بوجلال، النظام السياسي الجزائري: بين المركزية والانفتاح (الجزائر: دار الهدى، 2021)، 45.

[2]- المكان نفسه، 67.

[3]- المادة 91 من الدستور الجزائري (2020).

2- الحكومة كأداة لتنفيذ رؤية الرئيس

تتمركز صناعة القرار الفعلية في يد رئيس الجمهورية، حيث تنفذ الحكومة سياساته على سبيل المثال:

2-1- في قضايا الاقتصاد الكلي: مثل إقرار ميزانية الدولة، تقدم الحكومة مشروع القانون بناء على توجيهات الرئاسة، ويقتصر دور البرلمان على المصادقة مع تعديلات هامشية.[1]

2-2- إدارة الأزمة الاقتصادية (2020–2023)

في ظل انهيار أسعار النفط، أقر البرلمان قوانين لخفض الإنفاق العام بناء على توصيات الحكومة، لكن القرارات الإستراتيجية (مثل الاقتراض الدولي) تبقى بيد الرئيس مباشرة.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على صناعة القرار في الجزائر

تعتبر صناعة القرار في الجزائر عملية تتأثر بعدد من العوامل المتنوعة. تشمل هذه العوامل البيئة السياسية، حيث تلعب الحكومة والأحزاب دورا رئيسيا في توجيه السياسات. كما تؤثر العوامل الاقتصادية، مثل النمو الاقتصادي وأسعار النفط، بشكل كبير على الخيارات المتاحة لصانعي القرار.

علاوة على ذلك، تلعب العوامل الاجتماعية والثقافية دورا هاما، حيث تعكس القيم والعادات المحلية تأثيرها على القرارات. كما تساهم الضغوط الدولية والمشكلات الإقليمية في تشكيل السياسات العامة. وبالتالي، فإن التفاعل بين هذه العوامل يشكل الإطار الذي يتم من خلاله اتخاذ القرارات في الجزائر، وهو ما سيتم توضيحه وفقا لما يلي:

1- العوامل الداخلية

تتأثر عملية صناعة القرار السياسي في الجزائر بمجموعة من العوامل الداخلية التي تشكل الإطار العام لتفاعلات النظام السياسي، وتحدد مدى فاعليته في تحقيق الاستقرار والتنمية. فيما يلي أبرز هذه العوامل وتأثيراتها:

1-1- هيمنة السلطة التنفيذية ومركزية القرار

تسيطر السلطة التنفيذية (خاصة رئاسة الجمهورية) على صناعة القرار، مما يحد من مشاركة المؤسسات الأخرى مثل البرلمان أو الأحزاب السياسية. يشار إلى أن الدستور الجزائري يمنح الرئيس صلاحيات واسعة، مثل تعيين رئيس الحكومة وحل البرلمان، مما يعزز مركزية القرار ويضعف آليات

[1] - Lakhdar Brahimi ،Algeria: Revolution and Reform (New York: Routledge ،2022) ،76 .

المساءلة. وفقا لتحليل الويب، فإن "دائرة المشاركين في القرار السياسي ضيقة جدا"، مما يعكس هيمنة النخبة الحاكمة على العملية السياسية دون إشراك واسع للأطياف المجتمعية.[1]

1-3- التحديات البيروقراطية والفساد الإداري

تشكل البيروقراطية والفساد عائقا رئيسيا أمام صناعة قرارات فعالة. تشير التقارير إلى أن الإدارة العامة تعاني من تعقيدات إجرائية تبطئ تنفيذ السياسات، كما أن الفساد في المؤسسات الحكومية – مثل وزارات الطاقة والبنية التحتية – يؤدي إلى تحريف الأولويات لصالح مصالح ضيقة بدلا من المصلحة العامة. يذكر أن "السياسة العامة في الدول الديمقراطية هي من صنع الرأي العام"، لكن غياب الشفافية في الجزائر يضعف هذا المبدأ خاصة في سنوات مضت.[2]

4. التنافس داخل النخبة الحاكمة

تؤثر الانقسامات والصراعات داخل النخبة السياسية على اتساق القرارات. فالصراع على النفوذ بين الأجنحة المختلفة داخل السلطة خاصة في سنوات مضت قد يؤدي إلى تبني سياسات متضاربة أو تأجيل القرارات المصيرية، كما حدث في إصلاحات القطاع الاقتصادي أو ملف الانتقال الديمقراطي.[3] يلاحظ أن "النخبة الحاكمة تعيش فوضى على مستوى أفكارها"، مما ينعكس سلبا على جودة القرارات.[4]

5. الضغوط الاجتماعية والاقتصادية

تفرض الأزمات الداخلية مثل البطالة المرتفعة وتراجع الخدمات العامة – ضغوطا على صناع القرار لتبني إجراءات سريعة، لكن غياب الرؤية الاستراتيجية يؤدي غالبا إلى حلول ترقيعية. على سبيل المثال، قرارات رفع الدعم عن المواد الأساسية أو إصلاح النظام الضريبي تتخذ أحيانا تحت ضغط الأزمات المالية دون دراسة كافية لردود الفعل الاجتماعية، مما يفاقم الاحتجاجات.[5]

إجمالا يمكن القول أنه تتفاعل العوامل الداخلية في الجزائر انطلاقا من هيمنة السلطة التنفيذية إلى الضغوط الاجتماعية – لتشكيل بيئة معقدة لصناعة القرار. غياب التوازن بين السلطات وعدم إشراك الفاعلين المجتمعيين يضعفان فاعلية السياسات ومنه تظهر الأزمات. ولتحسين هذه العملية، يوصى بـ:

- تعزيز اللامركزية وتوسيع مشاركة الأحزاب والمنظمات .

---

[1]- محمد أمين بلعربي، "المركزية السياسية في الجزائر: قراءة في الأدوار والتداعيات"، مجلة الشؤون العربية 45، رقم 2 (2021): 33.

[2]- آمال طالب، "الفساد وتأثيره على صناعة القرار"، مجلة الحوكمة العربية 8، رقم 4 (2019): 56.

[3]- خالد سليمان، الصراعات الداخلية في النخبة الجزائرية (الجزائر: مركز الدراسات السياسية، 2021)، 112.

[4]- نور الدين زيتوني، "الانقسامات السياسية وأثرها على الاستقرار"، مجلة السياسة والاستراتيجية 14، رقم 1 (2022): 44.

[5]- جريدة الوطن، "الجزائر: الاحتجاجات الاجتماعية وتداعياتها على السياسات الحكومية"، 10 مارس 2023.

- مكافحة الفساد وتبني آليات شفافة لصناعة القرار.

- تفعيل الحوار الوطني لدمج الرأي العام في السياسات الكبرى.

المطلب الثالث: تأثير العوامل الخارجية على صناعة القرار في الجزائر

تواجه الجزائر، كغيرها من الدول، مجموعة من العوامل الخارجية التي تؤثر بشكل كبير على عملية صناعة القرار. تشمل هذه العوامل الاقتصاد العالمي، التغيرات المناخية، والسياسات الدولية. سيتناول هذا البحث تأثير هذه العوامل على السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. حيث تعد صناعة القرار في الجزائر عملية معقدة تتفاعل فيها العوامل الداخلية مع الخارجية، لاسيما في ظل العولمة الاقتصادية والتحولات الجيو سياسية.

1. التحديات الاقتصادية العالمية وتأثيرها على القرارات الداخلية : حيث يمكن وصف هذه التحديات وفقا لما يلي:[1]

1-1- العوامل الاقتصادية العالمية

تعتبر العوامل الاقتصادية مثل أسعار النفط والتجارة الدولية من أبرز المؤثرات الخارجية. تعتمد الجزائر بشكل كبير على صادرات النفط، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار العالمية. وفقا لدراسة أجرتها منظمة الأوبك، فإن انخفاض أسعار النفط يؤثر سلبا على الإيرادات الحكومية، مما ينعكس على القدرة على اتخاذ قرارات استثمارية فعالة في مجالات مثل الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

1-2 التغيرات المناخية

تؤثر التغيرات المناخية بشكل متزايد على صناعة القرار في الجزائر. تعتبر الزراعة من القطاعات الأكثر تأثرا، حيث تؤدي الجفاف والتقلبات المناخية إلى تراجع الإنتاج. وفقا لتقرير صادر عن الإسكوا، فإن التغيرات المناخية تهدد الأمن الغذائي وتزيد من الضغوط على الموارد المائية في الجزائر.

1-3- السياسات الدولية

تؤثر العلاقات الدولية أيضا على صناعة القرار. فالتوترات السياسية والاقتصادية مع الدول الأخرى قد تحد من فرص التعاون وتبادل الخبرات. على سبيل المثال، تؤثر العقوبات الاقتصادية على قدرة الجزائر على استيراد التكنولوجيا الحديثة، مما يعيق تطوير القطاعات الحيوية.

[1]- نذير طروبيا. "تشخيص معضلة الأمن الغذائي في الجزائر". مجلة درلسات التنمية الاقتصادية 3، رقم 1 (2020): 69-93.

1-4- تأثير المنظمات الدولية

تلعب المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO) دورا مهما في توجيه السياسات الغذائية في الجزائر. من خلال برامج الدعم والمساعدات، تسهم هذه المنظمات في تحسين القدرة على اتخاذ قرارات أكثر فعالية.[1]

إجمالا يمكن القول إن العوامل الخارجية تلعب دورا حاسما في صناعة القرار في الجزائر. من الضروري أن تتبنى الحكومة استراتيجيات مرنة تتكيف مع هذه التغيرات، وتعزز من المرونة الاقتصادية والاجتماعية لضمان تحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

المبحث الثاني: واقع الأمن الغذائي في الجزائر

يعد الأمن الغذائي في الجزائر من القضايا الحيوية التي تتطلب اهتماما كبيرا، نظرا لتأثيره المباشر على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. يعكس واقع مؤشرات الأمن الغذائي في البلاد التحديات المتعددة التي تواجهها، مثل الاعتماد على الاستيراد، وتغيرات المناخ، والنمو السكاني.

على الرغم من الجهود الحكومية الرامية إلى تعزيز الإنتاج الزراعي وتطوير السياسات الغذائية، إلا أن العديد من المناطق تعاني من نقص في الموارد الأساسية. لذا، فإن تقييم مؤشرات الأمن الغذائي يعد ضروريا لفهم الوضع الحالي ووضع استراتيجيات فعالة لضمان مستقبل غذائي مستدام.

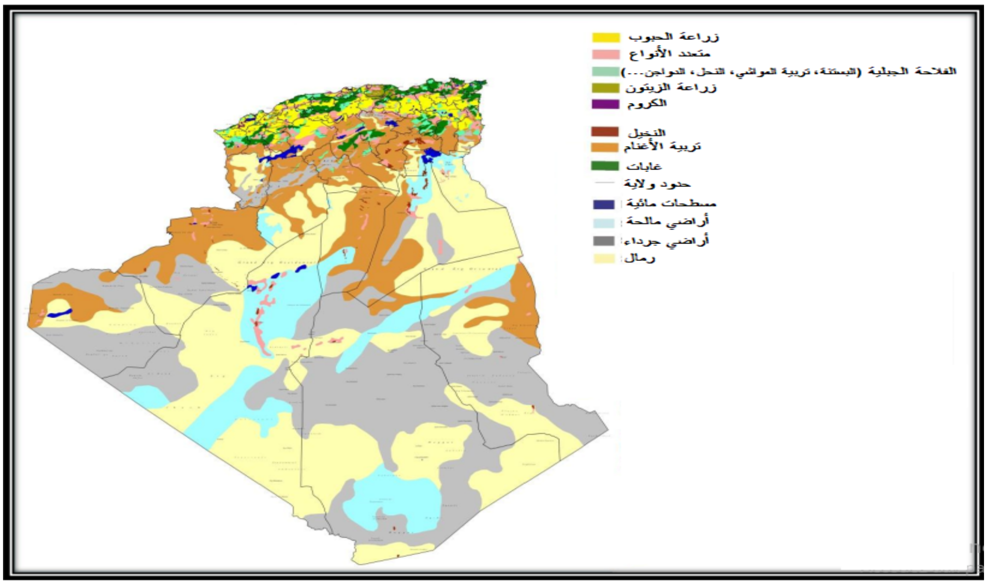
المطلب الأول: معطيات القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني

تتربع الجزائر على أكبر رقعة جغرافية في إفريقيا بمساحة تبلغ 2.382 مليون كلم2 بلغت فيها نسبة الأراضي الصالحة للزراعة 43.96 مليون هكتار، يتم استغلال 8.56 مليون هكتار في الزراعة و32.7 مليون هكتار من المراعي بالإضافة إلى 4 ملايين هكتار من الأراضي الغابية.[2] وحسب وكالة الأنباء الجزائرية تقدر نسبة الأراضي المستغلة في الزراعات السنوية 7.53 مليون هكتار و1.05 مليون هكتار من الأراضي المستغلة للزراعات الدائمة، بلغ عدد المستثمرات الفلاحية 1.26 مليون مستثمرة فلاحية.

[1] - International Crisis Group, Algeria's Transition: Challenges and Prospects (Brussels: ICG, 2020), 12 .

[2] Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, Statistiques Agricoles SUPERFICIES ET PRODUCTIONS série "B" 2019, (Algérie: Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural, JUILLET 2021) p. 7.

خريطة 01: الخريطة الزراعية للجزائر



المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، (الجزائر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ماي 2012)

وتقدم لنا إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات حول تطور نسبة الأراضي الزراعية من المساحة الإجمالية نظرة على أثر السياسات الزراعية في تطوير القطاع الفلاحي ومنه تحقيق الأمن الغذائي.

الجدول رقم 01: تطور الأراضي الزراعية في الجزائر خلال الفترة (2011-2016)

الوحدة: هكتار/%

السنوات	1961	1973	1982	1991	1997	2000	2006	2009	2012	2015	2016	2017
الأراضي الزراعية	45.47	44.30	39.10	38.62	39.69	40.02	41.18	41.38	41.39	41.45	41.36	41.33
%المساحة الإجمالية	19.09	18.60	16.42	16.21	16.66	16.80	17.29	17.37	17.38	17.40	17.36	17.35

المصدر: الماحي ثورية، أوزال عبد القادر، " انعكاس سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر على التسيير المستدام للموارد الأرضية والمائية في الزراعة"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، ع 1. 2021. ص. 176.

إن النسبة السنوية المضافة للمساحة الزراعية من المساحة الكلية نسبة ضئيلة (أقل من 1%) لا تتلاءم ونسبة السكان التي تعرف نموا مطردا، لم تعرف المساحات المزروعة عموما ارتفاعا كبيرا بعد تدنيها في سنوات الثمانينات إلا منذ سنة 2005 فارتفعت نسبيا لكن بقيت بعد ذلك ثابتة لم تتعدى حدود 42 مليون هكتار رغم تطلعات سياسة التجديد الفلاحي التي هدفت الى الرفع من

المساحات المزروعة،[1] فالجهود التي تنتهجها الحكومة لا تعكس القدرات المتاحة ولا التحديات المطروحة في سياق تنامي الصدمات التي تشهدها الأسواق الدولية.

في مقابل المساحات المزروعة الثابتة منذ سنة 2005 عرف الانتاج الزراعي تطورا مهما حيث حققت زراعة الحبوب من سنة 2000 الى سنة 2015 نموا قدر بحوالي 75% وزراعة البقوليات ارتفعت بمعدل 300% والحمضيات 210% والحليب 134% بصفة عامة حققت معظم الزراعات تحسنا وهذا نتيجة برامج التكثيف التي تضمنتها سياسة التجديد الريفي والفلاحي ويمكن ارجاع هذا التطور إلى الاستخدام المكثف للمبيدات والأسمدة الكيمياوية.[2]

بالنسبة للجزائر يحتل قطاع الفلاحة المرتبة الثالثة بعد الخدمات والمحروقات، حيث ساهم بنسبة 12.3٪ من القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، بزيادة قدرها 1.2٪ عن عام 1999.[3]

الجدول رقم 02 : القيمة المضافة في قطاع الزراعة 2002-2021

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	القيمة المضافة	السنة	القيمة المضافة
2002	4,1723	**2014**	1,7722
2004	5,8051	**2016**	2,1403
2006	6,4129	**2018**	2,4216
2008	7,2741	**2020**	2,5985
2010	1,0153	**2021**	2,7898
2012	1,4217		

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات موقع البنك الدولي

شهد القطاع الفلاحي تطورا من حيث القيمة خلال الفترة **2001-2017** فانتقل من 346.2 مليار دينار سنة 2000 إلى ما يقارب 2318.9 مليار دينار سنة 2017 أي زيادة بنسبة 18%، كما إرتفع الناتج المحلي الاجمالي بحوالي 25% ليصل في سنة 2017 إلى ما يقارب 18906.6 مليار دينار وهو ما يوضح لنا ارتفاع نسبة النمو في إجمالي الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بنسبة نمو القطاع الفلاحي،

[1] الماحي ثورية، أوزال عبد القادر، " انعكاس سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر على التسيير المستدام للموارد الأرضية والمائية في الزراعة"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع 1. 2021. ص. 176.

[2] Foued CHEHAT, Première Partie Analyse de l'état de la Sécurité Alimentaire et Nutritionnelle en Algérie, Revue Stratégique de la Sécurité Alimentaire et Nutritionnelle en Algérie (CREAD), Mars 2018. p.46.

[3] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، "الإحصائيات الفلاحية"، على الرابط: https://bit.ly/3MnDKNt تاريخ الإطلاع: 2022/10/06.

بالرجوع إلى الجدول رقم (01) فإن نسبة نمو القطاع الفلاحي كانت أكثر من 40% وهذا نتيجة جهود الحكومة في ترقية القطاع الفلاحي من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000/2008 وتطبيق المخطط الخماسي 2009/2013 المتعلق ببرنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي.1

يتبين لنا وجود علاقة عكسية بين تطور الناتج المحلي الخام ونسبة القيمة المضافة الزراعية من الناتج المحلي الخام كما يوضح الشكل رقم 01، فعندما يرتفع الناتج المحلي الإجمالي تنخفض مساهمة الزراعة في هذا الأخير ويمكن ملاحظة ذلك بالنسبة لسنوات 2006، 2008، 2012، 2015، و2016، ما يعني أن تطور الناتج المحلي الخام مصدره الأساسي هو ارتفاع عائدات المحروقات وليس الزراعة، حيث بتراجع عائدات النفط في الفترة بعد 2014 انخفض الناتج المحلي الإجمالي ليحقق مؤشر مساهمة القيمة المضافة الزراعية في الناتج المحلي الخام تحسنا منذ سنة 2014 فبلغ سنة 2017 نسبة 12.27% بعد أن كان 8.7% في سنة 2000 ويعود هذا للتحسن المسجل في الانتاج الوطني لأهم السلع الزراعية.[2]

الشكل رقم 01: نسبة القيمة المضافة للقطاع الزراعي من إجمالي الناتج المحلي (200-2021)



المصدر: معطيات البنك الدولي

لعل الأرقام الواردة في الشكل السابق توحي لنا بحدة العجز الذي يعرفه قطاع الزراعة في الجزائر، خاصة وأن نسبة القيمة المضافة المحققة فيه مقارنة بالإجمالي الوطني عرفت انخفاض من ناحيتين: أولهما في حجمها الذي على الرغم جهود الدولة أن هذا لما ينعكس إيجابا في مردودية القطاع من ناحية ثانية النسب المسجلة التي بالضالة في القيمة الزراعة الذي لا تمثل سياساتها لتنحصر بين

---

[1] سفيان الشارف بن عطية، "مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 200/2019"، مجلة إقتصاديات شمال افريقيا، ع 26. 2021. ص. 40.

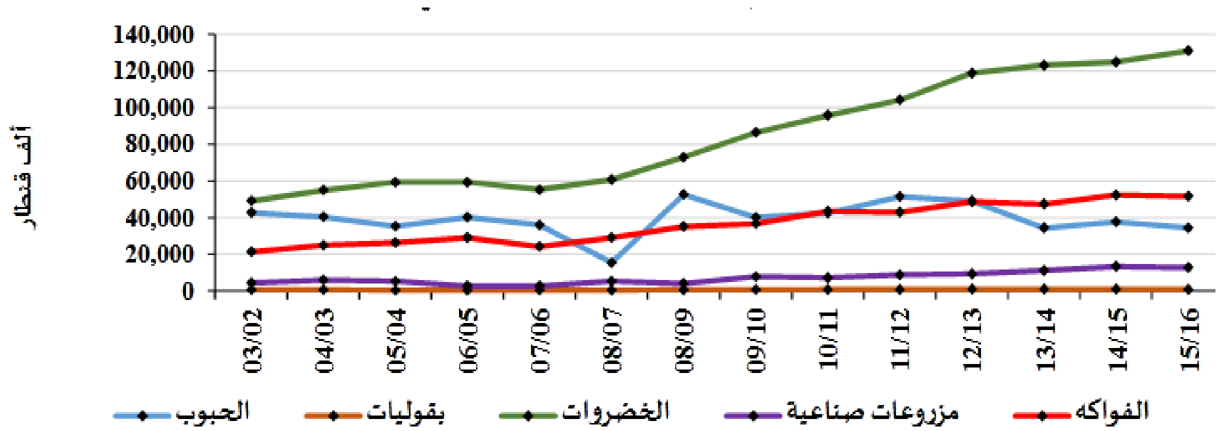
[2] ثورية الماحي، مرجع سابق. ص ص. 206-207.

10 إلى 6 % على مدى السنوات المدروسة فكيف يمكن لقطاع الزراعة الذي لا تمثل قيمته سوى 6% من إجمالي القيمة المضافة أن يحقق أمن غذائي للمواطن.

كما يمكن البحث في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني من حيث نسبة اليد العاملة المستغلة في القطاع، فيلعب القطاع دورا كبيرا في امتصاص البطالة وتوفير مناصب العمل خاصة في المناطق الريفية أين يستوعب القطاع عددا كبيرا من القوة العاملة الريفية، (حسب وكالة الأنباء الجزائرية فإن 2.6 مليون عامل يشتغلون في المستثمرات الفلاحية) لكن نسبة العاملين في القطاع الفلاحي أصبحت في تناقص فبلغت سنة 2019 ما نسبته 9% من اجمالي اليد العاملة، وهذا راجع إلى النزوح الريفي، البطالة والبطالة الموسمية.[1]

حقق الإنتاج الفلاحي الخام من حيث القيمة زيادة مستمرة خلال فترة **2002-2016** بمعدل قدره**12.7%**سنويا، وهو ما يعكس النمو المتزايد لهذا القطاع ضمن النسيج الاقتصادي الوطني نتيجة التشجيع والدعم الذي يلقاه منجانب الدولة، واستفاد القطاع من غلاف مالي يبلغ238.8 مليار دجسنة 2016، عن طريق الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية وصندوق ضبطالإنتاج الزراعي.[2]

الشكل رقم 02: تطور أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر (2002-2016)



المصدر: توفيق غفصي، "واقع مقومات الأمن الغذائي في الجزائر وتحديات تحقيقه دراسة في الفترة (2002-2016)"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية**، م 12، ع3، (2020)، ص. 28.

وفق البيانات المقدمة من قبل الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2016، فإن قطاع الفلاحة يحتل المرتبة الثالثة من حيثالمساهمة في تكوين الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، بعد قطاعي الخدمات السوقية والخدمات غير السوقية، حيث قدرمتوسط هذه المساهمة خلال فترة 2002-2016 نسبة

[1] سفيان الشارف بن عطية، مرجع سابق. ص. 40.

[2] توفيق غفصي "واقع مقومات الأمن الغذائي في الجزائر وتحديات تحقيقه دراسة في الفترة (2002-2016)"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، م 12، ع3، (2020)، ص. 28.

15.4%. ويقدم موقع البنك الدولي بيانات حديثة حول مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الداخلي الخام الذي حدد سنة 2021 بحوالي 12.30%.[1]

المطلب الثاني: السياسات الزراعية ورهان النهوض بالقطاع الزراعي في الجزائر

إن مضامين السياسات الزراعية التي أقرها صانع القرار الجزائري منذ استقلال البلاد يدفعنا للبحث عن نتائجها العملية وموقعها من معادلة الأمن الغذائي للمواطن الجزائري، على اعتباره غاية تلك السياسات، وإن كان قياس أثر السياسات الزراعية عبر كل تلك المراحل يتخلله بعض التغيرات غير الثابتة.

من الطبيعي أن حالة الأمن الغذائي ترتبط بطبيعة السياسات التي تتبناها دولة ما في القطاع الزراعي بإعتباره القطاع الأولي وكذا بالقرارات المتعلقة بتجارتها الخارجية، حيث يشتمل البعدان على المستويات اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي، أي تنظيم العملية الإنتاجية وموقع الدولة في الأسواق الدولية وقدرتها على وتحقيق حاجيات سكانها الغذائية من وراء صادراتها وارداتها، وإن كان الأمر كذلك فلابد أن تتأثر حالة الأمن الغذائي داخليا بطبيعة النهج العام الذي تتبناه تلك الدولة في تسيير شؤون شعبها، وعلى الصعيد الدولي إتجاهات التجارة الدولية ونمط الإنتاج السائد، ومن الطبيعي أن تتأثر السياسات الزراعية التي تبنتها الحكومات الجزائرية بهاتين الديناميكيتين، ومنه على وضع الأمن الغذائي للبلاد.

1- السياسة الزراعية في ظل الخيار الإشتراكي

أولى صانع القرار غداة الاستقلال أهمية أساسية لتطوير القطاع الفلاحي، سعيا منه لتعميم ملامح الاستقلال والسيادة ونأيا عن الوقوع في شرك الإمدادات الخارجية، فالمضمون التنموي للخيار الإشتراكي يستند على تأمين مصادر الإنتاج داخليا وضمان تلبية مطالب الطبقة الشعبية بتنسيق الجهود الوطنية وإتاحة الوصول إلى وسائل الإنتاج وتسييرها جماعيا.

1-1- سياسة الإصلاح الزراعي: وتشمل ما يلي:

أ. سياسة التسيير الذاتي

جاءت كضرورة لتفادي الفوضى التي قد تنشأ عن التصارع حول الأراضي التي تركها المعمرون،عقب الاستقلال مباشرة، تم إقرار نظام التسيير الذاتي في إدارة الأملاك الشاغرة التي تركها المعمرون، وهو النظام الذي تم تقنينه بموجب القرار رقم الصادر في 22 أوت 1962 والذي سمح

[1]- البنك الدولي، القيمة المضافة في قطاع الزراعة (% من إجمالي الناتج المحلي) Algeria، على الرابط: https://bit.ly/3g1whY1 تاريخ الإطلاع: 2022/10/06.

بالتسيير الذاتي للمستثمرات الزراعية الشاغرة. وبموجب القرار 22-62 الصادر في 24 أكتوبر1962 تم التخويل للجان التسيير الذاتي بإدارة الشؤون في المستثمرات الزراعية. تم تعيين لجان للتسيير الذاتي لمتابعة وتوجيه النشاط الزراعي المشترك. لكن لم تتمكن الدولة من تطبيق النظام فعليا إلا بعد صدور مرسوم22مارس **1963**لأسباب مرتبطة بصعوبة المرحلة الانتقالية آنذاك.[1] تم تطبيق هذا النظام على ثلاثة مراحل أساسية:

- **المرحلة الأولى**: أصدرت الحكومة بعد الاستيلاء الفردي والجماعي على المزارع، مرسوم 24 أوت 1962 يحمي ويمنع بيع الممتلكات الشاغرة، وتأسيس لجان للتسيير الذاتي للمزارع لإدارتها.

- **المرحلة الثانية:** من مارس إلى ماي 1963، قضت بتأميم حوالي مليون هكتار من أراضي المعمرين، وكل المزارع المملوكة من طرف الأجانب التي بلغ عددها 127 مزرعة تضم مساحة 2000 هكتار.

- **المرحلة الثالثة:** مرحلة التأميم الكامل من خلال مرسوم أكتوبر 1963 الذي قضى بتأميم جميع الممتلكات الفلاحية التي كانت بحوزة المعمرين، والحقاها بالأملاك الوطنية لتصبح مساحة الأراضي الزراعية التابعة للدولة حوالي 2.632 مليون هكتار موزعة على 2191 مزرعة مسيرة ذاتيا.[2]

وبغرض ضمان السير الحسن للمستثمرات المسيرة ذاتيا وتجنب الانحرافات، تم تأسيس هيئتين رسميتين للرقابة عن بعد، وهما: الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، ثم التعاونية الزراعية للإنتاج لقدماء المجاهدين. وقد تميزت فترة تطبيق هذه السياسة بما يلي:

- اختلال التوازن بين القطاع المسير ذاتيا تحت إشراف الحكومة والقطاع التقليدي للخواص، ما أدى إلى تفاوت كبير بين درجة تطور وسائل الإنتاج وتوزيع السكان الزراعيين، فالقطاع الأول يستحوذ على أخصب الأراضي وأجودها، ويستغلها بطرق حديثة مع كثافة سكانية أقل، عكس القطاع الثاني الذي يستحوذ على أراضي أقل خصوبة ويستنا بطرق جد تقليدية، كما تتركز فيه كثافة سكانية عالية.

- نمط تسيير المزارع في قطاع التسيير الذاتي، بحيث أن السلطة متمركزة في يد المدير بالدرجة الأولى وهو الذي يمثل الحكومة ويحرص على تنفيذ برامجها وأهدافها المسطرة بصفة مباشرة ويقتصر دور العمال على الإنتاج، ولا يمتلكون حق بر المزرعة لكونهم غير متعلمين ولا يمتلكون القدرة على اتخاذ القرارات التي ترتبط بنشاطاتهم.

[1] ثورية الماحي، السياسات الزراعية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (الجزائر: جامعة البليدة 2، 2020/2019). ص. 139.

[2] مباركة نعامة، دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي العربي (الجزائر نموذجا)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (الجزائر: جامعة المدية، 2017/2016). ص. 365.

- كبر مساحة المزارع المسيرة ذاتيا (66% تفوق مساحتها 500 هكتار و37 % منها تفوق 1000 هكتار)، مما نجم عنه عدم القدرة في التحكم في تسييرها وذلك لقلة الكفاءات والإطارات بما واللازمة لتأطيرها من مهندسين وتقنيين ومحاسبين.

- تكفل الدولة بسياسة التمويل الزراعي، عن طريق الخزينة العمومية ثم البنك الوطني الجزائري، بمثابة وسيلة للتحكم. وبالرغم من الإجراءات التصحيحية التي عرفها نظام التسيير الذاتي إلا انه فشل ميدانيا، ما أدى بالحكومة إلى مراجعة سياساتها، والشروع في تطبيق سياسة زراعية تهدف إلى تغيير العلاقات الإنتاجية الزراعية جذريا".[1]

اتسم نهج التسيير الذاتي بالفوضى وعدم التجانس في التسيير والتباين الكبير في مساحات المستثمرات، وهو ما كان كفيلا بتدخل الدولة للخفض من الملكيات العقارية الكبيرة ووضع سياسة زراعية جديدة.

ب- سياسة الثورة الزراعية (1971-1981)

اعتمدت الدولة الثورة الزراعية بموجب الأمر 71-73الصادر بتاريخ 28نوفمبر1971 ، حسب المادة الأولى: "الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها"، وبالتالي تم تأميم الأراضي من مالكيها غير المستغلين لها، وبموجب هذا القانون تم منح الأراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء كانت أراضي تابعة لملكية الدولة أو البلديات أو الأراضي المؤممة، امتدت الثورة الزراعية لتبلغ مساحة قدرت بحوالي 1.141.222 هكتار موزعة منها تعاونيات زراعية بلغت نحو 7000 تعاونية،[2] أما على صعيد التمويل فقد اسند للبنك الوطني الجزائري عوض الخزينة العمومية، والذي يتوقف على حسب مخططات وزارة الفلاحة، فيضمن التدفق المالي للمزارع والتسديد التلقائي للقروض من خلال الخصم من إيرادات المزارع، وهو ما نتج عنه ارتفاع ديون هذه الأخيرة لدى البنك والذي كان يدفع من خزينة الدولة.[3]

تم في هذا القانون إدخال متغيرات جديدة في تحديد الحد الأعلى للملكية الخاصة بناء على اختلاف المناطق وطبيعة الأرض ومستوى التجهيز والخدمات الأساسية للإنتاج في المنطقة، والقضاء أيضا على أشكال التغيب من الأرض الذي كان ينقل تعسفيا إيرادات الريف إلى المدينة، وتقوم هذه الثورة على دعامتين أساسيتين، هما: تثبيت حقوق لمن يخدم الأرض من أجل الحد من الريع

[1] محمد هبول، مرجع سابق، ص.51.

[2] ابتسام حاوشين، مرجع سابق. ص. 104.

[3] محمد هبول، مرجع سابق. ص. 51.

الاقتصادي وهو السبيل الوحيد لتحقيق العدالة الاجتماعية، واستثمار الطاقات الزراعية هو الطريق إلى حل ملائم لمشكلة التنمية.[1] مر تطبيق الثورة الزراعية بثلاث مراحل:

– **المرحلة الأولى** وتتعلق بتأميم حوالي 3 ملايين هكتار من الأراضي العامة والبلدية منها 800 ألف هكتار من الأراضي الخصبة، وتم تعميم هذه الخطوة خلال الفترة 1972-1973؛

– **المرحلة الثانية** بدأت في 1973/06/16 وتتعلق بتحديد الملكيات الخاصة وقدرت بمليون هكتار، مع تأميم الكبيرة منها وتوزيعها على المستفيدين الجدد،وقد عرفت هذه المرحلة مقاومة كبيرة من طرف الطبقة البرجوازية المالكة للأراضي؛

– **المرحلة الثالثة** بدأت في 1975/06/17 وتتعلق بإحصاء عدد رؤوس الماشية وأراضي المراعي أما رؤوس الماشية فيجب ألا يتعدى 105 رأس لكل مربي، والفائض يوزع على صغار المربين، وتم منح أو إعادة منح ما بين 15 إلى 20 هكتار من المراعي والسهوب.[2]

مع الإقرار بالمكاسب التي نجحت الثورة الزراعية في تحقيقها للقطاع الزراعي، إلا أن النتائج لم تكن في المستوى المطلوب، فقد واجهت هذه السياسة صعوبات عملية حدت من تحقيق الأهداف المرجوة، فلم تتسم بالصرامة اللازمة، مما حال دون تحقيق الزيادة المرجوة في الإنتاج الزراعي فقد عانت وحدات الإنتاج من خسارة مستمرة وعجز دائم، بحيث أصبحت تحت وصاية البنك، انتشار ظاهرة البيروقراطية في كل المجالات (التمويل و التموين و التسويق) ناهيك عن ممارسات الاختلاس والاستهلاك الذاتي ما عجل من إختلال الوحدات الإنتاجية التابعة للثورة الزراعية،[3] كما أن التركيز على الصناعة، قد أسدل الستار على الطموح الذي انطلقت به الثورة الزراعية، حيث استأثر القطاع الصناعي بحوالي 50 إلى 60% من مجموع الاستثمارات العمومية للفترة 1967-1980، وجاء قطاع الهياكل القاعدية في المرتبة الثانية، ثم القطاع الفلاحي بنسبة 16.5% في الفترة 63-1966 إلى 8.4% سنة 1980.[4]

وعليه تميزت بداية الثمانينات بالاستيراد المكثف لسلع الاستهلاك النهائي في إطار برنامج واسع للاستيراد سمي ببرنامج "ضد الندرة". حيث خصص له مبلغ 10 مليارات دولار سنة 1982 على حساب

[1] عز الدين نزعي، الطيب هاشمي، "السياسات الزراعية في الجزائر وسيلة لتحقيق الأمن الغذائي"، العلوم الاقتصادية، ع 33، 2013. ص. 10.

[2] - المرجع نفسه. ص. 10.

[3] - فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، 2008). ص. 99.

[4] - عز الدين نزعي، الطيب هاشمي، مرجع سابق. ص. 10.

الاستثمار والتشغيل والنتيجة التي يمكننا استخلاصها من هذه الوضعية المزرية للاقتصاد الوطني حالة الركود الذي أصاب معظم المؤسسات العمومية، سواء من حيث معدلات النمو التي تراجعت بشكل كبير، أو الاستثمارات التي انخفضت هي الأخرى إلى أدنى مستوى لها.[1]

2- سياسات إعادة هيكلة القطاع الفلاحي في الفترة (1980-1989)

تم إعادة هيكلة المزارع المسيرة ذاتيا الأمر الرئاسي رقم 14 الصادر في17 مارس 1981، جاء هذا الإجراء للاستجابة للأوضاع التي كان يعاني منها القطاع من انخفاض المردودية والإنتاج الزراعي واستفحال ظاهرة النزوح الريفي واحتواء الصناعة لعدد معتبر من اليد العاملة المهاجرة من الريف إلى المدينة لارتفاع الدخل بها، فقامت الدولة بإعادة هيكلة كل أشكال المستثمرات الفلاحية الوحدات الزراعية المسيرة ذاتيا وتعاونيات قدماء المجاهدين وتعاونيات الثورة الزراعية إلى وحدات ذات طابع قانوني موحد أطلق عليها المزارع الفلاحية الإشتراكية قدر عددها آنذاك بـ 5000 مزرعة، وتجميع الأراضي المشتتة ووضع مسير على رأس كل مزرعة يكون على الأقل مختص في الميدان الفلاحي.[2]

استهدفت هذه السياسة في مرحلتها الأولى قطاع التسيير الذاتي حيث تم إعادة هيكلة 1224 ديوان التسيير الذاتي إلى 3222 ديوان فلاحي اشتراكي DAS، يسهل تسييرها والتحكم بها؛ أما في المرحلة الثانية، فالإصلاح استهدف تعاونيات قدامى المجاهدين وتعاونيات الثورة الزراعية التي تم التنازل عنها وأراضي الصندوق الوطني للثورة الزراعية التي لم يتم التنازل عنها. الحصيلة كانت ارتفاع الدواوين الفلاحية الاشتراكية إلى 3422 بمساحة قدرت بحوالي 2. هكتار2.481.446.[3]

2-1- قانون حيازة الملكية العقارية الزراعية: اتجهت الدولة إلى تبني الخوصصة بصدور قانون حيازة الملكية العقارية الزراعية (قانون 83/18 الصادر في أوت 1983)[4] الذي حرر الملكية الجماعية للعقار الزراعي في حدود الأراضي المسيرة سابقا في إطار الثورة الزراعية، من أجل توسيع الأراضي الزراعية وتحفيز الفلاحين على إصلاحها التي تناقصت بسبب التوسع العمراني، كما هدف القانون لبعث التنمية الزراعية في المناطق المستصلحة،إذ كانت تقع 67.6% من الأراضي الموزعة للاستصلاح في الصحراء و29.7% في السهوب.[5]

[1] - فوزية غربي، مرجع سابق. ص. 101.

[2] - عز الدين نزعي، الطيب هاشمي، مرجع سابق. ص. 11.

[3] - ثورية الماحي، مرجع سابق. ص. 143.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، القانون 83-18 المؤرخ 13 أوت 1983، الصادر في 16 أوت1983، ص. 7.

[5] مباركة نعامة، مرجع سابق. ص. 372.

إلا أن نسبة إنجاز الاستصلاح كانت 21% فقط، وهي نسبة ضعيفة لا تعبر عن الأهداف التي كان يصبوا إليها هذا القانون، بسبب مشاكل وعراقيل، كالبيروقراطية التي بسببها لم توضح طبيعة الأراضي الداخلة في مجال تطبيق القانون، إضافة إلى عدم وجود التجهيزات الضرورية لحفر الآبار واستخراج المياه وعدم وجود الكهرباء، وغياب الدعم المالي خصوصا الموجه إلى الشباب المستفيد.

2-2- قانون المستثمرات الفلاحية: توجهت الحكومة نحو إصدار القانون رقم 87-19 المؤرخ في 1987/12/08،[1] الذي وفر المناخ العام للعمل الفلاحي وفق أطر عقلانية وتحرر من خلالها من القيود الإدارية، وهو نمط جديد لتسيير واستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة، إذ تم تقسيم المزارع الفلاحية إلى مستثمرات فلاحية جماعية وفردية.[2] يتضمن هذا القانون ضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم بالاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية من أجل رفع الإنتاج الذي من شأنه أن يحقق متطلبات الاقتصاد الوطني.[3]

بموجب القانون تم تحويل الدواوين الفلاحية الاشتراكية المتمثلة في 3400 ديوان إلى مستثمرات فلاحية جماعية عددها 3000 مستثمرة فلاحية جماعية و60000 مستثمرة زراعية فردية،يتمتعالفلاحون بالاستقلال التام في تسيير شؤونهم بمقتضى هذا القانون.[4]

عرفت الجزائر خلال النهج الإشتراكي اهتماما ملحوظا بالقطاع الفلاحي من حيث دعم الإنتاج الزراعي والمعدات الزراعية، فتبنت الدولة على عاتقها تطوير القطاع عبر تدعيم الاستثمارات الزراعية واستصلاح الأراضي مع إعتماد سياسة الدعم والتمويل للقطاع من الخزينة العمومية، وهي الإجراءات التي سعت من خلالها القيادة السياسية لرفع القدرات الإنتاجية للزراعة الجزائرية عيا لتحقيق الأمن الغذائي والوصول إلى مرحلة الإكتفاء الذاتي.

السمة التي ميزت مرحلة الخيار الإشتراكي هو تبني نمط التسيير القائم على المخططات المتعددة السنوات، كأحد أساليب إدارة القطاع الزراعي الرامية لتجنب الاختلالات التي مست القطاع والحصول على نتائج واقعية في ظرف زمني محدد، فضمت هذه المرحلة جملة من المخططات هي على التوالي، (المخطط الثلاثي الأول 1967-1969) المخطط الرباعي الأول (1970-1973) المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) والمخطط الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، القانون 87-19 المؤرخ 08ديسمبر 1987، الصادر في 09 ديسمبر1987، ص. 4.

[2]- عز الدين نزعي، الطيب هاشمي، مرجع سابق. ص. 11.

[3]- سعاد دوبة، أثر السياسات الزراعية في تطوير إنتاج القمح في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (الجزائر: جامعة البليدة 2، 2021-2022). ص. 82.

[4]- ثورية الماحي، مرجع سابق. ص ص. 143-144.

1989).[1] شملت المخططات جهودا لتدعيم التنمية الاقتصادية وتم التأكيد على القطاع الفلاحي بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي، وجاء إعتماد المخططات التنموية بناء على الوفرة المالية التي حققتها عائدات المحروقات، التي وفرت مصادر مالية لتوفير البرامج التي سطرتها القيادة السياسية، إلا أن الأزمة التي ضربت الاقتصاد العالمي سنة 1986 بسبب انخفاض أسعار المحروقات وتدني سعر الدولار، انعكست سلبا على جهود التنمية الوطنية، وبشكل خاص على الوضع الزراعي والغذائي.

3- السياسات الزراعية في ظل الإصلاحات الاقتصادية (1990-1999)

تأثرت البلاد بالتحولات التي مست أسواق الطاقة الدولية بتراجع أسعار البترول مصدر التمويل الأساسي للمشاريع الاستثمارية والإنتاجية، مع تفاقم أزمة الديون الخارجية التي وضعت البلاد في مشكلات حادة، تزامنا مع بروز منظمة التجارة الدولية حاملة بطاقة المشروطية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، فانعكس الوضع سلبا على القطاع الزراعي والتنمية الاقتصادية في البلاد، فدخل المجتمع الجزائري في أزمة داخلية بفعل ارتفاع أسعار وندرة المواد الغذائية الأساسية، وبفعل التخلي عن الاقتصاد المخطط والانفتاح التدريجي على اقتصاد السوق كان لابد من مواكبة هذه التحولات وإجراء العديد من التعديلات بما في ذلك القطاع الزراعي الأساس لتحقيق الأمن الغذائي للبلاد.

شكل تخلي الدولة عن النهج الاشتراكي في التسيير الاقتصادي تحولا عميقا في بنية الاقتصاد عموما، إلا أن التحولات في القطاع الزراعي بدأت منذ سنة 1983، وتخلت الدولة عنه للمزارعين سنة 1987، لتنسحب كليا سنة 1994، فالقطاع الزراعي كان جاهزا للنهج الاقتصادي الجديد؛ ومن هنا فلم تعد الدولة تتدخل في السياسة السعرية أو سياسة الدعم أو سياسة الري والارشاد الزراعي، ولقد طبع هذا الحال الوضع الزراعي طيلة سنوات التسعينات؛ ولكن ما ميز هذه الفترة أيضا هو سيادة عدم الاستقرار الريفي ونزوح قسم واسع من المزارعين الى المدن نتيجة عدم توفر الأمن في الأرياف، الأمر الذي أضر بالقطاع الزراعي، وأدى إلى تراجع كبير في أنواع وكميات المحاصيل الزراعية، وزاد من تفاقم التبعية الغذائية للسوق الدولية. وكذلك نتيجة هذا التحول؛ عقدت الجزائر اتفاقيات مع البنك العالمي (1990) وصندوق النقد الدولي (1994) تخلت بموجبها عن دعم القطاع الزراعي، الأمر الذي أدى الى ارتفاع المدخلات الزراعية، كما تم بعد ذلك تحرير التجارة الخارجية والتخلي عن دعم السلع الغذائية.[2]

[1]- عامر عني، "قراءة في مخططات التنمية في الجزائر 1967-2014"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، ع4. ص. 216.

[2]- فضيل إبراهيم مزاري، مرجع سابق. ص. 173.

3-1- برنامج التكيف الهيكلي

فرض صندوق النقد الدولي على الجزائر تبني حزمة من السياسات للمساعدة في تجاوز بوادر الأزمة الداخلية، وهو ما ربط الأسعار الداخلية بالأسعار العالمية، ومن أبرز تجليات هذه السياسات إلغاء الدعم على أهم المكونات الزراعية ومنتجاتها، حيث دعوا إلى إزالة القيود الكمية على استيراد المواد والخدمات و تفكيك الإجراءات الإدارية لمنح العملات الصعبة وتحرير الأسعار وتخفيض الإعانات وتخفيض قيمة الدينار، وتضمنت برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، تعميق دور القطاع الخاص في شتى مجالات التنمية لمختلف القطاعات الاقتصادية،[1] وبالتالي كانت نتائج هذه السياسات تضاعف التكلفة الزراعية، أدى هذا الوضع إلى تراجع الإنتاج الزراعي مقابل ارتفاع في تكلفة الاستيراد الغذائي، كما أدت سياسات رفع الدعم على المكونات الانتاج الزراعي إلى إفقار الكثير من المزارعين، ويمكن إيجاز أهم محاور التكيف الهيكلي في النقاط التالية:

- إعادة هيكلة العقار الفلاحيواسترجاع الأراضي المؤممة لأصحابها.
- سياسة دعم أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية وتخفيض قيمة العملة الوطنية.
- مواصلة دعم الأسعار عند الاستهلاك بالنسبة للمواد الأساسية كالخبز والحليب.
- حرية التجارة الخارجية مع إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخوصصتها تدريجيا وجزئيا.[2]

3-2- التنظيم من خلال قانون التوجيه العقاري (رقم 25/90 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990)

تضمن استبدال حق الانتفاع الدائم للمستفيدين المتواجدين على أراضيهم بحق الملكية المطلقة أو بحق الإيجار بالنسبة للذين لا يرغبون في الشراء، بهدف ضمان استغلال جميع الأراضي الزراعية من طرف مالكيها، أين يتم إنذار المستثمر في حالة عدم استغلالها لمدة سنتين متتاليتين، وإلى حماية الأراضي الزراعية من جميع أشكال التعدي خاصة التوسع العمراني والصناعي. وتضمن:

- الإلغاء التام لقانون الثورة الزراعية وأصبحت الأراضي المعني لا يمكن بعها أو إيجارها إلا للمستفيدين ذوي الجنسية الجزائرية.

- إرجاع الأراضي المؤممة في إطار قانون الثورة الزراعية إلى أصحابها، بشرط أن لا يكونوا حصلوا على تعويضات مالية أو عينية، ليدمجوا فيما بعد في المستثمرات الزراعية التي تكونت بموجب القانون 19/87.[3]

[1]- عز الدين نزعي، الطيب هاشمي، مرجع سابق. ص. 13.

[2]- فوزية غربي، مرجع سابق. ص ص. 108-109.

[3] إبتسام حاوشين، مرجع سابق. ص ص. 106-107.

3-3- استصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز (المرسوم 483/97 المؤرخ في 12/15/ 1997)

بموجبه أصبح للدولة صلاحية اختيار الأراضي الصابغة للزراعة بعد موافقة وزارة الفلاحة على التمويل، حيث يتم استصلاحها فرديا من خلال مساحات تتراوح بين 2 إلى 4 هكتار، وذلك حسب ظروف كل ولاية، مع بقاء احتفاظ الدولة بالملكية، ودفع كراء سنوي على شكل إتاوة من طرف المستصلح، كما حدد كيفيات منح حق امتياز قطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في المساحات الاستصلاحية الموجودة في المناطق الصحراوية والجبلية والسهبية؛ ذلك لتوسيع المساحة الزراعية عن طريق منح حق الامتياز للمزارعين لاستغلال الموارد الطبيعية.[1]

3-4- **دعم وتمويل القطاع الزراعي**:

مع مطلع التسعينات، بقي بنك الفلاحة والتنمية الريفية العمومي المسؤول الوحيد عن تمويل القطاع الزراعي ومختلف الأنشطة المرتبطة به، وهذا بالرغم من صدور قانون النقد والقرض في 14أفريل 1990 والذي أجاز إنشاء بنوك تجارية خاصة وفي ضل الضغوط التمويلية التي كان يعاني منها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، إلا أن تزايد الاختلالات التي كان يعاني منها نهج بنك التنمية الريفية اتجهت الدولة خلال الفترة (1987-1998) لتعديل سياستها التمويلية بإدخال هياكل جديدة في شكل صناديق متخصصة[1-] تعنى بتمويل ودعم أنشطة القطاع الزراعي عبر خزينة الدولة،وبالرغم من أهمية هذه الصناديق في دعم القطاع الزراعي وتنميته، إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها في زيادة الإنتاج والتقليل من فاتورة استيراد الغذاء التي فاقت 2.7 مليار دولار سنة 1998، وإن عرفت هذه الصناديق بعض المشاكل والصعوبات في عملها بسبب محدودية الموارد المالية أحيانا مقارنة بكثرة طلبات التعويض، أو في حالة تضخيم فواتير الأضرار من طرف المزارعين.[2]

[1] محمد هبول، مرجع سابق. ص. 64.

[1-](-صندوق الضمان الفلاحي-الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية -صندوق الضمان من الكوارث الزراعية -صندوق ضمان أسعار الإنتاج الزراعي -صندوق حماية الصحة الحيوانية -صندوق حماية الصحة النباتية -الصندوق الوطني لمساعدة الصيد التقليدي والفلاحة - صندوق دعم الحبوب -صندوق ضمان الاستثمارات الفلاحية).

[2] محمد هبول، مرجع سابق. ص ص. 69-70.

الجدول رقم 03: تطور الأراضي الزراعية خلال الفترة (1987-1999)

الوحدة مليون هكتار/ %

	1987	1989	1990	1995	1999	متوسط 1989-1987	متوسط 1999-1990
الأراضي الزراعية الكلية 1	39.70	39.72	39.59	40.65	40.5	39.69	40.2
الأراضي الصالحة للزراعة 2	7.62	7.68	7.66	8.07	8.22	7.64	8
النسبة 1/2 (%)	19.19	19.33	19.34	19.85	20.21	19.24	19.9

المصدر: محمد هبول، السياسات الزراعية وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر: دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2016)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (الجزائر: جامعة الجزائر 3، 2020/2019). ص. 65.

4- السياسات الزراعية في مطلع الألفية

تمكنت الجزائر تدريجيا من الخروج من التبعات المالية التي خلفتها الأزمات الاقتصادية المتتالية خلال أواخر القرن 20، مع عودة الأمن والاستقرار السياسي للبلاد، فتوجهت البلاد نحو برامج الإنعاش الاقتصادي لنفظ آثار الركود الذي عانى منه الاقتصاد الوطني، مستندة في ذلك على عائدات صادرات المحروقات بعد تحسن أسعار النفط، فعملت على تشجيع الاستثمارات وتنمية الريف في سياق استراتجية تحقيق التنمية المستدامة التي تستوجب تكثيف مستويات الإنتاج الزراعي لرفع معدلات الاكتفاء الذاتي.

4-1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

مع السداسي الثاني من سنة2000، شرع في تنفيذ سياسة زراعية جديدة عرفت باسم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ولما كان يشمل عالم الفلاحة فقط تم توسعته سنة 2002 ليشمل مناطق الريف، وتنتقل تسميته إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، المخطط عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التكوين التقني والدعم المالي والنظامي[1]، قصد بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال الحماية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي واستغلال القدرات الموجودة، انطلقت السياسة الفلاحية الجديدة من فكرة الأمن الغذائي بدلا من الاكتفاء الذاتي، مراعاة للتحولات الاقتصادية وقتئذ.

[1] أمال بن صويلح، "المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر"، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ع. 23. أفريل 2018. ص ص. 189-190.

مضمون المخطط تمحور حول دمج مفهوم الربح والمحافظة على الأنظمة الإيكولوجية والريفية، وهو ما يعني تحقيق تنمية زراعية نفعية ومستدامة لصالح المجتمع، وقد قدرت المخصصات المالية التي أنفقت في سياق المخطط سنة 2004 بما يزيد عن 15 مليار دج، عموما استهدف:

- دعم الإنتاج الوطني لتقليص فاتورة الاستيراد الغذائي مع تكثيف المدخرات الغذائية ذات المزايا العالية لتكون محل تصدير.

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماجالصناعات الغذائية.

- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة والشبه الجافة وتلكالمهددة بالجفافبتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي وأنشطة أخرىملائمة مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية.

بالإضافة إلى الأنشطة المشار إليها أعلاه هدف المخطط الذي ينفذ في الأراضي الصالحة للزراعة (8 مليون هكتار) لتوسيع هذه المساحة عبر استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز الذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وتطوير الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب، كما تم طرح البرنامج الوطني للتشجير لتوسيع الغطاء الغابي من 11% إلى 14% في المناطق الشمالية للبلاد للحفاظ على الثروة الغابية وغرس أشجار جديدة مع إعطاء الأولوية للأشجار ذات الفائدة الاقتصادية والاجتماعية.[1]

نجح البرنامج في تحقيق نتائج إيجابية، فبلغت مساحة الأراضي المستصلحة إلى غاية سنة 2004 ما يقدر بـ 424 ألف هكتار لتصبح المساحة الزراعية الكلية: 8.624.000 هكتار، مع غرس 382.000 من الأشجار المثمرة، واستحداث أنظمة للري الاقتصادي على مساحة قدرها 205.000 هكتار؛ كما تمت عصرنة المستثمرات الزراعية وتنشيط نسبة جيدة من المؤسسات المختصة في التجهيزات الفلاحية والصناعات الغذائية؛ ومع ذلك فإن البرنامج لم يتمكن من إحداث قفزة نوعية في إنتاج الحبوب مقارنة بالفترات السابقة، والتي قدر معدل إنتاجها بما لم يتعدى 2.8 مليون طن ما لا يتناسب والطلب الشعبي.[2]

4-2-استراتيجية التنمية الريفية المستدامة (2004)

[1] محمد بدراني، "مساهمة البرامج التنموية للقطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر –المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2000-2014-"،مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، ع.4. ص. 260.

[2] فضيل إبراهيم مزاري، مرجع سابق. ص ص. 182-183.

تم تبني الاستراتيجية التي أعدتها الوزارة المنتدبة للتنمية الريفية آنذاك من أجل حل المشاكل التي تعاني منها المناطق الريفية، التي دفعت ثمن تركيز الاستراتيجيات على مناطق على حساب أخرى، بالرغم من كونها مراكز مهمة للإنتاج الزراعي، جاءت الاستراتيجية للمزج بين الاجتماعي والاقتصادي لتنمية الحاجيات الأساسية والنهوض بالقطاع الزراعي، وهي الخطوة التي جاءت لتتوافق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،قدرت إعتمادات تمويل هذا القطاع بحوالي 300 مليار دينار جزائري، من أجل: تطوير المستثمرات الزراعية مع إنشاء مستثمرات جديدة، وتطوير النشاطات الإقتصادية الريفية؛ المشاريع الجوارية لمحاربة التصحر وتوسيع التراث الغابي؛ تنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها، الدعم الإنتقائي والإنتقالي لعمليات تحويل النشاط واعادة توجيه القدرات الزراعية تهيئة المرافق الإدارية والتجهيزات والمعلومات مع تدعيم النشاطات المدرة للمداخيل ولمناصب الشغل في المناطق الريفية.[1]

ومن حيث تنفيذ الاستراتيجية فإنه قائم على نظرة مندمجة لمختلف البرامج القطاعية الموجهة للوسط الريفي مع إشراك وبقوة أكبر السكان المستفيدين، لتعتمد في ذلك على المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة أو المتكاملة، التي شرع في تنفيذها سنة 2006، وهي أسلوب تنموي يعتمد على تجميع عدة عمليات تنموية قطاعية مختلفة تستهدف منطقة معينة في إقليم معين (البلديات ذات الخاصية الريفية والأكثر فقرا)؛ اللامركزية الإدارية وتنسيق نشاطات التنمية الريفية على مستوى الولاية: وذلك من خلال هيكل يتم إعداده قانونا لهذا الغرض.[2]

4-3- قانون التوجيه الفلاحي (08/16)

جاء هذا القانون لدعم وتثمين المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وتمت المصادقة عليه قانون التوجه الفلاحي في 03 أوت 2008، الذي سطر محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف بصفة عامة، كما تؤسس مخططات التوجه الفلاحي على مستوى الولاية والمنطقة وعلى المستوى الوطني وتشكل الإطار المرجعي لأعمال حفظ الفضاءات الفلاحية والمحافظة عليها، واستغلالها العقلاني واستعمالها الأفضل ضمن احترام القدرات الطبيعية، يرمي القانون إلى:

- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي.
- تنظيم وتأطير القطاع الفلاحي قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية.
- وضع إطار تشريعي يضمن نجاعة وفاعلية التطور الفلاحي اقتصاديا اجتماعيا، ومستداما بيئيا.

[1]- فاطنة بوخاري، دور السياسات الزراعية في تطوير الصناعات الغذائية للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (الجزائر: جامعة البليدة 2، 2019/2018)، ص ص. 169-170.

[2]- محمد هبول، مرجع سابق. ص. 80.

- مواصلة دعم تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية بصفة مستمرة.[1]

قصد تجسيد الأهداف السابقة، يرتكز هذا القانون على أسس تنفيذية، كالتالي:

- تمكين القطاع الزراعي من الموارد المالية اللازمة لتجسيد وتنفيذ المخططات والبرامج، باعتباره قطاعا استراتيجيا؛

- ضمان ديمومة المستثمرات الفلاحية والمحافظة عليها، بواسطة هياكل زراعية ملائمة، تسمح بالتطور المطلوب، مع إعادة الاعتبار للمزارع النموذجية؛

- تحسين الإطار المعيشي للمزارعين وسكان الأرياف عن طريق توفير الدولة لظروف إنجابية، لإحداث ديناميكية تنموية مستدامة للفضاءات الريفية، والتشجيع على استقرار الشباب في الزراعة، وتطوير التشغيل بها؛

- المحافظة على الخصائص الزراعية المحلية وتثمين المناطق المحلية، عن طريق وضع خرائط زراعية، وتكييف أنظمة انتاج تتناسب وقدرات هذه الأراضي؛

- المحافظة على الثروة العقارية وتثمينها، عن طريق الدقة في التنظيم العقاري، وتحديد الثمن الملائم لاستغلال الأراضي الزراعية، والسماح بتوسيع القدرات الزراعية وتثمينها بأعمال الاستصلاح، و/أو بإعادة تنظيم العقار الزراعي.[2]

5- تجديد نهج التسيير الزراعي والفلاحي

إن تجديد نهج التسيير الزراعي والفلاحي يعد خطوة أساسية نحو تحسين الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي. يهدف هذا النهج إلى اعتماد أساليب حديثة وفعالة تساهم في تعزيز كفاءة الموارد وترشيد استخدامها. حيث يتضمن ذلك استراتيجيات مثل التحول إلى الزراعة المستدامة، وتبني التقنيات الحديثة، وتطوير قدرات الفلاحين من خلال التدريب والتعليم. كما يشمل تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، مما يسهم في تنمية القطاع الزراعي وتحسين الظروف المعيشية للمزارعين. إن تجديد نهج التسيير الزراعي يعد ضروريا لمواجهة التحديات الحالية وضمان استدامة الإنتاج الزراعي في المستقبل. ومنه يمكن إبراز ذلك من خلال ما يلي:

5-1- سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014)

بعد قانون التوجيه العقاري الصادر في 2009/08/03 جاءت الحكومة سنة 2009 بسياسة التجديد الفلاحي والريفي تصحيحا لإخفاقات السياسات الزراعية التي توالت منذ سنة 1962

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، القانون 08-16 المؤرخ 03 أوت 2008، الصادر في 10 أوت 2008، ص. 6.

[2]- المرجع نفسه. ص ص. 6-7.

بديناميكية جديدة وهي "العمل على التعزيز المستدام للأمن الغذائي الوطني مع ضرورة تحويل القطاع الزراعي الى محرك حقيقي للتنمية الاقتصادية الشاملة". وقد تم إلغاء منصب الوزير المنتدب عن التنمية الريفية الذي استحدث سنة 2002 لتضم مهامه الى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2008؛[1] ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث محاور وإطار تحفيزي للركائز الثلاث، كالآتي:[2]

أ-التجديد الريفي: يهدف إلى التطوير المتكامل والمتوازن والمستدام للأقاليم الريفية ويضع من أجل تحقيق هذا الهدف مشاريع جوارية للتنمية الريفية المتكاملة، ويتم التكفل بها من طرف الفاعلين المحليين. تسعى هذه المشاريع الى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في التوظيف وتحسين العوائد واستقرار المجتمعات وقد اندرجت ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، يستهدف كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي خاصة في المناطق الصعبة كالجبال، السهوب والصحراء... يهتم التجديد الريفي بتحسين مستوى الحياة والإنتاج يقوم على المشاركة المجتمعية ويعمل على تعبئة كل الأطراف من أفراد، جماعات محلية، التعاونيات، المنظمات المهنية، المستثمرين الزراعيين، هيئات التكوين، القروض. ونجد نشاط التجديد الريفي قد شمل كل المجالات (كالحرف، مياه الشرب، الكهرباء، تثمين التراث الثقافي...) وترقية التداخل القطاعي.

ب-التجديد الفلاحي: يركز على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان الأمن الغذائي المستدام. كما يشجع التكثيف والتحديث الزراعي في المستثمرات بإدماجهم في نهج نظام "الشعبة" وذلك بترتيب نشاطات الدعم الموجه للاستثمار ومن أجل تحقيق قيمة مضافة على كل مستويات الشعبة انطلاقا من الإنتاج إلى الاستهلاك. الشعب ذات الأولوية في هذا البرنامج هي: الحبوب، الخضر الجافة، علف الحيوانات، البطاطا، الحليب، اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء، زراعة الزيتون، التمور، الطماطم الصناعية، البذور، الشتلات، النقلات، اقتصاد المياه.

ج. برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية:جاءت هذه الركيزة لتدعم كل الفاعلين في سياسة التجديد الريفي والفلاحي ولتقوية القدرات البشرية والتقنية لإنجاح هذه السياسة، أهدافه هي:

– عصرنة طرق الإدارة الزراعية، واستثمار أكثر فاعلية في مجالات البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، ليسمح بانتقال أحسن للتكنولوجيا إلى ميدان الإنتاج.

---

[1]- الماحي ثورية، أوزال عبد القادر، " انعكاس سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر على التسيير المستدام للموارد الأرضية والمائية في الزراعة"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ع 1. 2021. ص. 171.

[2]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، (الجزائر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ماي 2012)، ص ص. 6-8.

- تقوية القدرات المادية والبشرية على مستوى كل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم المنتجين.
- تقوية خدمات المراقبة والرعاية البيطرية والحماية النباتية، وخدمة شهادات المطابقة للبذور والشتلات والمراقبة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.

د. الإطار التحفيزي: مجموع الإجراءات، الأدوات والأجهزة الموضوعة لتحقيق الركائز السالفة:[1]

- اعادة تركيز أجهزة الدعم أي مركزية الدعم.
- اجراءات واضحة وتحفيزية للاستثمار الخاص، مع تنظيم واستقرار الأسواق.
- تأمين الوصول الى الموارد الطبيعية من مياه الري والأصول العقارية.
- تسهيل الوصول للخدمات المالية، كما خصصت الدولة غلافا ماليا قدره 1000 مليار دينار كميزانية تسيير وتجهيز في إطار المخطط الرباعي(2010-2014).

5-2- سياسة التجديد الفلاحي والريفي، المرحلة الثانية (2015-2019)

أتاح تنفيذ سياسة التجديد الزراعي والريفي، تعزيز الديناميكية التي أوجدتها الخطة الوطنية للتنمية الزراعية والريفية والبدء في عملية إعادة تنظيم النشاط الزراعي، كطريقة لتنظيم سلسلة القيمة وتحديد القطاعات الزراعية الاستراتيجية المخصصة لتعزيز الأسس الإنتاجية، حيث تم تخصيص موارد مالية كبيرة من ميزانية الدولة لقطاع الزراعة والتنمية الريفية، باعتباره قطاعا ذا أولوية.[2]

تم إدراج قطاع الصيد البحري ضمن الأولويات التنموية بدمجها في قطاع الزراعي مع تنظيم نشاط الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بصدور المرسوم التنفيذي رقم 16-242 المحدد لصلاحيات وزير القطاع،[3] فتركزت هذه الرؤية على تقوية الإنتاج الوطني من الغذاء عبر إدماج قطاع الصيد البحري في السياسة الزراعية المنتهجة وتطوير مردودية المنتجات الاستراتيجية لا سيما الحبوب بما يسمح من تقليل الواردات وحجم التبعية، ومن جهة أخرى العمل على تطوير منتجات معينة - تنطوي على مزايا تنافسية-بإمكانها المساهمة في تنويع وتطوير الصادرات خارج المحروقات.[4]

[1]-وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، مرجع سابق، ص ص. 6-8.

[2]- Ministere De L'agriculture Et Du Developpement Rural, LE PROGRAMME QUINQUENNAL 2015-2019 (Rapport préliminaire), Alger, novembre 2013. p. 2.

[3]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 56، القانون 16-242 المؤرخ 22سبتمبر 2016، الصادر في 25 سبتمبر 2016، ص. 4.

[4]- محمد هبول، مرجع سابق. ص. 101.

سطرت الإدارة في المرحلة الثانية من السياسة محاور أساسية كالمحافظة على جهود دعم وتوسيع القاعدة الإنتاجية ومواصلة تكثيف الإنتاج الزراعي الصيدي مع تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية،تقوية آليات الدعم وتأطير الإنتاج الوطنيتأهيل الكفاءات البشرية وعصرنة الإدارة الزراعية، سعت السلطات من وراء ذلك لرفع إجمالي الإنتاج الزراعي إلى 4300 مليار بحلول سنة 2019، وذلك وفق معدل نمو سنوي 5% لخفض الواردات الغذائية.[1]

المطلب الرابع: المنتجات الزراعية في التجارة الخارجية

إن موقع المواد الغذائية محوري في معادلة التجارة الخارجية للجزائر فعرفت الواردات الزراعية ارتفاعا وهذا لاستيعاب الحاجيات المتزايدة للسكان، فأشارت تقارير التجارة الخارجية للمركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات إلى ارتفاع معدل الواردات الغذائية من إجمالي الواردات الكلية في الفترة 2003-2011، التي بلغت خلال سنة 2011 نسبة 20.58% من إجمالي الواردات،[2] ويقدم الديوان الوطني للإحصاء معطيات تفيد بإرتفاع قيمة الواردات الغذائية للفترة 2012 -2017 بلغت 867284 مليون دينار جزائري[3] (حوالي 6.17 مليار دولار)، فاستمرار نسب الواردات الغذائية في الإرتفاع راجع إلى النمو الديمغرافي ولتحسن الوضع المعيشي بفضل الاستقرار الداخلي، كما استمرت قيمة الواردات الغذائية في الإرتفاع خلال سنة 2019 لتبلغ 8 مليار دولار أمريكي.[4]

بالرغم من ارتفاع الواردات الغذائية فقد شهد القطاع الزراعي مساهمة في إجمالي الصادرات الكلية، فارتفعت قيمة الصادرات الزراعية خلال الفترة 2000-2016 من 7.76 مليون دولار إلى 12.77 مليون دولار وهو ما يمثل نسبة نمو 60%، وهذا النمو كان بفضل التطور الكبير الذي عرفته قيمة الصادرات الغذائية، حيث إن زيادة كمية الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني يؤدي إلى تغطية الطلب المتزايد من هذه السلع الغذائية وتخفيض حجم الواردات منها، إلا أن المفارقة كانت في إرتفاع أسعار معظم هذا السلع في الأسواق العالمية نتج عنه زيادة في قيمة الواردات من هذه السلع.[5]

---

[1] - محمد هبول، مرجع سابق. ص.102.

[2] - إبتسام حاوشين، مرجع سابق. ص. 116.

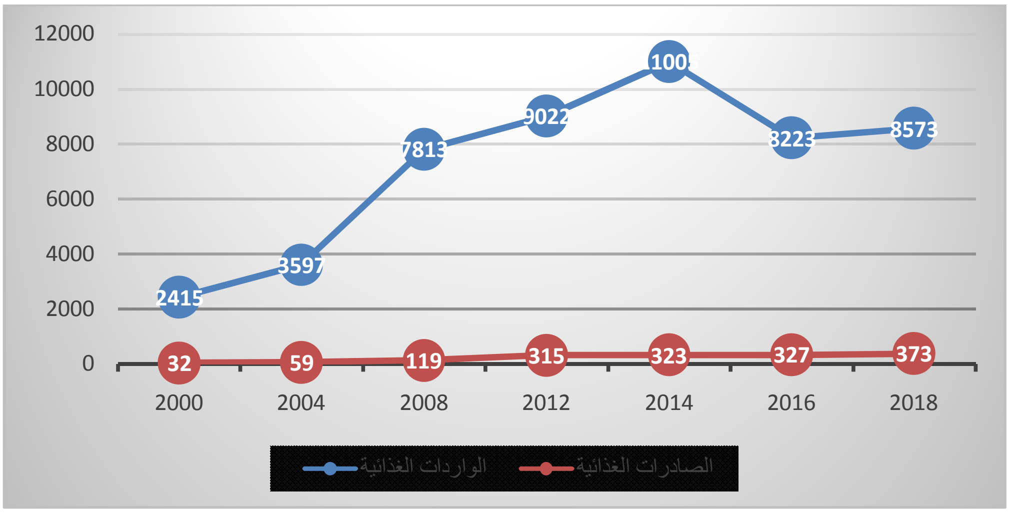
[3] - الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نتائج 2016-2018 (رقم 49)،(الجزائر: مديرية المنشورات و النشر و التوثيق و الطبع، 2020)، ص. 53.

[4] Ministère des Finances (Direction Générale des Douanes), STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE Période : Année 2019. (Alger : Direction des Etudes et de la Prospective), p.6.

[5] - سفيان الشارف بن عطية، مرجع سابق. ص. 41.

الشكل رقم 03: تطور نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية للفترة (2000-2018)

الوحدة: مليون دولار أمريكي



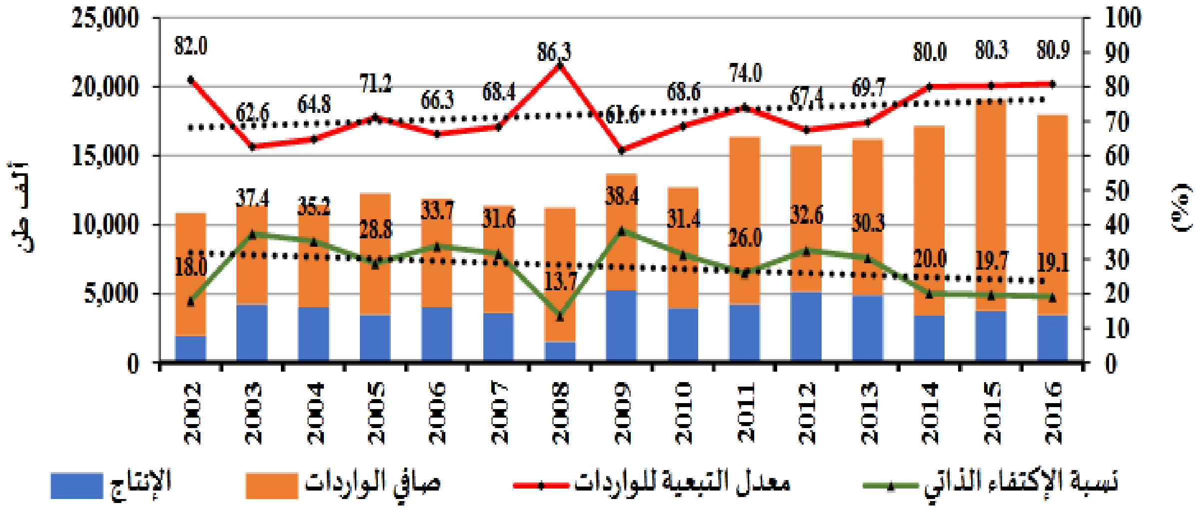
المصدر: ثورية الماجي، عبد القادر أوزال، مرجع سابق. ص. 238.

بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لترقية الإنتاج الزراعي وتشجيعه بما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي للمواطن الجزائري وبما يقلص من فاتورة الأغذية من قيمة الواردات، فإن المعطيات التي يقدمها الشكل رقم 02 تبين ضعف تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية بالرغم من الارتفاع النسبي من 0.1 % إلى 0.4% خلال الفترة المحددة في الشكل أعلاه.

1- معدل الاكتفاء الذاتي والتبعية لواردات الحبوب

من أهمية هاذين المؤشرين في إبراز مدى قدرة البلد على تأمين احتياجات المجتمع من الحبوب– بالأخص القمح-باعتبارهاموادا أساسية تدخل ضمن النظام الغذائي الوطني، ودرجة الخطر الذي يهدد السيادة الغذائية للبلد في حالة وجود تبعية مفرطةللخارج من أجل تغطية الطلب على هذه المادة الضرورية.

الشكل رقم 04: تطور الاستهلاك ومؤشري الاكتفاء الذاتي لواردات مجموعة الحبوب (2002-2016)



المصدر: توفيق غفصي مرجع سابق. ص. 31.

تتشكل الحبوب المستهلكة في الجزائر بشكل أساسي من القمح بنسبة متوسطة قدرها59%والذرة ب23%والشعير ب 10% وفول الصوجا ب8%الحبوب، فيحين تم تغطية الحصة الأكبر عن طريق الاستيراد، وهو بذلك يعكس التبعية الشديدة للوارداتالخارجية من هذه المواد الاستراتيجية، ويظهر درجة الخطر الذي يهدد السيادة الغذائية للجزائر في هذا المجال، فضلا عن حجمالاستنزاف لموارد البلد من العملة الصعبة في سبيل استيراد الحبوب، حيث تصنف الجزائر في المراتب الأولى عالميا من حيث استيراد منتوج القمح.

2- تطور نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي

من مخرجات السياسات الزراعية هو تحقيق توفر غذائي (كمية الغذاء الموجودة فعليا الإنتاج الوطني، الاحتياطيات، الواردات التجارية، ...) خاصة فيما يخص المواد الأساسية حيث نشرت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية معطيات بخصوص تحسن وفرة المنتجات الزراعية، ولا سيما من أجل: القمح (القمح الصلب والقمح اللين) بنسبة 29٪، البقوليات (39 ٪)، الخضروات (184 ٪)، البطاطا (235 ٪)، الحمضيات (115٪)، التمور (80 ٪)، الحليب (69 ٪)، اللحوم الحمراء (28 ٪)، اللحوم البيضاء (100٪)، البيض (162٪).[1]

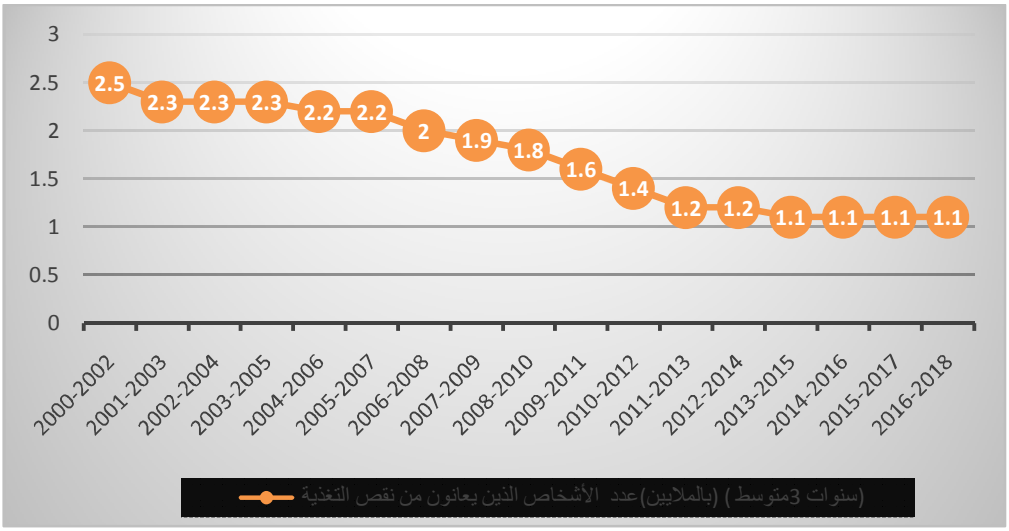
كما تقدم لنا معطيات الفاو في الشكل رقم 03 رؤية حول تناقص كبير في معدل الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية خلال الفترة 2000-2018 حيث إنتقل من 2.5 مليون نسمة خلال

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مرجع سابق.

متوسط السنوات الثلاثة 2000-2002 إلى أقل من 1.1 مليون نسمة خلال متوسط السنوات الثلاثة 2016-2018 بالرغم من الارتفاع في النمو الديمغرافي.[1]

الشكل رقم 05: عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية (بالملايين) متوسط 3 سنوات 2000-2018

الوحدة: مليون نسمة



المصدر: https://www.fao.org/faostat/fr/country/4

إن المعطيات السابقة تشير إلى تحسن في الوفرة الغذائية على المستوى الكلي، كما تبين الاحصائيات تحسن نصيب الفرد من الانتاج الغذائي خلال العقد الأول من الألفية الثانية بنسبة 37.4%، كما سجلت الفترة بين 2009-2013 تحسنا بمعدل 33.8% وهي مرحلة دخول سياسة التجديد الفلاحي حيز التطبيق، إلا أن المؤشر بدأ في التراجع بعد عام 2014 بسبب تراجع الإنتاج واللجوء للاستيراد لتغطية العجز الداخلي، ولا يمكن لمؤشر نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي أن يوفر لنا معلومات عن واقع الأمن الغذائي فيمكن أن يوفر لنا مؤشر الواقع التغذوي رؤية واقعية، فتطورت قيمة غذاء الجزائريين من حيث نسب البروتينات من مصادرها النباتية إضافة إلى تحسن القيمة الطاقوية في غذاء الجزائريين.[2] قدرت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الحصة الغذائية للمواطن الجزائري بـ 3296 سعرة حرارية / يوم / ساكن خلال الفترة 2009-2013، فعلى المستوى النوعي تحتل

[1] Organisation pour l'alimentation et l'agriculture (FAO),"Algérie QUELQUES INDICATEURS", https://www.fao.org/faostat/fr/#country/4, Accéder le : 06/10/2022.

[2] ثورية الماحي، عبد القادر أوزال، مرجع سابق. ص ص. 240-241.

المنتجات النباتية وزنا كبيرا في تركيبة الحصة الغذائية (بمعدل 90٪ من مدخول السعرات الحرارية في المتوسط السنوي في الفترة 1963-2013).[1]

3- ارتفاع الإنفاق على غذاء الأسرة

أشارت دراسة لمكتب الإحصاء الوطني حول استهلاك الأسرة إلى أن الإنفاق على الغذاء قدر بنحو 1،875 مليار دينار جزائري في عام 2011، وهو ما سجل معامل مضاعف على المستوى الوطني بلغ 2.7 مقارنة بالمسح الذي أجري عام 2000؛ في عام 2011 تم تخصيص ما يقرب من 42٪ من إنفاق الأسرة الجزائرية لتغطية احتياجاتها الغذائية، مع ذلك فإن حصة الإنفاق في الميزانية المخصصة للغذاء تختلف باختلاف المناطق (الريفية أو الحضرية)؛ يكشف هيكل الإنفاق على الغذاء حسب المنتج أن منتجات الحبوب (الخبز والدقيق والسميد والمعكرونة والأرز) تحتل المرتبة الأولى بنسبة 17.5٪ من الإنفاق، تليها الخضروات الطازجة (14.4٪) واللحوم الحمراء (13.3٪).[2]

المبحث الثالث: تحديات صانع القرار في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

مع الإقرار بدور السياسات الحكومية في النهوض بالقطاع الزراعي في الجزائر وتحقيق قفزات في نسب الإنتاج الزراعي والغذائي، والتي صاحبت فترة الاستقرار السياسي الداخلي في البلاد، فإن القطاع الفلاحي يعاني من تحديات ومعوقات عملية تحد من النتائج الإيجابية التي يمكن أن تضمن استقرار غذائي داخلي وتحقيق أمن مستدام يضمن حقوق الأجيال القادمة.

المطلب الأول: تحديات الموارد المائية والتحديات التكنولوجية

وتتمثل أساسا في ما يلي:

1- تحديات الموارد المائية

تعتبر الموارد المائية في الجزائر محدودة وموزعة بطريقة غير منسجمة، وقد زادت الوضعية سوءا خاصة في العقدين الأخيرين بسبب الجفاف والتلوث وسوء التسيير و إذا كان المخزون المائي في الجزائر يقدر ب (19مليار) متر مكعب في السنة فإنه بالمقابل نحصل عل حوالي (600 متر مكعب) للفرد سنويا من خلال هذه المعطيات يتضح لنا أن الجزائر تقع ضمن الدول الفقيرة من الموارد المائية، ويتوزع المخزون المائي في الجزائر كما يلي: 14.2 مليار متر مكعب سنويا، منها 12.4 مليار متر مكعب من المياه السطحية، و1.8 مليار متر مكعب من المياه الجوفية، 5 مليارات متر مكعب سنويا هي نصيب

[1] Omar Bessaoud, Jean-Paul Pellissier, Jean-Pierre Rolland, Wided Khechimi. Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie. [Rapport de recherche] CIHEAM-IAMM. 2019, pp. 33-35.

[2] Ibid. pp. 32-33.

المناطق الصحراوية والتي تتكون من المياه الجوفية غير قابلة للتجديد، يضاف لكل هذه الصعوبات التوزيع غير العادل بين مناطق الوطن الشرق والغرب والجنوب مع عدم إنتظامها.

2- التحديات التوجهية والتكنولوجية

تلعب التكنولوجيا الزراعية دورا رئيسيا في تحديد كمية الإنتاج، لكن في الجزائر مازال الاعتماد على الطرق التقليدية فهي تعتمد على العمل اليدوي الإنساني أو الحيواني أكثر من كونها تعتمد على الآلات والمعدات، و هذا ما يؤثر على القطاع الزراعي بانخفاض إنتاجيته، فهو يعاني نقصا كبيرا في استعمال الأسمدة الفلاحية والمعدات الحديثة الضرورية لمكننة القطاع، ففي ظل التخطيط المركزي كانت الأسعار محددة إداريا مما جعل هذه المستلزمات تتحول إلى غير الفلاحين لتظهر بأسعار عالية في السوق الموازية يعجز الفلاح على اقتنائها بسبب ارتفاع تكلفتها من جهة وصعوبة الحصول على القروض من جهة ثانية، بعد الإصلاحات و ما إنجر عنها من تحرير للمتغيرات الاقتصادية وعلى أراسها تحرير الأسعار ورفع الدعم عرفت الأسعار قفزة هائلة تضاعفت عدة مرات جعلت الفلاحين عاجزين عن اقتناءها. ومنه يمكن التطرق أيضا إلى التحديات التالية:

2-1- مشاكل الإرشاد والبحث الزراعي

يمثل الإرشاد الزراعي حلقة الوصل بين مراكز البحوث الزراعية والمصادر التقنية الأخرى كالمنتجين والزراعين وإقناعهم بتبني النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض الكلفة وتحسين الإنتاجية والنوعية، كما يناط بها التعرف على المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعين وتحديدها ونقلها إلى مراكز البحوث الزراعية لدراستها وتحديد الأساليب الملائمة للتعامل معها، و قد بذلت الدولة جهودا لا يستهان بها على هذا الصعيد بإقدامها على تأسيس معاهد للبحث في الإقتصاد الزراعي، ووضع بنك للمعلومات وبرامج للتدريب والإرشاد الزراعي و تنفيذها و كذا تسخير التكنولوجيا الزراعية في مجال الهندسة الوراثية، التي إن عممت سوف تحدث تغيرات في مجال الإنتاج الغذائي.[1]

2-2- عدم الاستقرار وغياب القدرة على التنبؤ

إن السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وكذا التغيرات المناخية يمكن أن تتطور ويكون لها أثارا مباشرة على القطاع الزراعي، تشكل هذه التغيرات أخطارا يجب أخذها بعين الاعتبار بجدية والتي يجب على القطاع أن يعد لها ويفكر في تدابير للتأقلم معها أو التقليص من تداعياتها. وكمثال على ذلك، في حالة حدوث أزمة مالية خطيرة أو تحولات ضرفيه، فإن التبعية القوية للموارد النفطية،

[1]- هاجر جبار، "تقييم القطاع الزراعي في الجزائر"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، ع 14، ديسمبر 2018، ص. 64.

يمكن أن تشرع في (تقليص أو توقيف) كيفيات دعم القطاع والإضرار بتنفيذ السياسات والبرامج الزراعية.[1]

المطلب الثالث: آليات ضمان أمن غذائي مستدام في الجزائر

إن تزايد مشاكل الغذاء في العالم بأسره ومعاناة العديد من الدول من فجوة الغذاء يتطلب أن تنتهج الجزائر لمجابهة هذه التحديات جملة من الآليات يمكن تصنيفها في حسب نظرنا إلى:

1- الآليات الاجرائية: حيث يمكن العمل عليها من خلال ما يلي:

- توفير تدعيم القطاع بمختلف مستلزمات الإنتاج الزراعي من مكننة، بذور محسنة، أسمدة... وغيرها.

- منح الامتيازات والتسهيلات للمزارعين الراغبين في إنتاج المحاصيل الزراعية التي تعاني الدولةنقصا فيها.

-تشجيع الشباب الجزائري من خلال تسهيلات وحوافز مادية بغرض جذبهم لممارسة النشاط الزراعي ولتدارك العجز الحاصل في القطاع.

-تشجيع الاستثمارات في الصحراء الجزائرية التي تعرف مؤخرا تنامي انتاج البطاطا على غرار منطقة وادي سوف وغيرها.

2- الآليات القانونية: وتتمثل أساسا في:

-توفير قوانين ملائمة وتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي بشكل صارم، بتوزيع الملكيات الزراعية الكبيرة لذوي الاختصاص من الكفاءات الزراعية.

-جذب الاستثمارات والخبرات الأجنبية من خلال وضع أطر قانونية تعمل على تسهيلإ جراءات الاستثمار وتوفر البيئة العملية المساعدة.

-تحرير المحاصيل والمنتجات من القيود السياسية والجمركية، وتحرير التجارة بالسلع الزراعيةالمحلية وتوفير الحماية من منافسة المنتجات الأجنبية.

3- الآليات المؤسساتية: وتشمل هذه الآليات ما يلي:

-إقامة خلايا ومراكز معنية بتطوير وتحسين الإنتاج الغذائي بتبني سياسات واستراتيجيات مدروسة.

-تشجيع انشاء المؤسسات الصغيرة التي تهتم بالمشاريع الزراعية النوعية والتي تعنىبزيادة الإنتاج وتحسينه.

-عمل المؤسسات الرسمية على صياغة السياسات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج وتوفيرالغذاء كهدف

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، مرجع سابق. ص. 39.

استراتيجي تسعى أي دولة إلى تحقيقه، وتجنبا لمخاطر استخدام الغذاءكأداة لممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية من قبل الدول المصدرة.

-ضرورة عمل المؤسسات الرسمية على وضع سياسات فعالة لمواجهة الارتفاع الحادلأسعار السلع الغذائية.

- إنشاء كتيب تحت مسمى السلامة الغذائية في الجزائر على شكل دفتر شروط يتضمن مجموعة من الرؤى والاستراتيجيات حول أساسيات ارساء سلامة الغذاء واجبار المتعاملين في المجال التقيد بها عند مباشرة أعمالهم.

أثبتت جميع مراحل السياسات الزراعية المعتمدة منذ الاستقلال عدم استقرار المناهج الزراعية المتبعة مما أدى إلى إهدار جميع القوى الإنتاجية خاصة العقار هذا الأخير الذي كان ولا يزال عقبة تحقيق الأمن الغذائي بسبب السياسة غير الواضحة في مجال تسييره، فأصبحت الأرض عرضة للنهب والاستغلال اللاعقلاني. لذلك أصبح من الصعوبة زيادة حجم الإنتاج الزراعي من أجل تغطية الفجوة الغذائية التي تعاني منها الجزائر في ظل التحولات الراهنة التي تقودها الدول الصناعية.

إن المتأمل لأوضاع القطاع الزراعي في الجزائر يلاحظ التخلف النسبي له، وذلك بالرغم من الموارد الأرضية والبشرية والمائية والفنية والمادية المتاحة نسبيا، حيث لاحظنا أن القطاع الزراعي مازال يعاني من مظاهر الإهمال والتخلف، وتعتبر الفجوة الغذائية التي تزداد اتساعا، بجانب مظاهر التخلف الأخرى بالقطاع الزراعي كما يعكسها تدنى العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الفنية مقارنة بقول ومناطق العالم الأخرى، نتيجة واضحة لتخلف وإهمال القطاع الزراعي. فالقطاع الزراعي في الجزائر يعيش كثيرا من المشاكل سواء كانت طبيعية أو بنائية أو تنظيمية أو مشكل تسيير وغيرها، وهي التي تؤدي إلى كلفة إنتاج عالية وتدني في مستوى الإنتاجية كما ونوعا، مما يترك أثره السلبي المباشر على الأمن الغذائي، بحيث تضطر الدولة لتأمين غذاء مواطنيها باللجوء للاستيراد على حساب الميزانية المتأتية من الريع النفطي.

خلاصة الفصل الثاني

في ختام هذا الفصل، يتضح أن صناعة القرار المرتبطة بالأمن الغذائي في الجزائر تواجه تحديات معقدة، تتراوح بين العوامل الداخلية كالتغيرات المناخية وندرة الموارد المائية، والعوامل الخارجية كتقلبات الأسواق العالمية وارتفاع أسعار الواردات. وعلى الرغم من الجهود الحكومية لتعزيز الاكتفاء الذاتي عبر سياسات دعم الزراعة وتنويع مصادر الاستيراد، إلا أن النموذج القائم لا يزال يعاني من هشاشة هيكلية، حيث تسيطر الواردات الغذائية على نسبة كبيرة من احتياجات السوق المحلي، مما يجعل البلاد عرضة للصدمات الاقتصادية والجيوسياسية.

من ناحية أخرى، تبرز إشكالية التنسيق بين السياسات الزراعية والصناعية والبيئية، حيث يغيب في كثير من الأحيان التكامل بين الخطط التنموية، مما يضعف فاعلية البرامج الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي. كما أن الاعتماد على النفط كرافد أساسي لتمويل الواردات الغذائية يشكل خطرا استراتيجيا في ظل تقلبات أسعار الطاقة عالميا.

غير أن الفرص متاحة لتحويل التحديات إلى نقاط قوة، عبر تعزيز الاستثمار في الزراعة المستدامة، وتطوير البنية التحتية الريفية، وتبني التكنولوجيا الحديثة لزيادة الإنتاجية، بالإضافة إلى تفعيل الشراكات الإقليمية والدولية لضمان سلاسل إمداد مرنة. كما أن تعزيز الشفافية في صناعة القرار وإشراك الخبراء والمجتمع المدني قد يسهم في صياغة سياسات أكثر استباقية وتوازنا بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

في النهاية، يبقى الأمن الغذائي في الجزائر قضية وجودية مرتبطة بالاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يتطلب تبني رؤية شاملة تعالج جذور الأزمات وتستشرف المستقبل بخطط استراتيجية طويلة المدى، مع مراعاة التوازن بين السيادة الوطنية والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي.

الفصل الثالث :

مستقبل الأمن الغذائي في الجزائر

في ظل توجهات صانع القرار 2025-2029

مقدمة الفصل الثالث

يعد الأمن الغذائي من القضايا الحيوية التي تواجه الجزائر، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والبيئية المتزايدة. حيث سيتم في هذا الفصل استكشاف مستقبل الأمن الغذائي في الجزائر خلال الفترة 2025-2029، مع التركيز على توجهات صانع القرار والسياسات المتبعة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام. حيث تتضمن هذه التوجهات تعزيز الإنتاج المحلي، تحسين سلاسل الإمداد، وتبني تقنيات الزراعة الحديثة. كما سيتم تناول تأثير التغيرات المناخية، والموارد المائية، والتحديات الاقتصادية على قدرة الجزائر في تحقيق الاكتفاء الذاتي. من خلال تحليل السياسات الحالية والمستقبلية، يمكن فهم كيف يمكن للجزائر أن تواجه هذه التحديات وتضمن غذاء كافيا ومستداما لشعبها في السنوات القادمة. وهو ما سيتم البحث فيه من خلال الدراسة التطبيقية ومنه الوصول لمخرجات تخدم موضوع الدراسة

المبحث الأول: توقعات المؤسسات العالمية لمستقبل الأمن الغذائي الجزائري

تعتبر توقعات المؤسسات العالمية لمستقبل الأمن الغذائي الجزائري محورا هاما لفهم التحديات والفرص التي تواجه البلاد في هذا المجال. تتناول هذه التوقعات التحليلات المتعلقة بالإنتاج الزراعي، والموارد المائية، والتغيرات المناخية، وتأثير السياسات الاقتصادية. حيث تسعى المؤسسات العالمية إلى تقديم رؤى مستندة إلى بيانات دقيقة تساعد صانعي القرار في وضع استراتيجيات فعالة. كما تتناول التوقعات تأثير العوامل العالمية والمحلية، مما يسهم في تعزيز قدرة الجزائر على تحقيق الأمن الغذائي والاستجابة للاحتياجات المتزايدة للسكان.

من خلال دراسة هذه التوقعات، يمكن التعرف على الاتجاهات المستقبلية التي قد تؤثر على النظام الغذائي الوطني وسبل تطويره بما يتماشى مع المتغيرات العالمية.

المطلب الأول: الوضع الغذائي والتغذية في الجزائر من وجهة نظر المؤسسات الدولية

تشير التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة، والبرنامج الغذائي العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الصحة العالمية، إلى تقدم ملحوظ في مجال الأمن الغذائي في الجزائر. حيث تشير هذه التقارير إلى أن الجزائر تتمتع حاليا بوضع غذائي مريح، حيث حققت إنجازات بارزة بين عامي 2018 و2020، تفوق العديد من الدول، بما في ذلك مصر، وتظهر نتائج مماثلة لدول ذات دخول مرتفعة. يلاحظ أن معدل انتشار نقص التغذية في الجزائر أقل من 2.5%، مما يعني أن نسبة سكانها الذين يعانون من نقص التغذية منخفضة مقارنة بـ 4.2% في المغرب، و3% في تونس، و5.4% في مصر.[1]

[1] -FAO, FIDA, OMS, PAM et UNICEF. 2021. *L'État de la sécurité alimentaire et de la nutrition dans le monde 2021. Transformer les systèmes alimentaires pour que la sécurité alimentaire, une meilleure nutrition et une alimentation saine et abordable soient une réalité pour tous*. Rome, FAO.

الجدول رقم (04) يمثل انتشار نقص التغذية (بالنسبة المئوية)

	2006-2004	2020-2018
العالم	**12.3**	**8.9**
بلدان ذات دخول مرتفعة	**أقل من 2.5**	**أقل من 2.5**
الجزائر	**6.7**	**أقل من 2.5**
المغرب	**5.5**	**4.2**
تونس	**4.3**	**3.0**
مصر	**6.4**	**5.4**

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة، البرنامج الغذائي العالمي. (روما 2021)

تشير النتائج المتعلقة بانتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد أو المعتدل خلال الفترة 2018-2020 إلى تقدم واضح في الجزائر،[1] حيث انخفضت النسبة من 22.9% في 2004-2006 إلى 17.6%، مما يعكس تراجعا قدره 5.3 نقاط. هذه النسبة ليست فقط أقل من المتوسط العالمي (27.7%)، بل تضع الجزائر أيضا فوق متوسط بلدان شمال إفريقيا والجوار.

ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أن الجزائر قد حققت مستوى مقبولا من التغذية. رغم أن متوسط السعرات الحرارية اليومية ارتفع من 1723 كيلو كالوري في 1962 إلى 3379 كيلو كالوري في 2021، متجاوزا توصيات منظمة الصحة العالمية (2700 كالوري)، إلا أن مشكلات مثل الهزال وتأخر النمو لدى الأطفال دون سن الخامسة لا تزال قائمة.

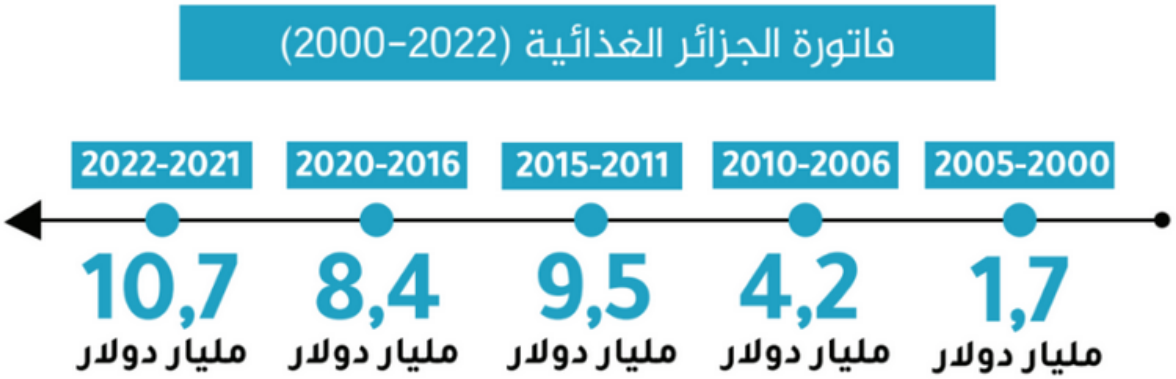
تشير البيانات أيضا إلى انتشار فرط الوزن بين الأطفال وسمنة البالغين وفقر الدم بين النساء في سن الإنجاب، مما يدل على وجود اختلالات غذائية.

تعتبر سياسة واردات الغذاء من العوامل الرئيسية في هذه الوضعية، حيث تعتمد الجزائر بشكل كبير على الاستيراد لتلبية احتياجات السوق الداخلية، مما يجعلها واحدة من أكبر مستوردي الحبوب عالميا. في ظل نقص الإنتاج والنمو السكاني الملحوظ، تستورد الجزائر نحو 75% من احتياجاتها من الحبوب، وأكثر من نصف استهلاكها من الحليب، مما ساهم في زيادة فاتورة الواردات الغذائية إلى أكثر من 10 مليارات دولار خلال العقدين الماضيين.[2]

[1]- بحسب تعريف منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة، انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الخطير بين السكان، بناء على سلم قياس انعدام الأمن الغذائي المعاش(Food Insecurity Experience Scale) ، هو تقدير لنسبة مئوية من سكان بلد يجدون صعوبة في ولوج كاف إلى الأطعمة والمغذيات من أجل نمو وتطور عاديين وحياة نشيطة وسليمة

[2]

الشكل رقم (06) : فاتورة الجزائر الغذائية (2000-2022)



المصدر: تقارير تجارة الجزائر الخارجية .

يتعلق ثاني عوامل تفسير الأمن الغذائي بتقدم قدرة السكان الشرائية بفضل هذه المداخيل السنوية المتاحة للأسر، كما يتعلق بسياسة دعم أسعار المنتجات الأساسية التي طبقتها الجزائر في العقود الأخيرة. فالمواد الأساسية (القمح والخضر المجففة والحليب والسكر والزيوت الغذائية) مدعومة، وقد جرى تأجيل إصلاح نظام الدعم الوارد في قانون مالية العام 2022 بسبب تحسن في العائدات الخارجية ناتج عن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والغاز اللذين تصدرهما الجزائر، ما جعل سعر الخبز والسميد والعجائن لم يتغير كثيرا في السنتين الأخيرتين، قياسا بأسعار القمح العالمية. ومن هنا تواصل أشكال الدعم الغذائية هذه تصحيح التفاوتات الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي للأسر الأشد تأثرا بارتفاع الأسعار .

المطلب الثاني: مساندة البنك وصندوق النقد الدوليين لسياسة الجزائر الغذائية

تبرز تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الأخيرة توافقها مع استنتاجات منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة، وكذلك مع تلك الصادرة عن خبراء منتدى دافوس، الذين صنفوا الجزائر ضمن البلدان "الرائدة" في مجال الأمن الغذائي في عام 2023. تشير هذه التقارير إلى أن "الجزائر ضاعفت، منذ العام 2000، إنتاجها الغذائي للفرد، فيما انتقل نقص التغذية من 8% من السكان إلى أقل من 3%، وهي أدنى نسبة في إفريقيا".

كما يسجل الخبراء في تقاريرهم أن "حصة الإنتاج الزراعي للفرد تضاعفت بفضل فعالية النموذج الزراعي المعتمد من قبل السلطات العمومية الجزائرية". وبذلك، تصنف الجزائر، بحسب البنك وصندوق النقد الدوليين، ضمن البلدان "ذات الاستقرار الغذائي"، في نفس فئة معظم البلدان الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والصين، وروسيا، والبرازيل، وأستراليا.

تعتبر الدولة الجزائرية، في نظر هاتين المنظمتين الدوليتين، أنها "نجحت في التحكم في عمليات تكوين السوق المحلية" و"التدخل لدعم الأسعار عندما ارتفعت الأسعار الدولية" في سنة 2022. وتظهر التقارير أن الواردات واللجوء إلى المبادلات في الأسواق العالمية قد أتاح للجزائر بلوغ أهداف الأمن الغذائي.

يذكر البنك الدولي أن الجزائر "جعلت نفسها في محمية، في السنوات الأخيرة، بالتزود من الأسواق العالمية بقصد تغطية معظم حاجاتها الغذائية". تؤكد هذه المنظمة الدولية، التي تتبنى العقيدة النيوليبرالية، أن اللجوء إلى الأسواق العالمية يمثل وسيلة جيدة لتدبير الأمن الغذائي، بشرط توفر القدرة على تعبئة موارد مالية داخلية هامة، خصوصا في فترات الأزمات التي تضرب الأسواق العالمية. على سبيل المثال، اضطرت الجزائر في العام 2022 إلى تعبئة أكثر من 1.2 مليار دولار (أي أكثر من 53% قياسا بالعام 2021) لمواجهة ارتفاع الأسعار العالمية للحبوب والمنتجات الحليبية.

تشترك تقارير صندوق النقد والبنك الدوليين الأخيرة في تقييم إيجابي للتوجهات الاقتصادية المستوحاة من الليبرالية التي تبنتها الدولة الجزائرية. يسجل البنك الدولي أن السياسة الزراعية الجزائرية اتخذت تدابير تشجع على الاستثمار الزراعي الخاص، عبر إلغاء الضريبة على الدخل الإجمالي. وباتت المداخيل الناجمة عن أنشطة الزراعة وتربية الماشية معفية من تلك الضريبة لمدة عشر سنوات، حال التزامها باستثمار أراض زراعية.[1]

كما سجل البنك الدولي الإجراءات المتخذة في 2021-2022 للترخيص للمنشآت الزراعية والصناعية في قطاع الصناعة الغذائية باستيراد حر للأبقار (لإنتاج الحليب) والتجهيزات الزراعية أو التحويلية (المخصصة لصناعات السكر والزيوت الغذائية). ورحب البنك الدولي بإجراءات الضبط المخولة للديوان المهني الجزائري للحبوب، مؤكدا أن هذه القرارات تندرج "في إطار الجهود الرامية إلى تحكم أفضل بعمليات تموين السوق" و"ضمان الأمن الغذائي".

عبرت المؤسستان (صندوق النقد والبنك الدوليين) عن رضاهما عن الإجراءات التي ألغت معظم قيود الولوج إلى الموارد العقارية، مما يسهل على المنشآت الأجنبية (تركية وإسبانية وإيطالية) إقامة شراكات مع منشآت زراعية خاصة محلية. نفذت السلطات الجزائرية "عملية تطهير للعقار الزراعي" لاسترجاع المساحات غير المستغلة، حيث تروم وزارة الزراعة استعادة 750 ألف هكتار من الأراضي التي

[1]- اتجاهات الأمن الغذائي في عام 2024 وما بعده في : https://blogs.worldbank.org/ar/voices/atjahat-alamn-alghdhayy-fy-am-2024-wma-bdh

سبق إسنادها إلى عمال سابقين في الأملاك الزراعية العمومية وبقيت غير مستغلة، بهدف إعادة توزيعها على مستثمرين خواص أكثر ثراء.

تستند هذه السياسة الزراعية إلى نموذج تنمية اقتصادية يتميز بتنوع ضعيف، ونقص تصنيع، وتبعية للأسواق الخارجية، حيث تبلغ نسبة انفتاح الاقتصاد حوالي 60%. تدعم التوجهات الإستراتيجية لهذه السياسة الزراعية إطلاق الاستثمارات الخاصة والعامة، مع مراهنة على قدرة القطاع الخاص على النهوض بدور فاعل في التنمية، وتشجيع تطوير تحالفات مع رأس المال الخاص المحلي أو الدولي (شراكة قطاع عام/قطاع خاص).

تستهدف أدوات هذه السياسة العمومية تحويلات مالية عمومية لدعم شراء مدخلات وتجهيزات زراعية لصالح مستثمرين خواص، ولإنجاز بنية تحتية زراعية (مرافئ وصوامع تخزين وكهرباء ومسالك طرقية وحفر آبار وتجهيزات ري.. إلخ)، وأخيرا دعم المنتجات الغذائية الأساسية (الحبوب والخضار المجففة والحليب الطري).

تندرج هذه السياسة الزراعية العمومية في سياق اقتصادي كلي يحظى برضا المؤسسات الدولية، حيث يساند البنك الدولي السلطات الجزائرية التي "بذلت جهودا هامة من أجل تحفيز الاستثمار الخاص والأجنبي"، لاسيما عبر قانون محروقات جديد (2019)، والإلغاء التدريجي للقيود على الأسهم الأجنبية (2020) وقانون استثمار جديد (2022).

يشيد البنك بالإصلاحات الرامية إلى تحسين "الانفتاح التجاري والتنافسية، لاسيما بإصلاحات أسواق المنتجات وسوق العمل"، ويدعو الحكومة بقوة إلى مواصلة "التطبيق الفعلي للإصلاحات الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال، لاسيما بقصد إتاحة مشاركة أكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد". [1]

تحت عنوان "الحفاظ على وجهة الانتقال"، يشير تقرير متابعة وضع الجزائر الاقتصادي (خريف 2022) إلى ضرورة تسريع تطبيق "الإصلاحات الهيكلية" الرامية إلى "تحرير" الولوج إلى العقار الزراعي، وخلق سوق مالية في الجزائر لإدراجها في مسار النظام المالي العالمي (قانون النقد والقرض).

يرى صندوق النقد والبنك الدولي أن تحقيق هذه "الإصلاحات الهيكلية" من شأنه أن يسهم في جعل القطاع الخاص محرك النمو.

[1]- تحديث الأمن الغذائي | استجابة البنك الدولي لتزايد انعدام الأمن الغذائي في:
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/food-security-update

المبحث الثاني: مستقبل الأمن الغذائي الجزائري وفقا لتقنيات الدراسات المستقبلية

يتناول مستقبل الأمن الغذائي الجزائري وفقا لتقنيات الدراسات المستقبلية مجموعة من السيناريوهات المتعددة التي تهدف إلى استشراف التحديات والفرص المحتملة. حيث تعتمد هذه الدراسات على تحليل البيانات والاتجاهات العالمية وفقا لتوجهات خبراء مختصين حيث تسعى هذه التقنية إلى توفير إطار شامل يساعد صانعي القرار على تطوير استراتيجيات مرنة ومستدامة، تضمن تحقيق الأمن الغذائي في مواجهة التقلبات الاقتصادية والبيئية. من خلال استشراف المستقبل، يمكن توجيه الاستثمارات نحو الابتكارات التكنولوجية، وتعزيز الإنتاج المحلي، وتحسين سلاسل الإمداد، مما يسهم في بناء نظام غذائي قوي وقادر على التكيف مع المتغيرات العالمية.

المطلب الأول: أسلوب دلفي في التنبؤ بمستقبل الأمن الغذائي الجزائري

أسلوب دلفي من الأساليب الحديثة للدراسات المستقبلية، وقد نال هذا الأسلوب اهتماما كبيرا في العديد من الدراسات. ولعل تفضيل كثير من الباحثين لأسلوب دلفي، يعود إلى عدد من المميزات التي يتصف بها هذا الأسلوب المشوق لدراسة المستقبل، وإمكانية استخدامه وفق المقاربة (الاستكشافية- الاستقرائية) للمستقبلات الممكنة أو المحتملة، أو وفق المقاربة الاستهدافية/ المعيارية لمستقبل مرغوب بعينه، أو وفق المقاربتين معا.[1]

1- استخدام تقنية دلفي في بناء السيناريو

يمكن إدماج تقنية دلفي والسيناريو مع بعض في عدة اتجاهات، فمن جهة يمكن إدماج السيناريو في بناء المداخلات التي تساهم في تحديد توجه الدراسة، وأيضا من خلال تقنية دلفي يمكن توجيه الآراء نحو توقع السيناريو المتوقع.

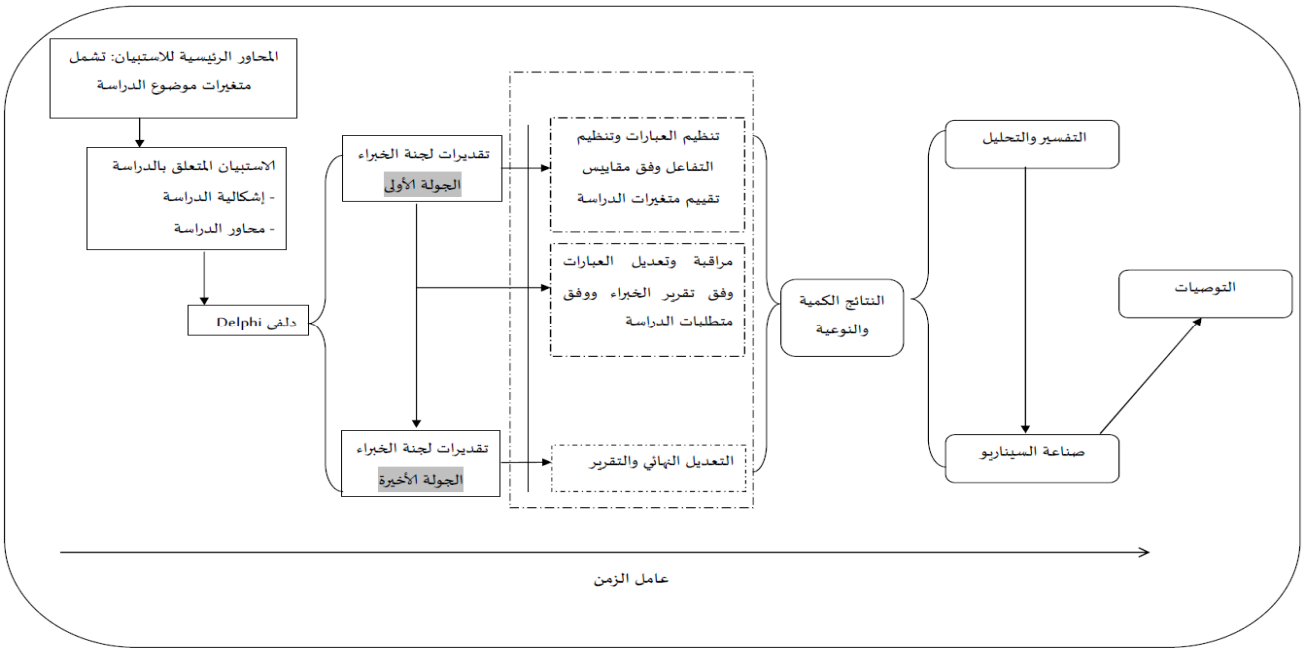
ومن الأمثلة على ذلك الدراسة التي أنجزت حول المنظورات التكنولوجية والاجتماعية حول مستقبل الطاقة في أوربا، حيث استخدمت نتائج مسوحات دلفي كعوامل ضمن عملية بناء السيناريو في تشكيل مختلف الجوانب، حيث تم وضع ثلاث سيناريوهات لعام 2030، والشكل الموالي يوضح أهم نقاط التداخل بين السيناريو وتقنية الدلفي.[2]

---

[1]- *Megan M. Grime and GeorgeWright*, Delphi Method, (University of Strathclyde Business School, Glasgow, UK, 2016), p03.

[2]- خميسه عقابي، "تقنية دلفي وأهميته في الدراسات المستقبلية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع 11، (جويلية 2017)، ص 103.

الشكل رقم (07): مراحل استخدام تقنية دلفي في بناء السيناريو والتوصيات



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على:[1]

المطلب الثاني: منهج وإطار الدراسة

من خلال هذا المطلب سيتم تحديد المنهج المعتمد في الدراسة وإطارها، مع تحديد مجتمع الدراسة والعينة المختارة، مع التطرق للأساليب الإحصائية لمعالجة البيانات.

1-الإطار العام الدراسة

حدد إطار الدراسة التطبيقية كما يلي:

1-2- الإطار المكاني

خصت الدراسة في إطارها المكاني دولة الجزائر بوصفها المكان الذي أجريت عليه دراسة الحالة.

1-2-الإطار الزمني

أجريت الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى2029،

[1]- *Heiko A. von der Gracht, The Future of Logistics Scenarios for 2025, The Delphi Technique for Futures Research, GABLER EDITION WISSENSCHAFT, 2008, pp 21-68*

- Adriano Bernardo Renzi, The Delphi method for future scenarios construction, 6th International Conference on Applied Human Factors and Ergonomics (AHFE 2015) and the Affiliated Conferences, elsvier, procedia manufacturing 2015, pp 5785-5791.

1-2-الإطار البشري

يتمثل في مجموعة من الخبراء مختصين في قضايا صناعة القرار والأمن الغذائي

2-تحديد عينة الدراسة

تتميز العينة الخاصة بدراستنا بأنها عينة قصدية، يبدأ اختيار هذه العينة من خلال حصر الأفراد الذين تنطبق عليهم شروط الدراسة من مجتمع البحث، حيث أنه في أسلوب دلفي يجب أن لا يتجاوز عدد الخبراء ثلاثون خبير، وقد تم تحديد العينة منهم، مع الحرص على تطبيق قواعد الاختيار. ويمكن أيضا هنا استخدام طريقة الأخذ عن طريق عينة كرة الثلج و هي طريقة أخذ العينات المستخدمة في الدراسات التي يجب تنفيذها لفهم المواد التي يصعب تتبعها ففي دراستنا سيكون من الصعب للغاية استقصاء جميع الخبراء المتخصصين في قضايا الأمن الغذائي وكذا صناعة القرار. وفي مثل هذه الحالات، تم تعقب عدد مناسب من هذه الفئة لاستشعار آرائهم حول مستقبل الظاهرة قيد الدراسة.

وقد تطلبت دراستنا اختيار 15 خبير من كلية الحقوق والعلوم السياسية وكلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير ممن هم مؤهلين للإجابة على أسئلة الاستبانة الموضوعة، حيث تم توزيع15 استمارة على مجموعة الخبراء استرجع منها حولي 08، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (05): نسبة استجابة أفراد العينة وعدد الاستبيانات الموزعة والمسترجعة

العينة	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المسترجعة والصالحة للتحليل	نسبة الاستجابة
الخبراء	15	08	%53.33

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثاني: أدوات جمع المعلومات

تأتي أدوات جمع البيانات تلبية لطبيعة الموضوع وخصوصيته وتبعا لما تقتضي له الحاجة للإجابة عن التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات.

1- أدوات جمع المعلومات

للحصول على المعلومات التي تستوفي جوانب الدراسة سيتم الاعتماد على الأدوات الآتية:[1]

1-1- الملاحظة

تعرف الملاحظة بأنها الانتباه للظواهر أو الحوادث وتتبع سيرورتها خلال مدى زمني يحدده الباحث، حيث استخدمت للتشخيص المباشر لمستقبل الظاهرة الإرهابية الجديدة في ليبيا.

1-2- المقابلة

تمثل المقابلة لقاء أو اتصال بين طرفين (سائل ومجيب) للحصول على معلومات وبيانات، حيث تم الاعتماد على المقابلة الشخصية مع بعض الخبراء.

1-3- الاستبيان

عبارة عن نموذج يضم مجموعة أسئلة وجهت للخبراء من أجل الحصول على معلومات حول موضوع الدراسة، حيث يتم الاستعانة بها في جمع أكبر عدد ممكن من المعلومات التي تخص الدراسة.

1-4- الوصف العام للاستمارة

سيتم في هذا المطلب التطرق لأهم مكونات استمارة الجولة الأولى من خلال تناول أهم المتغيرات الموضوعة فيها، وذلك وفقا لما يلي:

أ- تصميم استمارة استبيان

تكونت الاستمارة النهائية من محورين أساسيين، ضم كلا منهما أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة والتي قسمت وفقا لما يلي:

[1]- محمد عبد الله العوامره، "بحوث التسويق بين النظرية والتطبيق"، (دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012)، ص ص:167-169.

الجدول رقم (06): توزيع عبارات الاستبيان على محاور الدراسة

المحور	
المحور الأول : البيانات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة	
التوقع الأول	سيناريو الوضع الراهن
التوقع الثاني	السيناريو التفاؤلي
التوقع الثالث	السيناريو التشاؤمي

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على استمارة الاستبيان (الجولة الأولى)

ب- تصميم المحور الأول

تضمن المحور الأول مجموعة من البيانات الشخصية والوظيفية تعلقت أساسا بـ(الاسم وكان اختياري، الدرجة العلمية، التخصص، طبيعة عمل الخبير.

ج- تصميم المحور الثاني

تضمن المحور الثاني ثلاث توقعات أساسية تتعلق بمستقبل الظاهرة قيد الدراسة وهي سيناريو الوضع الراهن، السيناريو التفاؤلي والسيناريو التشاؤمي.

المطلب الثالث : تحليل توقعات عينة الدراسة (الخبراء)

وسيتم توضيح ذلك وفقا لما يلي:

1- تحليل نتائج (التوقع الأول) وفق سيناريو الوضع الراهن

الذي اقترح فيه أنه: "يمكن أن يكون هناك استمرار لمعدلات الأمن الغذائي الحالية مع تسجيل تحسن تدريجي وكذا استمرار الاعتماد على الواردات بنسبة 40%." حيث رد الخبراء على هذا التوجه بأنه:

في هذا السيناريو، يمكن تصور أن الجزائر ستشهد استمرارا للاتجاهات الحالية في قطاع الأمن الغذائي، مع بذل جهود متواصلة لتحقيق تحسنات طفيفة على المدى الطويل. سيبقى مستوى الاكتفاء الذاتي في معظم السلع الغذائية الأساسية كما هو عليه تقريبا، مع إمكانية تحقيق زيادات هامشية في إنتاج بعض المحاصيل أو المنتجات الحيوانية نتيجة للبرامج الحكومية والدعم المقدم للقطاع الزراعي، كما قد تشهد البلاد تطورا بطيئا في تبني تقنيات زراعية حديثة، وتحسينا تدريجيا في البنية التحتية الريفية ولكن بوتيرة لا تحدث تغييرات جذرية في هيكل الإنتاج الغذائي الوطني.

سيستمر الاعتماد الكبير على الواردات لتلبية جزء كبير من الاحتياجات الغذائية للسكان، مع بقاء نسبة الاستيراد عند حوالي 40 بالمئة. هذا يعني أن الجزائر ستظل عرضة لتقلبات الأسعار في

الأسواق العالمية، والتغيرات في سياسات الدول المصدرة، وأي اضطرابات جيوسياسية قد تؤثر على سلاسل الإمداد الغذائي العالمية. على الرغم من الجهود المبذولة لزيادة الإنتاج المحلي، فإن عوامل مثل محدودية الموارد المائية، وتأثيرات تغير المناخ (مثل فترات الجفاف الطويلة وارتفاع درجات الحرارة)، والتحديات الهيكلية في القطاع الزراعي ستستمر في الحد من القدرة على تحقيق اكتفاء ذاتي أكبر بشكل ملحوظ.

من الناحية الإيجابية، فإن التحسن التدريجي قد يعني تحقيق بعض المكاسب في مجالات محددة. على سبيل المثال، قد تنجح بعض البرامج في زيادة إنتاج الخضروات والفواكه المحلية، أو تحقيق تقدم في تطوير قطاع الثروة الحيوانية بشكل يمكنه تلبية جزء أكبر من الطلب المحلي على اللحوم والألبان. قد يشهد القطاع الصناعي الغذائي نموا طفيفا، مما يساهم في إضافة قيمة للمنتجات الزراعية المحلية وتقليل الفاقد منها. بالإضافة إلى ذلك، قد تستمر الحكومة في اتخاذ بعض الإجراءات لتحسين إدارة المخزونات الاستراتيجية من المواد الغذائية الأساسية

ومع ذلك، فإن استمرار الاعتماد على الواردات بنسبة كبيرة يطرح تحديات مستمرة. أي ارتفاع كبير في الأسعار العالمية للغذاء سيؤثر بشكل مباشر على القدرة الشرائية للمواطنين وعلى الميزانية الحكومية المخصصة لدعم المواد الغذائية الأساسية، كما أن الاعتماد على الخارج يجعل الأمن الغذائي الوطني حساسا لأي تقلبات في العلاقات التجارية أو الأزمات الدولية، وعلى الرغم من التحسن التدريجي، فإن هذا السيناريو قد لا يكون كافيا لتحقيق درجة عالية من الاستقلالية الغذائية والمرونة في مواجهة التحديات المستقبلية الكبرى مثل تفاقم آثار تغير المناخ أو الأزمات الاقتصادية العالمية الحادة.

وتمت الإشارة أيضا أنه ستكون هناك وفرة في الإنتاج ومنه يتجه العرض نحو التحسن التدريجي والمستمر في حجم الطاقة الإنتاجية، خاصة بما تعلق بمنتوج القمح، وهذا لا يلغي أبدا ضرورة سد الفجوة من خلال استمرار الاعتماد على الاستيراد لتغطية الطلب الكلي

ايضا تمت الإشارة هناك من أشار إلى أن المعدلات الحالية ستستمر على ما هو عليه وقد يكون هناك تراجع طفيف في حجم الاستيراد خاصة شعبة القمح .[1]

[1]- مخرجات استمارات عينة الدراسة.

2- تحليل نتائج المحور الثاني (التوقع الثاني) السيناريو التفائلي

الذي اقترح فيه: انه يمكن: **"تحقيق الاكتفاء الذاتي بنسبة 70% في الحبوب عبر سياسات ناجحة وتقنيات متقدمة وقد يشمل هذا التحسن باقي قطاعات الأمن الغذائي الأخرى"**.. حيث رد الخبراء على هذا التوجه بأنه:

هذا السيناريو يمثل رؤية تفاؤلية طموحة لمستقبل الأمن الغذائي في الجزائر، وهو تحقيق الاكتفاء الذاتي بنسبة 70 بالمئة في الحبوب عبر سياسات ناجحة وتقنيات متقدمة، مع إمكانية امتداد هذا التحسن ليشمل باقي قطاعات الأمن الغذائي الأخرى.

ومنه اتجه الخبراء إلى القول بأن الجزائر ستنجح في تحقيق نقلة نوعية في إنتاج الحبوب، لتصل إلى مستوى اكتفاء ذاتي بنسبة 70 بالمئة. هذا الإنجاز الكبير في قطاع استراتيجي مثل الحبوب سيكون نتيجة لتطبيق مجموعة متكاملة وفعالة من السياسات والاعتماد الواسع النطاق على تقنيات متقدمة في مختلف مراحل الإنتاج. يمكن تصور أن الحكومة ستتبنى استراتيجيات زراعية مبتكرة، مدعومة باستثمارات كبيرة في البحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا، وتحديث البنية التحتية الزراعية بشكل شامل.

من بين السياسات الناجحة التي يمكن أن تساهم في تحقيق هذا السيناريو، نجد: تحسين إدارة الأراضي الزراعية وتوسيع المساحات المزروعة بالحبوب في المناطق ذات الإمكانات العالية، وتوفير الدعم المالي والتقني المحفز للفلاحين لتبني ممارسات زراعية حديثة ومستدامة الأكثر تفاؤلا في هذا السيناريو هو إمكانية امتداد هذا التحسن الكبير في إنتاج الحبوب ليشمل باقي قطاعات الأمن الغذائي الأخرى. فإذا نجحت الجزائر في تطبيق هذه السياسات والتقنيات المتقدمة في قطاع الحبوب، فمن الممكن أن يتم تكييف هذه النجاحات وتطبيقها في قطاعات أخرى مثل إنتاج البذور الزيتية، والخضروات والفواكه، والحليب ومشتقاته، واللحوم. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحقيق مستويات أعلى من الاكتفاء الذاتي في هذه القطاعات أيضا، مما يقلل بشكل كبير من الاعتماد الكلي على الواردات الغذائية ويحسن من مرونة النظام الغذائي الوطني وقدرته على مواجهة الصدمات الخارجية.

إن تحقيق هذا السيناريو التفاؤلي سيترتب عليه فوائد اقتصادية واجتماعية واستراتيجية كبيرة للجزائر. على الصعيد الاقتصادي، سيؤدي إلى تقليل الإنفاق على استيراد الغذاء، وتوفير العملة الصعبة، وزيادة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص عمل جديدة في المناطق الريفية. على الصعيد الاجتماعي، سيساهم في تعزيز الأمن الغذائي للمواطنين وضمان توفر الغذاء بأسعار معقولة ومستقرة. أما على الصعيد الاستراتيجي، فسيقلل من تبعية الجزائر للخارج في

توفير الغذاء الأساسي، ويعزز من سيادتها وقدرتها على اتخاذ القرارات بشكل مستقل في ظل الظروف العالمية المتغيرة.[1]

واتجه الخبراء أيضا للقول بأنه وحسب البرنامج المحدد في المدة 2024-2029 فالمتمعن للمجريات الميدانية يلحظ عدة مؤشرات تجعل السيناريو التفاؤلي أقرب والمتلائم مع الواقع من خلال:

- تدشين عديد محطات تحلية مياه البحر لاستغلالها كمياه شرب واستخدام مياه السدود حصرا لأغراض زراعية بما يساهم في تحقيق أمن مائي اجتماعي واقتصادي يساهم في توفير حجم ملائم في المياه بغض النظر عن حجم مواسم التساقط والتغيرات المناخية.

- القيام بمشاريع عملاقة في مجال الحبوب من خلال شراكات مع العديد من الدول على غرار ايطاليا، الصين، بغرض دفع الطاقة الإنتاجية في هذه المادة الإستراتيجية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

- القيام بمشاريع أخرى من خلال تشجيع الاستثمار المحلي في شعب أخرى كالحليب والفواكه ومواد زراعية أخرى بغرض تغطية الطلب المحلي.

- حظر استيراد المنتوجات الغذائية المنتجة محليا والذي من شأنه زيادة الطلب على المنتوج المحلي والرفع من تنافسيته.

- رقمنة القطاعات الإستراتيجية وخاصة قطاع الفلاحة والذي ساهم في تحديد فعلي لحجم الإنتاج الحقيقي ومنه العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي المتلائم مع حجم الطلب

3- تحليل نتائج المحور الثالث (التوقع الثالث) السيناريو التشاؤمي

الذي اقترح فيه: أنه يمكن أن **"يكون هناك تفاقم لحالات الجفاف واستمرار حالات التغير المناخي والاحتباس الحراري وظهور أزمات عالمية جديدة ما يؤدي إلى تراجع الدعم المالي العام والذي يمكن أن يؤدي إلى أزمات غذائية تشمل مختلف مؤشرات الأمن الغذائي الجزائري"** حيث رد الخبراء على هذا التوجه بأنه:

يمكن القول أن محطات تحلية مياه البحر التي دشنت والتي هي في مرحلة الإنجاز المستقبلي ستساهم فعليا في تحقيق الأمن المائي عصب الحياة الاقتصادية بما يخفف من حالات الارتهان لآثار التغير المناخي، لكن الإشكال قد يكون في عدم إكمال المسار من خلال إستراتيجية مستمرة عنوانها الأكبر والعام تنويع الاقتصاد الجزائري، وسبب ع دم الاستمرارية قد يكون ارتباط البرامج بالأشخاص وهي مشكلة عانت منها الدورة الاقتصادية في الجزائر وأحدثت فجوات بين الإنتاج والاستهلاك ومنه أزمات اقتصادية.

[1]- مخرجات استمارات عينة الدراسة.

وعليه يجب أن يكون مسار الأمن الغذائي هو برنامج وطني غير مرتبط فقط بشخص صانع القرار، أيضا سجل الخبراء ان استمرار تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات المرتبطة بتغيرات السوق النفطية ال

عالمية من الحالات التي تطرأ على الأسعار بالارتفاع والانخفاض نظرا لمحددات كثيرة، الأمر الذي يؤثر على إيرادات الجزائر ومنه حجم الدخل القومي اللازم لتمويل المشاريع الاستثمارية فق القطاع الزراعي.

المطلب الرابع: تحليل التوجه العام لعينة الدراسة ونتائج السيناريوهات الثلاثة

سيتم تحليل التوجهات العامة للعينة من خلال ما يلي:

1. تحليل نتائج المحور الأول (سيناريو الوضع الراهن)

1-1- رأي الخبراء:

- الاتجاه العام: يتوقع الخبراء استمرار الوضع الحالي مع تحسنات طفيفة في الإنتاج الزراعي (خاصة في القمح والخضروات) واستمرار الاعتماد على الواردات بنسبة 40%.

1-2- الإيجابيات

- تحسن تدريجي في بعض القطاعات (مثل الثروة الحيوانية والصناعات الغذائية).
- تحسين البنية التحتية الريفية وتبني تقنيات زراعية حديثة وإن كانت بطيئة.

1-3- التحديات

- تعرض الجزائر لتقلبات الأسعار العالمية وضعف المرونة أمام الأزمات الجيوسياسية.
- محدودية الموارد المائية وتأثيرات التغير المناخي (الجفاف وارتفاع الحرارة).
- عدم كفاية الإصلاحات الهيكلية لتحقيق قفزة في الاكتفاء الذاتي.

1-4- قراءة في التوجهات

- الاعتماد على الواردات: نسبة 40% تعني استمرار الهشاشة، خاصة مع تزايد عدد السكان (فمن المتوقع وصول عدد السكان في الجزائر إلى 50 مليونا بحلول 2030).

- العامل السياسي: نجاح هذا السيناريو مرتبط بمواصلة الدعم الحكومي دون إصلاحات جذرية، وهو ما قد لا يكون مستداما مع تدهور الإيرادات النفطية.

2. تحليل نتائج المحور الثاني (السيناريو التفاؤلي)

2-1- رأي الخبراء

- الاتجاه العام: تحقيق اكتفاء ذاتي بنسبة 70% في الحبوب عبر سياسات ناجحة (مثل تحلية المياه، والشراكات الدولية، والرقمنة)، مع امتداد التحسن لقطاعات أخرى.

2-2- الإيجابيات

- تقليل الفاتورة الاستيرادية وتحسين السيادة الغذائية.

- فوائد اقتصادية (خلق فرص عمل) واجتماعية (استقرار الأسعار).

- الشروط اللازمة:

- القيام باستثمارات في التكنولوجيا (مثل الري الذكي والزراعة الرقمية).

- تعزيز التعاون مع دول ذات خبرة خاصة في نقل التقنيات.

2-3- قراءة في التوجهات (التفاؤل الحذر)

- المؤشرات الإيجابية (مشاريع تحلية المياه والشراكات) تدعم هذا السيناريو، لكن التحديات البيروقراطية والفساد (المرتبة 154 في مؤشر الشفافية) قد تعيق التنفيذ.

- إشكالية الربط بالأشخاص: إذا ارتبطت المشاريع بقيادات معينة (بدون مؤسسية)، قد تنهار مع تغير الحكومات.

- نقطة ضعف رئيسية: تحقيق 70% في الحبوب يتطلب زيادة الإنتاج من 3.5 مليون طن حاليا إلى 7 ملايين طن سنويا، وهو تحد كبير في ظل ندرة المياه.

3. تحليل نتائج المحور الثالث (السيناريو التشاؤمي)

3-1- رأي الخبراء:

- الاتجاه العام: تفاقم الأزمات الغذائية بسبب الجفاف المتزايد، وتراجع الدعم المالي، واعتماد الاقتصاد على النفط.

3-2- المخاطر الرئيسية المرتبطة بهذا السيناريو

- تأثير التغير المناخي (تراجع الأمطار 20% بحلول 2030) على الإنتاج الزراعي.

- تقلبات أسعار النفط العالمي وتأثيرها على تمويل الواردات الغذائية.

- الإجراءات المقترحة:

- تنويع الاقتصاد لعدم الربط بمصادر دخل واحدة.

- تعزيز المشاريع المنفصلة عن التقلبات السياسية (مثل تحلية المياه).

3-3- قراءة في التوجهات

- الهشاشة الهيكلية:

- اعتماد 90% من الصادرات على النفط يجعل الجزائر عاجزة عن تمويل الأمن الغذائي في حال انهيار الأسعار.

- مشاريع تحلية المياه قد تخفف الأزمة، لكنها غير كافية لتعويض تراجع الإنتاج الزراعي.

- التاريخ كمرجعية: أزمة 2011 (ارتفاع أسعار الغذاء العالمية) تظهر مدى حساسية الجزائر للصدمات الخارجية.

المبحث الثالث: نتائج و توصيات الدراسة

سيتم في هذا المبحث استعراض أهم النتائج المستخلصة من الدراسة، حيث تهدف هذه النتائج إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في الجزائر، بالإضافة إلى دور صانعي القرار في صياغة السياسات والاستراتيجيات اللازمة. كما سوف نتناول التوصيات التي يمكن أن تسهم في تحسين ظروف الأمن الغذائي وتعزيز الاستدامة. من خلال تحليل دقيق للبيانات والمعلومات، ومنه تقديم رؤية شاملة تدعم اتخاذ القرارات الفعالة والمبنية على أسس علمية.

المطلب الأول: مناقشة النتائج في ضوء الإطار النظري للدراسة: من خلال النظريات المدرجة في الإطار النظرية يمكن مناقشة النتائج وفقا لما يلي:

1. نظرية الألعاب Game Theory

1-1- النتائج المرتبطة: أظهرت الدراسة أن قرارات صانعي القرار الجزائريين في مجال الأمن الغذائي يمكن أن تتأثر بالتفاعلات الإستراتيجية مع الجهات الفاعلة المحلية والدولية، مثل المزارعين والمستوردين والدول الموردة للغذاء.

1-2- الربط النظري: فسرت نظرية الألعاب كيف أن الحكومة اعتمدت على سياسات تحفيزية (مثل دعم المدخلات الزراعية) لتعزيز التعاون مع المزارعين، وتجنب "معضلة السجين" المحتملة حيث قد يفضل الأفراد المصلحة الفردية على الجماعية. كما تم تحليل مفاوضات الاستيراد مع الدول الموردة ك "لعبة تعاونية" لضمان استقرار الإمدادات رغم التقلبات العالمية.

1-3- التحديات: أبرزت الدراسة صعوبة تحقيق التوازن بين التكاليف قصيرة المدى (مثل دعم الأسعار) والفوائد طويلة المدى (مثل تحقيق الاكتفاء الذاتي)، خاصة في ظل محدودية الموارد.

2. نظرية النظم (Systems Theory)

2-1- النتائج المرتبطة: كشفت الدراسة عن ترابط عناصر النظام الغذائي الجزائري (الإنتاج، التخزين، التوزيع، الاستهلاك) وتأثرها بعوامل خارجية مثل التغير المناخي والأزمات الاقتصادية.

2-2- الربط النظري: أوضحت النظرية أن ضعف أحد المكونات (مثل نقص البنية التحتية للتخزين) أدى إلى اختناقات في سلسلة القيمة الغذائية، مما قلل من فعالية السياسات الحكومية. كما أظهر التحليل أن تعزيز الأمن الغذائي يتطلب نهجا شموليا يدمج السياسات الزراعية مع سياسات المياه والطاقة والتنمية الريفية.

2-3- التحديات: لم تعالج الدراسة بشكل كاف التفاعلات الديناميكية بين النظام الغذائي والنظم الاجتماعية الأوسع (مثل الهجرة من الريف إلى الحضر).

3. نظرية الحرمان النسبي (Relative Deprivation Theory)

3-1- النتائج المرتبطة: لاحظت الدراسة تفاوتا في توزيع الموارد الغذائية بين المناطق الريفية والحضرية، مما ولد شعورا بالظلم لدى بعض الفئات، خاصة في ظل ارتفاع أسعار المواد الأساسية.

3-2- الربط النظري: فسرت النظرية كيف أدى هذا الحرمان إلى ضغوط اجتماعية (مثل الاحتجاجات) دفعت صانعي القرار إلى تبني سياسات توزيعية عاجلة (كالدعم المالي للفقراء)، لكنها قصيرة الأمد على حساب استثمارات طويلة الأجل في الزراعة.

3-3 - التحديات: لم تقدر الدراسة مدى تأثير هذا الحرمان على التماسك الاجتماعي وقدرة الدولة على تنفيذ سياسات مستدامة.

4. نظرية التبعية (Dependency Theory)

4-1- النتائج المرتبطة: أكدت الدراسة أن اعتماد الجزائر على استيراد أكثر من 60% من احتياجاتها الغذائية جعلها عرضة لتقلبات الأسواق العالمية وأثر على سيادتها السياسية.

4-2- الربط النظري: بينت النظرية أن هذه التبعية نتجت عن تاريخ من التركيز على تصدير النفط على حساب التنمية الزراعية، مما خلق حلقة مفرغة من الاعتماد على الخارج. كما ناقشت كيف يمكن لسياسات "فك التبعية" (مثل الاستثمار في التقنيات المحلية) أن تقلل من هذه المخاطر.

4-3- التحديات: لم تدرس البدائل العملية للخروج من التبعية في ظل هيمنة النظام الاقتصادي العالمي.

5- التقييم العام للإطار النظري

وفر الإطار النظري تحليل متعدد الأبعاد لفهم تعقيدات الأمن الغذائي وصناعة القرار، حيث ربطت نظرية الألعاب بالاستراتيجيات التفاعلية، ونظرية النظم بالترابط الهيكلي، ونظرية الحرمان بالبعد الاجتماعي، ونظرية التبعية بالسياق العالمي.

إذ تؤكد النتائج أن تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر (2019-2029) يتطلب سياسات تعالج التفاعلات الإستراتيجية (نظرية الألعاب)، وتعزز مرونة النظام الغذائي (نظرية النظم)، وتقلل الفوارق الاجتماعية (نظرية الحرمان)، وتحد من التبعية الخارجية (نظرية التبعية).

المطلب الثاني: تحليل النتائج على ضوء الدراسات السابقة

سيتم في هذا المطلب تحليل نتائج الدراسة مع الرجوع إلى الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع. من خلال مقارنة النتائج المستخلصة مع الأدبيات الموجودة، يمكننا فهم الفجوات الحالية والتحديات المستمرة، وتحديد كيف يمكن للتجارب الأخرى أن تسهم في تحسين السياسات الغذائية في الجزائر. ومنه يهدف هذا التحليل ي إلى توفير إطار مرجعي يعزز من فعالية الاستراتيجيات المقترحة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام.

1. مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسة الأولى (أحمد بن عيسى، 2020):

1-1- أوجه الشبه

اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة بن عيسى في تحديد التحديات الرئيسية للأمن الغذائي الجزائري، مثل الاعتماد على الواردات والتغيرات المناخية، كما أكدتا معا على ضرورة تعزيز الإنتاج المحلي وزيادة الاستثمارات الزراعية .

1-2- الإضافة الجديدة: بينما ركزت دراسة 2020 على التحليل الوصفي للوضع الراهن، قدمت الدراسة الحالية تحليلا استشرافيا حتى 2029، مع إبراز دور صانع القرار في إدارة التفاعلات بين السياسات الزراعية والاقتصادية الكلية، مثل ضرورة تخفيض أسعار الفائدة لتحفيز الاستثمار الزراعي، وهو ما تدعمه نتائج دراسة قياسية حديثة .

2. مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسة الثانية (فاطمة الزهراء، 2019)

2-1- أوجه الشبه

أكدت كلتا الدراستين على أهمية السياسات الزراعية الفعالة، حيث أظهرت الدراسة الحالية أن السياسات الجزائرية تحتاج إلى دمج التكنولوجيا الحديثة (مثل الزراعة الذكية) لزيادة الإنتاجية، وهو ما

يتوافق مع تجارب ناجحة في دول عربية التي حققت زيادة بنسبة 25% في الإنتاجية باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد .

2-2- الاختلافات: ركزت دراسة فاطمة الزهراء على التعاون الإقليمي كحل جماعي، بينما أضافت الدراسة الحالية بعدا محليا من خلال تحليل دور صغار المزارعين في سلاسل القيمة، مع اقتراح آليات لحمايتهم من تقلبات الأسعار، وهو ما تدعمه توصيات دراسة 2024 حول ضرورة توجيه الدعم الحقيقي للفلاحين .

3. مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسة الثالثة (John Smith, 2021)

3-1- أوجه الشبه

اتفقت الدراستان على أن الاعتماد على البيانات العلمية يعزز فعالية قرارات صانعي السياسات. ففي الدراسة الحالية، تم توظيف دراسات قياسية لتحليل العلاقة بين السياسات الاقتصادية والأمن الغذائي، مما أكد أن تحسين نصيب الفرد من الناتج الزراعي يرتبط إيجابيا بمؤشر إنتاج الغذاء .

3-2 - الإضافة الجديدة:

بينما تناولت دراسة سميث السياق العالمي، ركزت الدراسة الحالية على السياق الجزائري مثل تأثير هيمنة القطاع النفطي على تجاهل التنمية الزراعية، وهو ما يتطلب سياسات متوازنة لفك التبعية الخارجية.

4. معالجة الاختلالات في الدراسات السابقة

4-1- الاختلالات المذكورة

- أغلب الدراسات السابقة (مثل دراسة 2020) تجاهلت التفاعل بين القطاعات الكلية (الزراعة، الطاقة، المياه).

- دراسة سميث العالمية لم تدقق في تحديات البيئة الجزائرية الفريدة، مثل نقص البنية التحتية للتخزين.

4-2- **معالجتها في الدراسة الحالية**

- اعتمدت الدراسة الحالية منهجية متكاملة تربط بين السياسات الزراعية والمالية (مثل محاربة الاحتكار) والبيئية (مثل التكيف مع التغير المناخي)، وهو ما يدعمه تحليل نموذج ARDL في دراسة 2024 .

- قدمت رؤية عملية لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مستفيدة من نجاحات دولية في هذا المجال.

5. اقتراحات لدراسات مستقبلية: من خلال ما سبق يمكن ولتعزيز هذا الموضوع يمكن اقتراح جملة الدراسات التالية:

- تحليل تأثير التغير المناخي على المحاصيل الإستراتيجية (مثل القمح) حتى 2029، باستخدام نماذج محاكاة متقدمة.
- دراسة مقارنة بين السياسات الجزائرية والتجربة المصرية في مضاعفة إنتاجية القمح عبر التكنولوجيا.
- تقويم دور التشريعات الجزائرية في دعم الأمن الغذائي، مثل قوانين مكافحة الاحتكار وحماية الفلاحين.
- استكشاف فرص التكامل المغاربي في سلاسل الإنتاج الغذائي، بناء على توصيات دراسة رهان 2050 .

إجمالا يمكن القول أن الدراسة الحالية تقدم إطارا أشمل من الدراسات السابقة عبر الجمع بين التحليل القطاعي والاقتصادي الكلي، مع ربط التحديات المحلية بالسياق العالمي. ومع ذلك، تبقى الحاجة ملحة لدراسات تعمق في الجوانب التشغيلية لسياسات الأمن الغذائي، مثل تفعيل التكنولوجيا الزراعية في المناطق النائية.

المطلب الثالث: توصيات الدراسة

في هذا المطلب، سيتم استعراض أهم توصيات الدراسة. حيث تهدف هذه التوصيات إلى تقديم حلول عملية وفعالة للتحديات التي تم تحديدها، وتعزيز القدرات المؤسسية والقطاعية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام. من خلال توجيه السياسات والبرامج نحو تحسين الإنتاج المحلي وتعزيز التعاون، نسعى إلى تحقيق نتائج إيجابية تساهم في استقرار الأمن الغذائي في الجزائر.

1- تحليل السيناريوهات المحتملة للأمن الغذائي الجزائري

1-1- السيناريو الأول: الوضع الراهن

في هذا السيناريو يمكن توقع استمرار معدلات الأمن الغذائي الحالية مع تحسن تدريجي واعتماد مستمر على الواردات بنسبة 40% يمكن أن يكون واقعا محتملا. ولكن، يجب أن نضع في الاعتبار أن هذا السيناريو يعتمد بشكل كبير على استقرار العوامل الخارجية مثل الأسعار العالمية والتغيرات المناخية. من الضروري تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات من خلال تحسين البنية التحتية الزراعية وتقديم الدعم المناسب للمزارعين.

1-2- السيناريو الثاني: السيناريو التفاؤلي في هذا السيناريو يمكن توقع تحقيق الاكتفاء الذاتي بنسبة 70% في الحبوب هو هدف طموح ولكنه ممكن إذا تم اتخاذ خطوات حقيقية نحو تحسين السياسات الزراعية وتبني تقنيات متقدمة. يتطلب هذا السيناريو استثمارات كبيرة في البحث والتطوير، بالإضافة إلى

تعليم وتدريب المزارعين على تقنيات الزراعة الحديثة. إذا تم تحقيق هذا الهدف، فقد يؤدي إلى تحسين الأمن الغذائي بشكل عام ويعزز الاستقرار الاقتصادي.

1-3- السيناريو الثالث: السيناريو التشاؤمي، في هذا السيناريو يمكن توقع التفاقم المحتمل لحالات الجفاف والتغير المناخي يشكل تهديدا حقيقيا للأمن الغذائي. السيناريو يشير إلى أن الأزمات العالمية قد تؤدي إلى تراجع الدعم المالي، مما يزيد من معاناة الفئات الضعيفة. من المهم أن يتم وضع خطط طوارئ واستراتيجيات للتكيف مع الظروف المتغيرة، مثل تعزيز التخزين والتوزيع الفعال للموارد الغذائية.

إجمالا وحسب توجه عينة الدراسة يمكن توقع الانتقال من سيناريو الوضع الراهن نحو السيناريو التفاؤلي، ومنه يمكن القول أن صانع القرار في الجزائر هو في الطريق الصحيح نحو تحقيق الأمن الغذائي الوطني وانطلاقا من هذه النتائج يمكن تقدم التوصيات التالية:

2-التوصيات العامة

- تطوير سياسات زراعية شاملة: يجب أن تشمل السياسات دعم المزارعين وتعزيز البحث والتطوير.
- استثمار في البنية التحتية: تحسين الطرق والأسواق لضمان وصول المنتجات إلى المستهلكين.
- التكيف مع التغير المناخي: تطوير استراتيجيات للحد من تأثير التغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي.
- تعزيز الاستثمار في الابتكار الزراعي: تبني نموذج "الزراعة 4.0" (الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء) لتحسين الإنتاجية.
- إدارة الموارد المائية: توسيع مشاريع تحلية المياه (الجزائر لديها 11 محطة حاليا، مع خطة لبناء 27 بحلول 2030).
- تنويع الشراكات الدولية: التعاون مع دول مثل البرازيل في إنتاج الأسمدة، أو مع إسرائيل في تقنيات الري.
- بناء مخزون استراتيجي: تخزين 6 أشهر من الحبوب الأساسية (حاليا 3 أشهر) لتجنب الصدمات الخارجية.
- تمكين القطاع الخاص: تخفيف القيود على الاستثمار الزراعي لجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

إجمالا يمكن القول أن السيناريو الأكثر ترجيحا هو استمرار الوضع الراهن، والتوجه نحو السيناريو التفاؤلي، لكن يجب وضع في الحسبان إمكانية تصاعد المخاطر المناخية والاقتصادية، فقد تميل الجزائر نحو السيناريو التشاؤمي ما لم تسرع بالإصلاحات الهيكلية. فنجاح السيناريو التفاؤلي يتطلب تحولا جذريا في الحوكمة والابتكار، وهو تحد كبير في ظل البيئة السياسية والاقتصادية الحالية. وذلك بعدم ربط الاستراتيجيات الوطنية بصناع القرار والعمل على وضع تشريعات تفصل المصالح

الإستراتيجية للوطن عن توجهات صانع القرار خاصة بما تعلق بالقطاعات الحيوية، ومنه حتى إذا تغير صناع القرار فالاستراتيجيات لا تتغير وبالتالي تحقيق الاستدامة المطلوبة.

خلاصة الفصل الثالث

في ختام هذا الفصل تتضح لنا أهم التحديات التي تواجه صانع القرار لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر بما في ذلك التغيرات المناخية، والاعتماد على الاستيراد، ونقص الموارد المائية. وهو ما يستلزم العمل على تعزيز الإنتاج المحلي من خلال تحسين تقنيات الزراعة وتبني سياسات تشجع على الاستثمار في القطاع الزراعي. ومنه يجب على العمل على وضع استراتيجيات طويلة المدى يتم التركيز فيها على تطوير البنية التحتية الزراعية، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، وتحسين سلاسل الإمداد. كما يبرز أهمية التحول نحو الزراعة المستدامة والابتكار التكنولوجي لضمان إنتاج غذائي كاف ومستدام.

تشير التوقعات إلى إمكانية تحقيق تقدم ملموس في الأمن الغذائي إذا تم تنفيذ السياسات المناسبة، مما سيساهم في تقليل الاعتماد على الواردات وتحسين مستوى المعيشة للسكان. وتتجه معظم النتائج إلى التوصية بعزل الاستراتيجيات في القطاعات الحيوية عن توجهات صناع القرار وجعلها مشاريع إستراتيجية مستدامة لا تقبل التغيير بتغير صناع القرار.

خاتمة

خاتمة

تعتبر قضية الأمن الغذائي في الجزائر أحد التحديات الإستراتيجية التي تتطلب تدخلا فعالا من صانع القرار لمواجهة التعقيدات المحلية والدولية. ومن خلال هذه الدراسة التقييمية الاستشرافية (2019–2029)، يتضح أن دور صانع القرار يظل حاسما في تحقيق التوازن بين الإنتاج المحلي والاستيراد، وتعزيز الاستثمار في القطاع الزراعي، وتبني سياسات مستدامة تستجيب للمتغيرات المناخية والاقتصادية والاجتماعية.

فخلال الفترة قيد الدراسة نجد أن الجزائر واجهت تحديات كبيرة على غرار التقلبات المناخية، وندرة الموارد المائية، والاعتماد الكبير على الواردات الغذائية، بالإضافة إلى التزايد السكاني الذي يضغط على الطلب. ومع ذلك، فإن الجهود الحكومية - وإن كانت متفاوتة - بدأت تظهر توجهات إيجابية نحو تعزيز الإنتاجية عبر دعم المزارعين، وتشجيع الزراعات الإستراتيجية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الري وإدارة المحاصيل.

أما من الناحية الاستشرافية، تحتاج الجزائر إلى تعزيز الحوكمة في إدارة الموارد، ووضع خطط مرنة قادرة على التكيف مع الأزمات العالمية (كجائحة كوفيد-19 والحرب الأوكرانية)، والاستثمار في البحث العلمي لتحسين البذور وتقنيات الزراعة. كما أن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب تعاونا بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في مجال الصناعات الغذائية، وخلق شراكات إقليمية لدعم التكامل الزراعي.

في الختام، يمكن القول إن نجاح صانع القرار الجزائري في تعزيز الأمن الغذائي مرهون بقدرته على المزاوجة بين السياسات قصيرة المدى (كالدعم المالي للمزارعين) والرؤى طويلة الأمد (كبناء بنية تحتية زراعية مستدامة). كما أن تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد في توزيع الموارد سيسهم في تحقيق نتائج ملموسة، تمهيدا لجزائر قادرة على تأمين غذائها، وتقليل تبعيتها للخارج، في أفق 2030 وما بعده.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

- الكتب العربية:

1. أحمد الحمزة، تأثير الظاهرة الإرهابية الجديدة على لاستقرار ا لأمني في إفريقيادار ألفا للوثائق، قسنطينة الجزائر، 2023..

2. أحمد محمد عبد الخالق. صنع القرار: مدخل تكاملي. القاهرة: دار الفكر العربي، 2008.

3. إحسان محمد الحسن. السياسات الزراعية والأمن الغذائي. عمان: دار الفكر، 2018.

4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، القانون 08-16، 10 أوت 2008.

5. جون ديوي. الفكر والعمل السياسي. ترجمة ليلى الصباغ. دمشق: دار الطليعة، 2002.

6. ديفيد إيستون. تحليل النظم السياسية. ترجمة محمد فهيم أبو الخير. بيروت: مركز الدراسات السياسية، 1995.

7. سالم توفيق النجفي. الأمن الغذائي العربي: مقاربات إلى صناعة الجوع. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

8. عبد القادر رزيق المخادمي. الأزمة الغذائية العالمية. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2009.

9. هارولد لاسويل. السلطة والمجتمع. ترجمة ناصر الدين الأسد. الكويت: دار البحوث العلمية، 1987.

10. هربرت سيمون. الإدارة والسلوك التنظيمي. ترجمة علي عبد الوهاب. الرياض: دار الملك عبد العزيز، 2005.

- الكتب الأجنبية والمترجمة

1. Dewey, John. الفكر والعمل السياسي. ترجمة ليلى الصباغ. دمشق: دار الطليعة، 2002.

2. Simon, Herbert A. Administrative Behavior: A Study of Decision-Making Processes in Administrative Organizations. 4th ed. New York: Free Press, 1997.

1. Allison, Graham T., and Philip Zelikow. Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis. New York: Longman, 1999-.

2. Capra, Fritjof. The Web of Life: A New Scientific Understanding of Living Systems. New York: Anchor Books, 1996.

3. Kahneman, Daniel. Thinking, Fast and Slow. New York: Farrar, Straus and Giroux, 2011.

.Kingdon, John W. Agendas, Alternatives, and Public Policies. Boston: Pearson, 2014 .4

.Lindblom, Charles E. The Policy-Making Process. Englewood Cliffs: Prentice Hall, 1968 .5

.Luhmann, Niklas. Social Systems. Stanford: Stanford University Press, 1995 .6

March, James G. A Primer on Decision Making: How Decisions Happen. New York: Free .7
.Press, 1994

Robbins, Stephen P., and Timothy A. Judge. Organizational Behavior. 19th ed. Hoboken, .8
.NJ: Pearson, 2021

Sandel, Michael. Justice: What's the Right Thing to Do?. New York: Farrar, Straus and .9
.Giroux, 2009

ثانيا: المجلات والدوريات

1. أحمد الحمزة، مسيح الدين، وآخرون. "تحليل مآلات الأزمة الليبية وفقا لتقنية الألعاب في ظل أزمة كورونا". Revue Algérienne des Sciences Juridiques et Politiques، مجلد 57، رقم 5، 2020، ص 536-547.

1. بن تارزي، خير الدين. "الأمن الغذائي في الجزائر". مجلة الباحث، العدد 16، ص 197.

2. زكريا إسماعيل عيد، صفية. "دراسة اقتصادية لتطور الفجوة الغذائية للسلع الرئيسية في مصر". رسالة ماجستير. جامعة عين شمس، 1991.

3. طروبيا، نذير. "تشخيص معضلة الأمن الغذائي في الجزائر". مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، المجلد 3، رقم 1، 2020، ص 69-93.

Engler-Stringer, Rachel. "Food Security". In Encyclopedia of Quality of Life and Well-Being .1
.Research. Edited by Alex C. Michalos. New York: Springer, 2014

Matunhu, J. "A Critique of Modernization and Dependency Theories in Africa". African .2
.Vol. 3, No. 5, 2011, pp. 71-72 ،Journal of History and Culture

No. 133, 2002, pp. ،Velasco, A. "Dependency Theory a Generation Later". Foreign Policy .3
.39-42

ثالثا: الأطروحات والرسائل العلمية

1. شويفات، عبد القادر. السياسات الزراعية في الجزائر بين تحقيق الاكتفاء الذاتي وإمكانيات التصدير. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر 3، 2018-2019.

2. هبول، محمد. السياسات الزراعية وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر: دراسة تحليلية تقييمية (2000-2016). أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر 3، 2019-2020.

3. فالحة قطاب. إشكالية الأمن الغذائي المغاربي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية. مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة الشلف، الجزائر، 2012.

رابعا: التقارير والوثائق الرسمية

1. البنك الدولي. ما العلاقة بين الغذاء والأمن في العالم العربي؟ مدونة البنك الدولي، 2023.

2. منظمة الأغذية والزراعة (الفاو). تقرير حالة الأمن الغذائي في العالم. روما: الفاو، 2023.

3. Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural. Statistiques Agricoles SUPERFICIES ET PRODUCTIONS série "B" 2019. الجزائر، 2021.

4. اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة. الأنماط الغذائية المستدامة لشعوب وكوكب بصحة جيدة. 2017.

خامسا: المواقع الإلكترونية

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: https://www.joradp.dz

2. موقع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو): https://www.fao.org

3. موقع البنك الدولي: https://www.albankaldawli.org

سادسا: القوانين والمراسيم

1. الدستور الجزائري (2020)، المادة 87 و91.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

استبيان حول

السيناريوهات المستقبلية للأمن الغذائي في الجزائر

يندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر بعنوان :

دور صانع القرار في تحقيق الأمن الغذائي الجزائري

- دراسة تقييمية استشرافية 2019-2029

إعداد الطالب:

- بوزيدة عبد الباسط

إشراف الدكتور:

- أحمد الحمزة

في إطار جولات تقنية دلفي، والتي نأمل فيها أن يتم وضع التقديرات الدقيقة التي ترونها مناسبة لكل توقع حيث أن إجابتكم تمثل دعامة أساسية لتحقيق أهداف الدراسة والخروج منها بنتائج يمكن أن تساعد في تحديد الوجهة المستقبلية للأمن الغذائي الجزائري والتي من خلالها يمكن بناء نتائج الدراسة، وذلك من خلال تقديم التفسيرات المناسبة في الأسئلة المفتوحة والتي ترون أنها تخدم موضوع البحث. وللأمانة العلمية فان إجاباتكم ستعامل بشكل سري ولغايات البحث العلمي فقط، وتقبلوا منا سيادتكم فائق عبارات الاحترام والتقدير .

البيانات الشخصية والوظيفية

1- الاسم (اختياري): .....

2- الدرجة العلمية

أستاذ مساعد ☐ أستاذ محاضر (ب) ☐

أستاذ محاضر (أ) ☐ أستاذ التعليم العالي ☐

درجة علمية أخرى أذكرها:.....

3- التخصص:.....

4- طبيعة عمل الخبير.....

- **أولا -التوقع المستقبلي الأول (سناريو الوضع الراهن)**

حيث يمكن أن نتقرع نحن انه: (يمكن أن يكون هناك استمرار لمعدلات الأمن الغذائي الحالية مع تسجيل تحسن تدريجي وكذا استمرار الاعتماد على الواردات بنسبة 40%. ما رأيكم أنتم سيادة الخبير:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- **ثانيا -التوقع المستقبلي الثاني (السناريو التفاؤلي)**

حيث يمكن أن نتقرح نحو انه يمكن: (تحقيق الاكتفاء الذاتي بنسبة 70٪ في الحبوب عبر سياسات ناجحة وتقنيات متقدمة وقد يشمل لهذا التحسن باقي قطاعات الأمن الغذائي الأخرى.. ما رأيكم أنتم سيادة الخبير:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

- **ثانيا -التوقع المستقبلي الثالث (السناريو التشاؤمي)**

حيث يمكن أن نتقرح نحن انه يمكن: (أن يكون هناك تفاقم لحالات الجفاف واستمرار حالات التغير المناخي واالاحتباس الحراري وظهور أزمات عالمية جديدة ما يؤدي إلى تراجع الدعم المالي العام والذي يمكن أن يؤدي إلى أزمات غذائية تشمل مختلف مؤشرات الأمن الغذائي الجزائري.. ما رأيكم أنتم سيادة الخبير:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Echahid Cheikh Larbi Tebessi

Faculty of Law and Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

إذن بالإيداع

السنة الجامعية : 2024 / 2025

الكلية: كلية الحقوق والعلوم السياسية القسم: العلوم السياسية

1/بيانات التعريف بالمشرف:

الاسم: أحمد اللقب: الحمزة الرتبة العلمية: أستاذ محاضر-ب-

العنوان الإلكتروني المهني: ahmed.elhamza@univ-tebessa.dz

2/معلومات خاصة بطالب / الطالبين

الاسم: عبد الباسط اللقب: بوزيدة تاريخ ومكان الازدياد: 1997/06/20 المزرعة

البريد الالكتروني: haserbouzida7@gmail.com

الاسم: / اللقب: / تاريخ ومكان الازدياد: /

البريد الالكتروني: /

3/معلومات حول مذكرة الماستر

عنوان المذكرة: دور سائح الفراز في تحقيق الأمن الغذائي الجزائري دراسة تقييمية استشرافية 2019-2029

القسم: العلوم السياسية التخصص: دراسات أمنية واستراتيجية

بعد الاطلاع على المذكرة والتأكد من استيفائها لكل الشروط الشكلية والموضوعية أرخص للطالب/ الطلبة، المذكور/ المذكورون أعلاه استكمال إجراءات الإدارية لإيداع المذكرة.

التاريخ:

توقيع المشرف

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Echahid Cheikh Larbi Tebessi
Faculty of Law and Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

التزام بقواعد النزاهة والأمانة العلمية

(ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 2016/07/28 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

أنا الموقع أدناه / نحن الموقعين أدناه

الطالب ..... بوزيدة عبد الباسط .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم : 102135419 والصادرة بتاريخ : 2016-11-30

المسجّل(ة) بكلية : الحقوق والعلوم السياسية قسم : العلوم السياسية

الطالب ..... / .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم : ..... / ..... والصادرة بتاريخ : ..... / .....

المسجّل(ة) بكلية : ..... / ..... قسم : ..... / .....

والمكلف بإنجاز أعمال مشروع مذكرة الماستر

عنوانها : دور صانع القرار في تحقيق الامن الغذائي الجزائري 2019/2020 - دراسة تقييمية استشرافية

أصرح / نصرح بشرفي/ بشرفنا الالتزام بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

حرر بتبسة التاريخ 2025/05/27

إمضاء الطالب

إمضاء الطالب

شوهد و صودق
على إمضاء السيد (ة) :
المعين
المزرعة في :
2025 : ماي 27

رئيس المجلس الشعبي البلدي
و بتفويض منه
الأمين العام
الإدارة الاقليمية